الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

Université M'SILA
Faculté des Sciences Economiques, commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences de Gestion

اثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة – بالمسيلة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص : مراقبة التسيير

إعداد الطالبة: **ميسور ماجدة**

الأستاذ المشرف: **بحري علي**

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة:	الـــــرتبة	الـــــصفة
أ. بحري علي	أستاذ مساعد	مقررا ومشرفا
أ. عريوة عبد الرشيد	أستاذ مساعد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمد الله وأشكره على جزيل نعمه ووافر عطاءه وله كل الشكر على توفيقه وإحسانه وخيراته ،وأفضاله حمدا وشكرا يبلغنا رضاه .

بكل صدق واعتراف بالجميل أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ بحري علي " لإشرافه على هذا العمل ،ولكل ما قدمه من إرشادات وتوجيهات لانجاز هذا العمل ولكل اساتذة قسم علوم التسيير

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من أخواتي" لمياء وأمال".

ودون أن أنسى أشكر كل زملائي وزميلاتي على تعاونهم معي وأخص بالذكر :"حنان""زينب""إيمان".

ماجدة

فهرس المحتويات

تشكرات
فهرس المحتويات
فهرس الجداول والأشكال
مقدمة ..... أ

الفصل الأول: قائمة تدفقات الخزينة

تمهيد 07
المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي 08
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي 08
المطلب الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية 17
المطلب الثالث: ماهية القوائم المالية 20
المطلب الرابع: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 27
المبحث الثاني: قائمة تدفقات الخزينة 32
المطلب الأول: ماهية قائمة تدفقات الخزينة 32
المطلب الثاني: أهمية قائمة تدفقات الخزينة 36
المطلب الثالث: عرض قائمة تدفقات الخزينة 40
المطلب الرابع: تحليل قائمة تدفقات الخزينة 51
خلاصة: 55

الفصل الثاني: القرارات الاستثمارية

تمهيد: 57
المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار 58
المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار 58
المطلب الثاني: خطوات عملية اتخاذ القرار 62

المطلب الرابع: أنواع القرارات 65
المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية 69
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار 69
المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار 72
المطلب الثالث: مفهوم القرار الاستثماري 75
المطلب الرابع: أنواع القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة عليها 80
خلاصة 58

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الحضنة

تمهيد 87
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة 88
المطلب الأول: نشأة المؤسسة الأم..... 88
المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة التابعة لشركة مطاحن رياض سطيف..... 89
المبحث الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة مطاحن الحضنة..... 97
المطلب الأول: تحليل جدول تدفقات الخزينة..... 97
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم جودة الأرباح 99
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السيولة 101
خلاصة 102
خاتمة عامة 104
قائمة المراجع
قائمة الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مستعملو القوائم المالية	22
02	أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والغير مباشرة	47
03	صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي	98
04	نسبة النشاط التشغيلي	98
05	نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي	99
06	نسبة النقدية للنشاط التشغيلي إلى صافي الربح بعد الفوائد والضرائب	99
07	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	100
08	التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	100
09	نسبة كفاية التدفق النقدي	101
10	نسبة التغطيات النقدية	101

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مضمون النظام المحاسبي المالي	11
02	هدف القوائم المالية	23
03	مكونات جدول تدفقات الخزينة	37
04	مكونات قائمة التدفقات النقدية	38
05	قائمة التدفقات الخزينة المعدة وفق الطريقة المباشرة	44
06	قائمة التدفقات الخزينة المعدة وفق الطريقة غير المباشرة	46
07	عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية	59
08	أنواع القرارات حسب تصنيفاتها المختلفة	68
09	مراحل دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري	78
10	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة مسيلة	94

مقدمة عامة

مقدمة:

إستخدم التحليل المالي في معظم المؤسسات الجزائرية إقتصر ولمدة طويلة على بعض مؤشرات الأداء وكذا بعض النسب المالية، والتي عادة ما تظهر في تقارير التسيير المعدة في نهاية كل دورة مالية، لكن بالرغم من أهمية هذه المؤشرات والنسب إلا أنها غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة التي لم تكن الغاية فيها تحقيق الربح فحسب، ولكن الإستمرار في السوق، وضمان هذا لا يكون دون نظرة إستراتيجية على كل المستويات التسييرية ، والنظرة الإستراتيجية الجديدة للتحليل المالي تتطلب الإعتماد على القوائم المالية بأنواعها، ومن بينها قائمة تدفقات الخزينة إذ تعد من بين القوائم المالية الرئيسية التي ينتجها النظام المحاسبي. والقوائم المالية تعتبر قاعدة معلوماتية تساعد المؤسسة على تقييم أدائها المالي وإتخاذ قراراتها وخاصة الاستثمارية بكفاءة وفعالية لما يظهره تحليل هذه القوائم من نقاط القوة ونقاط الضعف في السياسة المالية للمؤسسة ،ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عونا لها في ترشيد هذه القرارات.

وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذي القرارات وتساعد هذه المعلومات المالية في معرفة قدرة المؤسسة الإقتصادية على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل،كما أن إدارة المؤسسة الإقتصادية تعمل على تحديد التدفقات النقدية للتعرف على مدى الحاجة لتخطيط وإدارة الموارد النقدية المتاحة لها بكفاءة وأيضا للتعرف إلى مدى الحاجة إلى التمويل الخارجي مستقبلا.

الإشكالية:

وبناءا عليه يمكن بلورة إشكالية بحثنا في السؤال الجوهري التالي:

- **ما تأثير إستخدام قائمة تدفقات الخزينة على إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية؟**

وينطوي التساؤل الجوهري على عدة تساؤلات فرعية نذكر منها:

- ما هو النظام المالي المحاسبي ؟ ومضمونه؟
- ما هي قائمة تدفقات الخزينة ؟ وما هي محتوياتها؟
- ما هي طرق إعدادها ؟ وما هي مؤشرات تحليلها؟
- ما هي الإضافة التي جاءت بها قائمة تدفقات الخزينة؟
- كيف يتم استخدام جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في مؤسسة مطاحن الحضنة ؟

الفرضيات :

كإجابة مؤقتة للتساؤلات السابقة وتساؤلات أخرى تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي نقوم من خلال هذه الدراسة على إختبار مدى صحتها وهي:

- تساعد القوائم المالية المعدة وفق المبادئ المحاسبية المستعملين لها من تقليل مخاطر الاستثمار
- تمكن قائمة تدفقات الخزينة من تقدير قدرة المؤسسة على توليد التدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية.
- تحليل قائمة تدفقات الخزينة في مؤسسة مطاحن الحضنة يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة وفعالية.

أهمية الدراسة :

- تنبع أهمية الدراسة في الإهتمام بقائمة التدفقات الخزينة من قبل المؤسسات والجهات الحكومية لمالها دور في إتخاذ القرارات المالية ومنها القرارات الإستثمارية .
- إبراز أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تقييم أوجه النشاط وترشيد القرارات
- إن عملية إعداد قائمة تدفقات الخزينة بشكل صحيح من تحليل هذه القائمة في جميع المؤسسات الإقتصادية في تقييم مدى كفاءة السياسة التي تتبناها تلك المؤسسات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصورة خاصة إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية وكذا إختبار مدى صحة الفرضيات فهي تهدف في جانبها النظري إلى :

- إبراز أهمية تحليل قائمة تدفقات الخزينة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وسيولتها ومصادر تدفقاتها ومختلف أوجه إستخداماتها.
- توضيح مفهوم قائمة تدفقات الخزينة مع التعرض لمختلف مكوناتها وطريقتي عرضها.
- إبراز دور قائمة تدفقات الخزينة في التغلب على العديد من نقاط النقص الواردة في القوائم المالية
- الهدف الأساسي للبحث هو محاولة إبراز أهمية قائمة تدفقات الخزينة وأثرها على القرارات الإستثمارية انطلاقا من اعتبارها ناتج النظام المحاسبي المالي التي يمكن للمؤسسة من خلالها تدعيم مركزها المالي وزيادة حصتها منه.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى إختيار الموضوع نذكر منها على وجه الخصوص مايلي:

- الشعور بأهمية الموضوع وضرورته، والفضول في إكتشاف خبايا هذا الموضوع.
- يقيننا الشخصي بأهمية هذا الموضوع، وكذا الدور الذي تلعبه في حل الكثير من المشاكل لكونها القائمة الأكثر استخداما في التعبير عن سلامة الوضع المالي للمؤسسة.
- الحاجة الماسة إلى وجود وسائل وأدوات تعتمد عليها المؤسسات الإقتصادية في تقييم أدائها المالي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تضمن الجانب الميداني للبحث دراسة حالة إحدى المؤسسات الإنتاجية التابعة للقطاع العام وهي مؤسسة مختصة في إنتاج الدقيق ومشتقاته والمتواجدة بولاية المسيلة، وقد كانت الحدود المكانية للدراسة داخليا هي مصلحة المحاسبة و المالية.

الحدود الزمانية :

تم الإعتماد على بيانات ومعلومات مقدمة من المؤسسة محل الدراسة، حيث تم إجراء الدراسة للدورة المحاسبية لسنة 2012- 2013 أي على مدى سنتين

منهج الدراسة وأدواتها:

من أجل معالجة موضوع الدراسة إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، بينما في الجانب التطبيقي تم الإعتماد على منهج دراسة حالة والقائم على جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، ثم تحليلها واستخلاص الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها هذه المعلومات إلى جانب إلقاء الضوء على العلاقة بين مختلف المتغيرات ومحاولة إعطاء التفسير الملائم لها أما بخصوص الأدوات المستخدمة فهي :

1- المقابلات والزيارات الميدانية

خلال الزيارات الميدانية التي تمت إلى المؤسسة محل الدراسة، تم إجراء عدة مقابلات مع مسؤول مصلحة المحاسبة و المالية

2- الوثائق الخاصة بالمؤسسة وتمثلت في القوائم المالية لسنة 2013- 2012.

الدراسات السابقة:

أ- علاء عبد الحسين الساعدي، إلهام جعفر الشاوي، أهمية تدفقات الخزينة وتأثيرها على القرار الإستثماري، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، 2013، حيث تناولت الدراسة قائمة تدفقات الخزينة من خلال ثلاثة محاور تمثلت في طريقة والغرض من إعدادها، وتأثيرها على القرار الإستثماري، حيث قام الباحثان بقياس أهمية النسبية لكل عنصر بكل محور وقياس أثر الإختلاف الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمستوى التأهيلي والخبرة، والوظيفة) على تلك المحاور وبإستعمال أسلوب الإستبيان الموزع على 92 مستخدم للقوائم المالية في العراق، حيث توصلت الدراسة إلى :

- أن قائمة تدفقات النقدية تساعد الإدارة المالية في الشركات بتحديد الحاجة إلى الإقتراض وتوسيع الأنشطة الإستثمارية والتمويلية، وتحتوي على معلومات إضافية غير موجودة بالقوائم المالية الأخرى.

ب- الدينوري سالمي محمد، قائمة تدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2009، تناولت هذه الدراسة تطورات المحاسبة المالية، وتطرق في الفصل الثاني إلى معايير المحاسبة

الدولية من خلال الإتجاه الدولي حول توافق العمل المحاسبي ودور هيئة المعايير في إعداد المعايير المحاسبية، أما في الفصل الثالث فتطرق إلى المعيار الدولي السابع قائمة تدفقات النقدية، ثم قام في الفصل الثالث بدراسة حالة لشركة رويال مونديال حيث توصلت الدراسة إلى:

- أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل أو الميزانية إنما هي مكملة لهما.
- قائمة تدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الداء مقارنة بقائمة الدخل، وصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى مستوى الذي ترغبه الإدارة وبإستخدام طرق محاسبة مختلفة .
- الإفصاح عن المعلومات تدفقات النقدية، يستخدم لدلالة على جودة معلومات الأرباح، كما يمثل إشارة لسوق المالية عن جودة المعلومات المحاسبية.

صعوبات الدراسة:

أما بخصوص الصعوبات التي واجهناها عند إنجاز هذا البحث فنلخصها على العموم في:

- صعوبة تحديد المصطلحات فيما يخص قائمة تدفقات الخزينة فهناك ما يطلق عليها قائمة تدفقات النقدية

وجدول حسابات النتائج يطلق عليه قائمة الدخل.

- صعوبة الوصول إلى المراجع المتخصصة وقلتها لحداثة الموضوع لذلك إعتمدنا على الملتقيات والمجلات التي ناقشت الموضوع.
- أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة فوجدنا صعوبة في إيجاد مؤسسة للقيام بالدراسة الميدانية، مع صعوبة الحصول على بعض البيانات المتعلقة بموضوع البحث.

خطة وهيكل البحث:

لمعالجة موضوع دراستنا قمنا بتقسيمه إلى مقدمة وخاتمة بالإضافة إلى جانبين أحدهما نظري، ممثل في فصلين والأخر تطبيقي ممثل في فصل واحد وذلك في ضوء فرضيات وأهداف البحث.

تطرقنا في الفصل الأول لمفهوم النظام المحاسبي المالي ومراحل إعتماده ومضمونه، وتطرقنا كذلك إلى القوائم المالية بإعتبارها ناتج للنظام المحاسبي المالي، ثم تعرضنا لقائمة تدفقات الخزينة من خلال التطرق إلى ماهيتها وأهميتها ومكوناتها، وكذلك إلى كيفية طرق عرضها، لننتقل في الأخير إلى أهمية تحليل قائمة تدفقات الخزينة وإستخلاص أهم النسب والمؤشرات المالية.

وخصصنا الفصل الثاني، إلى قرارات الإستثمارية من خلال مفهومها وخصائصها وأنواعها ، أما في الفصل الثالث فقد قمنا بدراسة ميدانية كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة مطاحن الحضنة، حيث تطرقنا إلى التعريف بالمؤسسة ومن ثم قمنا بعرض جدول سيولة الخزينة المؤسسة من خلال طريقة إعداده، وقمنا بدراسة تحليلية للجدول عن طريق حساب مختلف النسب المالية ومن ثم إستخلاص بعض النتائج.

وأخيرا ختمنا هذا البحث بخاتمة عامة خلصنا فيها إلى عدة نتائج مكنتنا من إبداء بعض الإقتراحات والتوصيات في هذا الموضوع.

الفصل الأول

قائمة ترفقات الخزينة

تمهيد:

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إعداد القوائم المالية المختلفة وفق النظام المحاسبي المالي، وهذا بغرض إيصال المعلومات إلى كل المستخدمين لها لإعداد تشخيص مالي للمؤسسة، والتي يتم على ضوئها إتخاذ القرارات الملائمة، وفي ظل التغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني، لم تعد تلك القوائم ملائمة لإتخاذ بعض القرارات المهمة في المؤسسات الاقتصادية. و لمسايرة التطورات الدولية وتلبية احتياجات المستثمرين الأجانب قامت الجزائر بإصلاحات مالية ومحاسبية، ومنها اعتماد النظام المحاسبي المالي جديد مستمد من المرجع المحاسبي الدولي. حيث جاءت قائمة تدفقات الخزينة كإضافة هامة، لتغطي النقص في معلومات الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث أصبحت القائمة في السنوات الأخيرة جزءا مهما من القوائم الختامية للمؤسسات الاقتصادية بعد أن اكتشفت التطبيقات الحاجة الماسة لإعدادها. لذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى النظام المحاسبي المالي ودور المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية في المبحث الأول، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى قائمة تدفقات الخزينة من حيث المفهوم وأهميتها وطرق إعدادها وتحليلها.

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي Système Comptable Financier

لقد كان من متطلبات الإصلاح الاقتصادي الذي قامت به الجزائر في عشرية التسعينيات كإعتماد اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وإبرام اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي ...الخ، ضرورة القيام بإصلاح مالي ومحاسبي يساير هذا التغيير الراديكالي، وهو ما تم تحقيقه في سنة 2007 بصدور قانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر المتضمن النظام المحاسبي المالي SCF الواجب التطبيق ابتداء من 11 جانفي 2010، وسنتطرق إلى هذا النظام المحاسبي الجديد .

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

أولا: مشروع تعديل المخطط المحاسبي الوطني:

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 انطلقت ورشة الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي نسخة 35- 75 إلى نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وطموحات المتعاملين الاقتصاديين الجدد وقد مرت العملية بثلاثة مراحل: [1]

المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع مقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية .

المرحلة الثانية: دراسة مشروع استحداث مخطط محاسبي جديد .

المرحلة الثالثة: إقرار وضع نظام محاسبي جديد .

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة:

الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني الاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا منذ صدور قانون توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية سنة 1988 هذا الاختيار أتخذ حسب قرار صدر في سنة 1999 من طرف السلطات العمومية بالمرسوم الوزاري رقم 42 في أكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي مع نشاطات المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة .وكانت النتيجة ظهور تسميات ومصطلحات جديدة لا تتماشى مع الإطار المعمول به.

أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي عن المخطط المحاسبي الوطني.

[1]- لخضر علاوي: **نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها** Les Pages Bleues Internationales، الجزائر، 2011، ص 10

الخيار الثاني: تمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين ويعطيان نظاما معقدا، وبالتالي يمكن أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف .

الخيار الثالث: بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطار تصوري محاسبي، واعتماد مبادئ وقواعد المعايير الدولية للمحاسبة .

إعتمد الخيار الأخير من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001، بحيث تم اختيار طبيعة المحاسبة المرجعية وهي المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS

ثانيا: تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد:

تعتبر المحاسبة المالية نظاما لتنظيم المعلومة المالية التي تسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقسيمها، وتسجيلها، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجا عته، ووضعية خزينته في نهاية السنة [1]

2-1- المصادر الداخلية للتشريع المحاسبي:

المتضمن صدور القانون رقم 07-11 مجموعة من النصوص التشريعية والتي نوجزها فيما يلي:

أ – القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام الحاسبي المالي (الجريدة الرسمية 74 مؤرخة في 25 نوفمبر 2007).

ويتطرق هذا القانون إلى الجوانب الأساسية لهذا النظام المحاسبي، حيث يتعرض للصورة العامة لهذا النظام من خلال تحديد مجال تطبيقه وكيفية تنظيم المحاسبة، والإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية التي يتوجب العمل بها ومحتوى وطرق إعداد القوائم المالية، والحسابات المدمجة والحسابات المجمعة بالإضافة إلى التقديرات والطرق المحاسبية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار .

ب – المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 26 ماي 2008:

والذي يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

ج – المرسوم التنفيذي رقم 07-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009:

تطرق هذا المرسوم للشروط وكيفية مسك المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وجاء المرسوم في 26 مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج وكذا الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية لضمان حسن سير واستغلال هذه البرامج .

[1]- **النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2009، ص 05 .

د – القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008:

يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وجاء هذا القرار في أربع أبواب .

هـ – التعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة عن وزارة المالية: التي تبين كيفية الانتقال من PCN إلى SCF

2-2- مجـــال التطبيق:

يطبق هذا النظام على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، باستثناء الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية .[1]

حيث تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية:

- ✓ الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .
- ✓ التعاونيات .
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .
- ✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

[1]- القانون رقم 07 – 11 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ص 03

2-3- مضمون النظام المحاسبي:

القانون رقم 07 – 11 الصادر في نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي إلى المحتوى العام والجوانب الرئيسية لهذا النظام والذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 – 1): مضمون النظام المحاسبي المالي

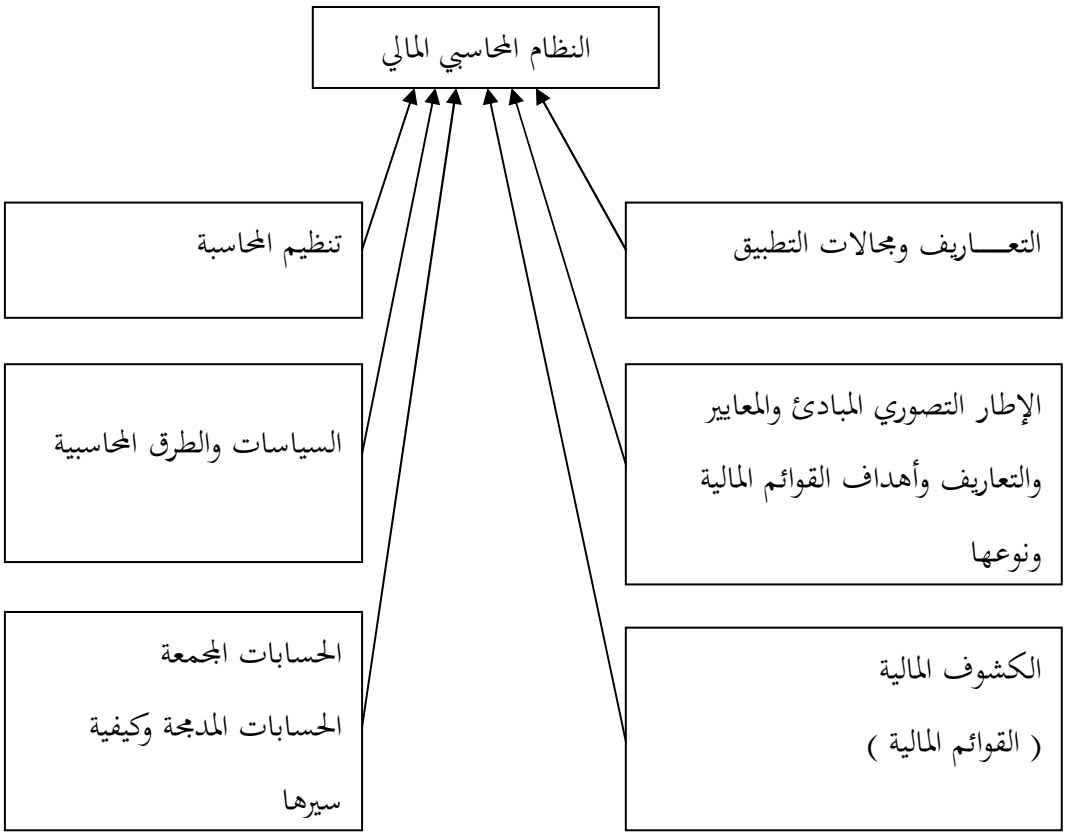

المصدر: قليل نبيل: أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير، محاسبة ومالية، قسم علوم التجارية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، 2012، ص، 67.

2-4- التنظيم المحاسبي:

لقد حدد إجراءات تنظيمية تستوفي سير مختلف العمليات المحاسبية من خلال النقاط التالية:

- على المؤسسة أن تحدد مسؤوليتها للإجراءات الضرورية للمراقبة الداخلية والخارجية.
- إعداد وثائق تشرح فيها كيفية التنظيم المحاسبي، وتسمح بفهم مراقبة نظام معالجة البيانات المحاسبية.
- يجب القيام بجرد عناصر الأصول والخصوم، على الأقل مرة واحدة في السنة بالقيمة والكمية والنوع.

- يطبق مبدأ القيد المزدوج في التسجيل المحاسبي.
- كل تسجيل محاسبي يثبت بوثيقة مبررة، مؤرخة ورقية أو على أي حامل آخر يضمن المصداقية، الحفظ وإمكانية تحويل محتواه لسند ورقي.
- يمكن تلخيص يومي للتسجيلات ذات الطبيعة نفسها ومبررة بشكل مقبول بوثيقة تبريرية واحدة.
- إجراءات الإقفال يجب أن تضمن عدم المساس بالتسجيلات.
- مسك دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد إجباري (ماعدا في المؤسسات الصغيرة جدا)
- إمكانية استعمال النظام اللامركزية: يوميات مساعدة ودفتر أستاذ مساعد.
- الاحتفاظ بالدفاتر والمستندات التبريرية على الأقل لمدة 10 سنوات .
- يمكن مسك المحاسبة يدويا، أو عن طريق المعلوماتية .
- استعمال الحسابات ذات رقمين إجباري على كل مؤسسة، ويبقى لها الخيار في استعمال الحسابات الفرعية حسب حاجاتها لذا عليها اقتراح مدونة حسابات ذات ثلاث أرقام أو أكثر[1].

ثالثا: عناصر الإطار التصوري: يضم عدة عناصر تعبر عن الإطار الفكري والنظري للمحاسبة المالية وهي:

3-1- القـــوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة لنشاط المؤسسة خلال السنة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية. [2]

ومن خلال النظام المحاسبي، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم الكشوف المحاسبية التالية:

- الميزانية (قائمة المركز المالي)
- حسابات النتائج (قائمة الدخل)
- جدول تدفقات الخزينة .(قائمة تدفقات الخزينة)
- بيان تغييرات الأموال الخاصة .
- الملحـــق .

[1]- بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، الجزء الأول، 2010، ص ص 24 - 25.

[2]- شعيب شنوف: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص ص 61-62 .

3-1-1- الميـــزانية: هي قائمة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، تكون من أصول وخصوم هذا الكيان الناشئة عن أحداث مالية ماضية، تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة تعبر على الأرصدة فقط، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

3-1-2- حسابات النتائج: ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة النواتج المحققة، أو هو قائمة تلخيصية، ويحتوي كذلك على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.

3-1-3- جدول نفقات الخزينة أو سيولة الخزينة: يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير المباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة الخاصة بالميزانية، وحسابات النتائج، على توليد تدفقات الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول إستعمال السيولة النقدية .

3-1-4- بيان تغييرات الأموال الخاصة: يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

3-1-5- الملحـــق: يتضمن الملحق جداول ملحقة لشرح وتوضيح عناصر الكشوف المالية، كما تحتوي على الطرق والسياسات المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لفهم أو تكملة إيضاح فصول الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وإيضاحات تخص الشركاء، أسهم الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم ...إلخ

أي يتضمن معلومات وصفية وكمية عن نشاط المؤسسة ومحيطها، فهو يعبر عن الإفصاح المحاسبي المكمل للإفصاح الأساسي الذي تتضمنه القوائم المالية .[1]

رابعا: المبادئ المحاسبية:

تمثل المبادئ المحاسبية قواعد عامة تتبع لتوجيه التطبيق العملي، فهي تحكم الطرق و الإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والتقارير المالية .[2]

حيث اعتمد النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها عموما من خلال تبنيه لمبادئ المحاسبة الدولية وهي:[3]

4-1- التكلفة التاريخية:

يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة ثرائها (الاقتناء) أو إنتاجها للأصول والمبلغ المالي الذي تم دفعه أو سيدفع لسداد الالتزامات الراهنة .

---

[1]- شعيب شوف: **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 81 .

[2]- رضوان حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس: **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2003، ص 58 .

[3]- لخضر علاوي: مرجع سابق، ص ص 13 – 15 .

4-2- مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض):

ينبغي عدم المقاصة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم بين الإيرادات والأعباء، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية مثلا: المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات .

4-3- مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية:

يوجب هذا المبدأ الحفاظ والمداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخرى، حتى يمكن إجراء مقارنة موضوعية بين مبالغ أرقام السنوات أو بين المؤسسات .

4-4- مبدأ الوحدة المحاسبية:

يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها، وبهذا لا تتضمن الكشوف المحاسبية والسجلات التجارية فقط آثار العمليات التي تخص الكيان فقط مهما كانت العملية الاقتصادية .

4-5- مبدأ الأهمية النسبية:

يكون عنصر ما ذو أهمية نسبية إذا كانت معرفته من طرف مستخدمي القوائم المالية تؤثر في قراراتهم المتخذة، وأهمية عنصر معين هي مسألة نسبية، فما يكون مهما بالنسبة لوحدة محاسبية معينة قد لا يكون كذلك بالنسبة لوحدة أخرى، فأهمية عنصر ما لا تقدر بقيمته أو مقداره ولكن أيضا لطبيعته.[1]

4-6- مبدأ الدورية (السنوية):

تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية مكونة من أثنى عشر شهرا، يجدر الإشارة إلى أن هناك حالات استثنائية حيث قد تكون الدورة المالية أقل أو أكثر من إثني عشر شهرا مثلا في بعض القطاعات الزراعية.[2]

4-7- مبدأ استقلالية الدورات المالية:

ومفاده اعتبار نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن نتيجة الدورات السابقة لها أو الدورات التالية، فكل دورة تحمل لمصاريف و إيرادات الأحداث الخاصة بهذه الدورة .[3]

4-8- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة:

يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية المخالفة هذه المصداقية المحاسبية .

---

[1]- بن ربيع خليفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 33- 34.

[2]- لخضر علاوي: مرجع سابق، ص 14.

[3]- بن ربيع خليفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** الجزء الأول، مرجع سابق، ص 35.

4-9- مبدأ الوحدة النقدية:

يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية، وفي حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق معالجتها.

خامسا: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع.

ويجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية.

ويأخذ الإفصاح عدة أشكال أقواها إدخال المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية،ولكنها خارج القائمة،وهذه المعلومات تصنف كمعلومات للقوائم المالية وتشمل معلومات رقمية ونصوص تمد مستخدمي القوائم المالية بالأمور التي ظهرت ملخصة في القوائم المالية بالأمور التي ظهرت ملخصة في القوائم أو استبعدت منها كلية ،ولا يجب تفسير تلك الملاحظات على أنها ثانوية أو ليست ذات مغزى ولكن الحقيقة أن هذه الملاحظات تحتل مساحة أكثر من المساحات التي تحتلها القوائم نفسها،وغالبا ما تشتمل معلومات هامة لم تكن لتتوفر لدى القارئ إذا انحصرت معلوماته في القوائم المالية فقط.

5-1- الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد إلتزامتها [1].

ويعتبر الإفصاح المحاسبين المفاهيم المحاسبية الأساسية لأنه خلاله يتم توصيل النتائج العمليات المالية للمؤسسة إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، والجدير بالذكر أنه لا يوجد إتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لذا فقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدة زوايا أهمها:

5-1-1- زاوية درجة الالتزام بالإفصاح:

أ- إفصاح إجباري: يتم إصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المؤسسة للمستثمرين.

[1] - بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد: **مداخلة دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، كلية علوم اقتصادية وتجارية والتسيير، بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012، ص 09.

ب– إفصاح إختياري: يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمؤسسة عن كافة المعلومات للمستثمرين،بدون وجود مطلب قانوني.

5–1–2– زاوية مقدار الإفصاح:

أ– **إفصاح كافي:** يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم المالية والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من إتخاذ قرار الإستثمار في السوق الأوراق المالية.

ب– **إفصاح عادل:** يركز على تقديم المعلومات التي تفي بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية على قدر المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانب أخلاق.

ج– **إفصاح كامل:** يعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية لمتخذي القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير معلومات وإيضاحات معينة قد تحدث ضررا بالغا بمن يعتمد عليها في إتخاذ القرار الإستثمار في سوق الأوراق المالية.

5–1–3– الشفافية المحاسبية:

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلية للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلية للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن المبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لإتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة وواعية.[1]

5–2– أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية ترتكز على القضايا الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر وسهولة.

ويشمل الإفصاح كامل عملية الإبلاغ المالي، وهناك عدة طرق مختلفة مكملة للإفصاح المحاسبي، وإن اختيار أفضل طريقة في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية،ويمكن تصنيف الطرق أكثر شيوعا للإفصاح على النحو التالي:[2]

– في منظومة القوائم المالية (صلب القوائم المالية) يجب أن تظهر المعلومات المحاسبية الهامة والملائمة في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك،فالأصول والإلتزامات ونتائج الأعمال وحقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طالما يمكن قياس العمليات والتغييرات الأخرى

[1]– بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد: مرجع سابق، ص ص 09– 10

[2]– عادل عاشور: **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**، مذكرة ماجستير، محاسبة ومالية، علوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2006، ص ص 126-127.

بموثوقية وبدرجة عالية من الدقة، حيث أن لطريقة عرض المعلومات دورا في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في تنبؤ بالأرقام المستقبلية.

– استخدام المصطلحات والعرض المفصل: تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة وعمومية البنود في تلك القوائم المالية، على زيادة فهم القارئ. وإزالة الغموض فيها وبصفة عامة،إذا كانت عملية التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة وأكثر فائدة لإتخاذ القرارات فيجب عندها إعطاؤها الأولوية.

– إستخدام الإيضاحات أمام بنود القوائم المالية، المعلومات المعترضة أو بين الأقواس:

في حال كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم المالية لا تعبر بشكل واضح عن تلك البنود ،فإن تفسير أو تعريف صافي تلك البنود يمكن بوضعها كملاحظة بين أقواس، بحيث تتبع عنوان في تلك القوائم.

وفي كثير من الأحيان قد يكون من الضروري ربط ببند في إحدى القوائم المالية، ببند أخر أو أجراء شرح عن قيد أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش ويمكن هدا عن طريق إيضاح بين قوسين

المطلب الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية

إن المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي، وهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية، والتي يتم إعدادها من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية، والتي أصبحت مجلس للمعايير المحاسبية الدولية في سنة 2002 .

أولا– مفهوم المعيار المحاسبي:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة **Standard** بالإنجليزية: وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبين إلى استخدام المعيار المحاسبي .

ويقصد بكلمة معيار في اللغة: بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين .

والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها مثل: الموجودات، البضاعة وغيرها [1].

[1] – معايير المحاسبة الدولية، les pages Bleues Internationales، الجزائر، 2008، ص 8.

ثانيا– أسباب نشأة المعايير المحاسبية الدولية:

هناك عدة أسباب ساهمت بشكل فعال ومباشر في نشوء معايير المحاسبة الدولية فمن هذه الأسباب: وجود اختلافات تتعلق بالمسميات أو تتعلق بالمعالجات وتعدى ذلك إلى عدم وجود إجابات قاطعة للكثير من المشكلات التي تواجه المحاسبين، كما ساهمت العولمة بشكل مباشر في ذلك حتى تتمكن الشركات من الانفتاح على الأسواق العالمية وتمكينها من إدراج أسهمها في البورصات العالمية وتتمثل في هذه الأسباب في التالي[1]:

2–1– الحاجة إلى تطوير علم المحاسبة:

نظرا لكون علم المحاسبة يقوم على مجموعة من الفروض والمفاهيم والمبادئ والقواعد والسياسات والتقاليد والأعراف المحاسبية مما أدى إلى تعدد التعريفات والمفاهيم وتناقض بين المبادئ وبالتالي عدم تحديد مفاهيم المحاسبة بشكل واضح ومفهوم .

2–2– العولمة:

بدأت ظاهرة العولمة مع تعاظم القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات، والتي مثلت سلطة هذه العولمة دون أن تعلن عن هويتها أو ولاءاتها، وهذه الشركات غير خاضعة لمسؤولية معينة لأنها لا تمثل السلطة الرسمية لأية أمة من الأمم، كما أنه وتماشيا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تسمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال، وبالتالي فإن العولمة والأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق وإزالة الحواجز أمام حركية السلع والخدمات والاستثمارات والأفراد وما رافق ذلك من تطور في عمل الأسواق المالية، كل ذلك انعكس على مهنة المحاسبة لتلاءم مع المتغيرات في الاقتصاد العالمي، والتي أظهرت قصور البيانات المالية عن إظهار الأوضاع المالية وفقا للحقائق الاقتصادية المتجددة.

ثالثا: لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

أ. **تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)** عام 1973 على يد المؤسسات المحاسبية الرائدة في عشرة الدول وهي أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية وتتمثل اللجنة في الوقت الحاضر 104 مؤسسة محاسبية مهنية، من 78 بلدا وهي الهيئة المستقلة الوحيدة، التي عهدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وسلطة إصدار معايير محاسبية دولية ويقوم بإدارة أعمال اللجنة[2].

---

[1]– بلال حسن العبسي: **أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الإقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي، رقم 23**. مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 13 .

[2]– معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 10 .

ب. اجتماع IASC سنة 2001: تم تغيير إسم (IASC) وأصبح (IASB) كما تم تغيير إسم المعيار من (IAS) إلى (IFRS)، فمعايير (IFRS) كافية لأنها تتضمن في مضمونها كل من الجانب المالي والمحاسبي[1].

ج. الخريطة التنظيمية للمجلس (IASB):

ينتمي المجلس (IASB) إلى التأسيسية الأم (IASCF) منظمة لجنة معايير المحاسبية الدولية ويتكون هذا المجلس من الهيئات التالية:

- **اللجنة التنفيذية (The Boord)**: مهمته إيفاد خبرته التقنية وإعداد المعايير وتبنيها .
- **مجلس الرقابة**: يتكون من إداريين تحت اسم (Trustes) ويتمثل دوره في تعيين أعضاء المجلس (IASB)، إعداد الموازنة وجمع الأموال (الإعلانات والمساعدات) وإثراء القانون التأسيسي (IASB) .
- **لجنة الشرح والتفسير (IFRIC)**: اسمها القديم (SIC) وهي لجنة تسهر على شرح وتفسير معايير المجلس (IASB) الموجودة، يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة، انتظارا في عرض معيار نهائي مناسب .
- **اللجنة الاستشارية للتعبير**: يتمثل دورها في تفعيل مشاركة الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية الدولية من هيئات وطنية، جهوية وأفراد ذوي الاختصاص، فتقدم إرشادات حول الغير للمجلس (IASB) أولا ولمجلس الرقابة (Trustes) ثانيا.

*** مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه:**

يمكن التعبير عن رأس المال بالرأس المال المالي والرأس المال الطبيعي[2].

1- مفهوم رأس المال المالي:

هو رأس المال معبر عنه بوحدات نقدية اسمية، ويكون الربح في هذه الحالة هو الزيادة في رأس المال الاسمي بالنقود أثناء الدورة .

2 -مفهوم الرأس المال الطبيعي:

هو رأس المال المعبر عنه بالقدرة الإنتاجية الطبيعية، والربح في هذه الحالة هو زيادة رأس المال خلال الدورة .

*** مفاهيم الحفاظ على رأس المال:**

يمكن استخدام أحد المفاهيم المالية للمحافظة على رأس المال [3].

---

[1]- محمد بوتين: **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دروس وتطبيقات**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2008، ص 45 .

[2]- محمد بوتين: مرجع سابق، ص 57.

[3]- معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 95 .

1- المحافظة على الرأس المال الطبيعي:

في ظل هذا المفهوم يتم احتساب الربح فقط إذا كانت القيمة المالية (أو النقدية) الصافي الموجودات في نهاية الفترة تزيد على القيمة المالية (أو النقدية) الصافي الموجودات في بداية الفترة، وذلك بعد استبعاد أية توزيعات الملاك أو مساهمتهم خلال الفترة، ويمكن قياس المحافظة على رأس المال المالي إما بالوحدات النقدية أو بوحدات ذات قوة شرائية موحدة .

2- المحافظة على رأس المال المادي:

في ظل هذا المفهوم يتم اكتساب الربح فقط إذا كانت قدرة الإنتاج المادية (أو القدرة التشغيلية) للمنشأة (أو الموارد أو الأموال المطلوبة لتحقيق هذه القدرة) في نهاية الفترة تفوق قدرة الإنتاج المادية في بداية الفترة، وذلك بعد استبعاد أية توزيعات للملاك أو مساهماتهم خلال الفترة .

ويرجع الاختلاف الرئيسي بين مفهومي المحافظة على رأس المال إلى معالجة تأثيرات التغييرات في أسعار موجودات ومطلوبات المنشأة وبصفة عامة، يمكن للمنشأة المحافظة على رأسمالها إذا كان لديها رأس مال في نهاية الفترة مساويا لما كان لديها في بداية الفترة، وأية مبالغ زائدة عما يلزم للمحافظة على رأس المال في بداية الفترة يعتبر ربحا .

المطلب الثالث: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية نتاج نظام المعلومات المحاسبية وهي تعمل على تزويد كل الأطراف الخارجيين والداخليين بالمعلومات الملائمة والمؤثرة من أجل اتخاذ القرارات المالية الرشيدة ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال القوائم المالية التي تعد أساس أي تحليل مالي أو اقتصادي لاحق .

أولا: مفهوم القوائم المالية:

* الناتج الرسمي للنظام المحاسبي هي القوائم والتقارير المالية، وهي التي تمد المستخدمين بمعلومات عن الأداء من خلال قائمة الدخل بما في ذلك صافي الربح أو الخسارة عن فترة محددة، والمعلومات عن الوضعية المالية من خلال الميزانية حتى يتمكن المستخدم من تقسيم أصول المؤسسة وخصومها، وحقوق الملكية في تاريخ معين [1].

* تعتبر الكشوف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية والتي ينص عليها النظام المحاسبي المالي الصادر بموجب قانون 07– 11 بتاريخ 25 – 11 – 2007 لذلك فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل دورة محاسبية[2].

[1]– مدحت فوزي عليان وادي: **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ص 112.

[2]– كمال الدين الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، الدار الجامعية، 2004، ص 11 .

* والقوائم المالية: هي وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بشكل مقارن بين الدورة الجارية والدورة السابقة لها إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية الداخليين والخارجيين [1].

* الكشوف المالية هي ملخص لجميع العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة والتي تم تسجيلها في صورة معطيات قاعدية كمية في الدفاتر المحاسبية وفق إجراءات وقواعد وسياسات محاسبية محددة تم معالجتها بعد جمعها، تحليلها، تلخيصها، وهيكلتها من خلال التجميع ثم تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع وبنود[2].

* تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ إقفال الحسابات السنوية ويتم عرضها لزوما بالعملة الوطنية [3]، وهي توفر المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة .

ثانيا: مستعملو القوائم المالية:

يفرق المجلس **IASB** بالترتيب بين 07 من مستعملي القوائم المالية كما يذكر **SCF** فئتين من مستخدمي المعلومات المالية والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي.

مرتبة حسب أهميتها، ودرجة أفضليتها، ويشمل مستخدمي القوائم المالية: المستثمرون، ممثلو العمال، المقرضون، موردون، ودائنون آخرون وغيرهم من زبائن والدولة وهيئاتها، والأفراد، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات وتشمل تلك الاحتياجات على مايلي:

[1]- بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** الجزء الأول، مرجع سابق، ص 40 .

[2]- مصطفى طويل: **النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد، SCF**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2010، ص 45 .

[3]- بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية** الجزء الثاني، منشورات كليك، 2013، ص 425 .

جدول رقم (1–1): مستعملو القوائم المالية

المستعملون	حاجتهم للمعلومة
مستثمرون	الخطر والمر دودية
ممثلو العمال	الاستقرار والمر دودية
المقرضون	احتمال استرجاع مبالغ القروض وفوائدها في ميعاد الاستحقاق
موردون ودائنون آخرون	احتمال قبض المبالغ المستحقة عند استحقاقها
زبائن	استمرارية المؤسسة
الدولة وهيئاتها	توزيع الموارد والتخطيط
الأفراد	المساهمة في الاقتصاد المحلي، مناصب الشغل المعروضة وتطور، ورفاهية المؤسسات

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دروس وتطبيقات، دار متيجة، الجزائر، 2010، ص 50 .

ثالثا: الهدف من القوائم المالية المعلومات عن الوضعية المالية:

الهدف من القوائم المالية هو تزويد مستعمل هذه القوائم بمعلومة حول الوضعية المالية للمؤسسة، الأداء وتغير الوضعية المالية لها، والجدول التالي يوضح ذلك.

شكل (1 – 2) يوضح هدف القوائم المالية

تقديم المعلومة حول

	الوضعية المالية	الأداء	تغير الوضعية المالية
الفائدة	قياس قدرة المؤسسة على جنبي دخل الخزينة. تقييم حاجة المؤسسة إلى قروض مستقبلية وتوزيع تدفقات الخزينة. قياس قدرة المؤسسة على احترام التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق	قياس قدرة المؤسسة جني تدفقات خزينة اعتمادا على الموارد الموجودة. إعداد أحكام حول مدى الفعالية اللازمة التي ينبغي توفرها حتى تستطيع المؤسسة توظيف موارد إضافية	أخذ نظرة حول نشاطات الاستثمار، التمويل، ونشاطات العمليات خلال الدورة . أخذ نظرة حول قدرة المؤسسة على تحقيق مدا خيل الخزينة ومدا خيل شبه
الوثيقة المرجع	الميزانية أساسا	حساب النتيجة أساسا	جدول تدفقات الخزينة أساسا

المصدر: محمد بوتين: المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دروس وتطبيقات، دار متيجة، الجزائر، 2010، ص 51.

أ – المعلومات عن الوضعية المالية:

تقدم المعلومات عن الوضعية المالية بصفة أساسية في الميزانية، وتعبر المعلومات عن الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها المؤسسة على تعديل هذه الموارد المفيدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها في المستقبل، وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلي وكيف ستوزع هذه الأرباح والتدفقات الخزينة المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل مستقبلي، وتكون المعلومات عن درجة السيولة ودرجة كبير الوحدة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المالية عندما يحين ميعاد استحقاقها.

ب – معلومات عن الأداء: تقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، والمعلومات عن أداء الوحدة خاصة ربحيتها، وتكون المعلومات ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد

التدفقات الخزينة من قاعدة مواردها الحالية وتساعد أيضا في تكوين الأحكام عن مدى فعاليته التي قد توظف بها الموارد الإضافية.

ج – معلومات عن التغير في الوضعية المالية:

تقدم المعلومات عن التغيرات في الوضعية المالية في جدول تدفقات الخزينة، وتقدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسة في حساب الأنظمة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، للمؤسسة خلال الدورة المحاسبية، هذه المعلومات تكون مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقيم مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما حكمها واحتياجات المؤسسة لاستخدام التدفقات النقدية[1] .

كما تجدر الإشارة إلى العناصر المكونة للقوائم المالية ليست مستقلة بل متداخلة فيما بينها، وتعكس جوانب مختلفة للأحداث أو الصفقات التي قامت بها المؤسسة، وإن عدم ذكر جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق، والجداول الأخرى التي تراها المؤسسة مفيدة وليست مضللة لا تقل أهمية وتزود المستعمل بالمعلومات المفيدة المكملة.

رابعا: الفروض الأساسية والصفات النوعية للمعلومات المالية

4-1- الفرضيات المحاسبية: تعتبر محاسبة الالتزام واستمرارية النشاط هما كفرضيتين أساسيتين يعتمد عليها في إعداد القوائم المالية وفيما يلي توضيح لها [2]:

4-1-1- محاسبة الالتزام: تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، وبتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث الاقتصادية عند حدوثها وليس عند دفع أو قبض نقدا المقابلة لتلك الصفقات والأحداث، تسجل في دفاتر المحاسبية في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها دون انتظار، والتي تسمى كذلك بمحاسبة التعهد .

4-1-2- استمرارية النشاط: هي فرضية أساسا خاصة في تقييم الأصول والخصوم على اعتبار أننا نفترض أن المؤسسة مواصلة لنشاطها لأنها لا ترغب وليس لها النية في التوقف عن النشاط وأنها ليست تحت ضغط يجبرها على التوقف، وعندها تقيم عناصر الأصول وعناصر الخصوم حسب قواعد التقييم المعتادة، أما في حالة عدم الاستمرار في النشاط فإن تقييم تلك العناصر يتم حسب قيمة التصفية (Valeur de liquidation)، وهذا التغيير في قاعدة التقييم لابد أن يشار إليه، ولهذه الفرضية أثر مباشر على النتيجة ما دام أن العناصر المعنية (أصول، فروع) لن تكون لها نفس القيمة في حالة الاستمرار أو التوقف عنه.

[1]- سالمي محمد الدينوري: **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، قسم التسيير، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2009، ص ص 18-19

[2]- محمد بوتين: مرجع سابق، ص 52 .

4-2- الخصائص النوعية للمعلومات المالية: تعتبر القوائم المالية مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات لذلك يجب أن تتوفر في المعلومة المالية صفات نوعية، تلبي حاجات ورغبات جميع من لهم منفعة مؤكدة فيها.

4-2-1- الفهم (الوضوح): المعلومة التي توفرها القوائم المالية، يجب أن تكون مفهومة مباشرة من قبل مستعمليها[1]، الذين لهم مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومة بقدر معقول من العناية.

4-2-2- الملائمة: تتمثل الملائمة في مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرار على أساس معلومات لأحداث في الماضي، أو الحاضر في نفس الطبيعة، وهذا في الوقت المناسب لتكون مفيدة، فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانع القرارات، وتمتلك المعلومة خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين[2].

4-2-3- المصداقية أو الموثوقية: تكون المعلومة صادقة (ذات مصداقية) إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة للمؤسسة، ولكي تكون المعلومة ذات مصداقية لابد من احترام المميزات التالية:

أ- **الصورة الصادقة:** على المعلومة أن تظهر الصورة الصادقة للصفقات والأحداث التي حدثت في المؤسسة .

ب- تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني: ضرورة تسجيل وإظهار العمليات والأحداث حسب حقيقتها الاقتصادية وليس فقط حسب شكلها القانوني .

ج- الحياد: ينبغي إظهار المعلومة بكل حياد، فإظهارها لا يؤثر على متخذ القرار وإصدار الحكم في اتجاه محدد مسبق .

د- الحذر: أخذ الاحتياطات اللازمة عند إعداد تقديرات في حالة عدم اليقين وعدم المبالغة بالزيادة أو النقصان في قيم الخصوم والأعباء والأصول والنواتج .

هـ- الشمولية: ينبغي أن تكون المعلومة الظاهرة في القوائم المالية شاملة وكاملة، مع الأخذ في الحسبان مبدأ الأهمية النسبية وقيد الكلفة / منفعة .

---

[1]- Maillet-Baudrier, le Manh: les Normes comptables internationales IAS/IFRS, edition Berti, Alger ,2007, P23.

[2]- حواس صلاح: **المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دروس ومواضيع ومسائل محلولة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 09 .

4-2-4- القابلية للمقارنة: المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بمقارنات داخل المؤسسة نفسها وما بين المؤسسات، كما يسمح له نسبيا بتقييم وضعيتها المالية وأداءاتها، وتغيرات وضعيتها المالية[1].

خامسا: عناصر القوائم المالية

يتمثل الهدف من القوائم المالية في إعطاء معلومة عن الوضعية المالية، الأداء وتغيرات خزينتها، ولتحديد قيمة هذه الوضعية يعتمد بصفة مباشرة على عناصر الأصول والخصوم، والأموال الخاصة مجتمعة وهي عناصر الميزانية.

5-1- عناصر القوائم المالية:

أما تحديد أداء المؤسسة فيعتمد على عناصر حساب النتيجة المتمثلة في الإيرادات والأعباء، وسوف نقوم باستعراضها فيما يلي[2]:

5-1-1- الأصل: مورد تحت رقابة المؤسسة ناتج عن أحداث ماضية تجني المؤسسة من ورائها مزايا اقتصادية مستقبلية داخلة للكيان .

5-1-2- الخصم: التزام حالي على المؤسسة ناتج عن أحداث ماضية والتخلص منه أو تسويته يتم بخروج موارد في شكل مزايا اقتصادية من المؤسسة .

5-1-3- الأموال الخاصة: هي ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها .

أما تحديد أداء المؤسسة يتم باعتماد على عناصر حساب النتيجة المتمثلة في الإيرادات والمصروفات .

5-1-4- الإيرادات: التدفقات الداخلة المتمثلة في الزيادات في أصول المؤسسة أو النقص من خصومها أو كلاهما معا خلال سنة معينة محددة، والناتجة عن تسليم أو إنتاج السلع أو أداء الخدمات أو الأنشطة الأخرى التي تمثل العمليات الأساسية للمنظمة ومن آثارها ارتفاع رأس المال بخلاف مساهمات الملاك.

5-1-5- المصروفات: التدفقات الخارجية أو أي استنفاذ للأصول أو ترتيب التزامات على المؤسسة أو كلاهما معا خلال فترة زمنية محدد، والناتجة عن تسليم أو إنتاج السلع أو أداء الخدمات أو القيام بأنشطة أخرى تمثل العمليات الأساسية للمؤسسة، ومن آثارها انخفاض رأس المال بخلاف التوزيعات على الملاك.[3]

---

[1]- محمد بوتين: مرجع سابق، ص 53.

[2]- نفس المرجع، ص ص 54 – 56 .

[3]- محمد عباس حجازي: **نظرية المحاسبة**، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2000، ص 42.

5-2- قياس أو تقييم عناصر القوائم المالية:

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتعرف بها في القوائم المالية، يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تتمثل فيما يلي[1]:

5-2-1- التكلفة التاريخية: تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو ما يعادله، أو القيمة المعادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بالمبالغ المستلمة في مقابل الدين، أو في بعض الظروف كما هو الحال، بالنسبة للضرائب الدخل بالمبالغ النقدية، أو ما يعادل النقدية، الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للنشاط.

5-2-2- التكلفة الجارية: تسجل الأصول بالنقد أو ما يعادل النقد، والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبالغ الغير مخصومة من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر .

5-2-3- القيمة المتحققة (القابلة للتحصيل): تظهر الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتظهر الالتزامات بالقيم المستحقة الأداء، أي المبالغ غير المخصومة النقدية، أو ما يعادله التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

5-2-4- القيمة الحالية: يقيم ويسجل الأصل بالقيمة الحالية للمداخيل الصافية المستقبلية التي تحققها المؤسسة خلال نشاطها العادي، كما تسجل الخصوم بالقيمة الحالية للتدفقات الصافية الخارجة المستقبلية للتخلص من الالتزام، خلال نشاط المؤسسة العادي[2].

المطلب الرابع: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

تتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي في مجموعة من القوائم المالية الأساسية على شكل كشوف مالية سنوية وتقارير مالية مرحلية خلال السنة وبيانات مترابطة ومتكاملة، حيث تقدم القوائم المالية معلومات مالية وصورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ونجاحاتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، بحيث تكون مفيدة لمجموعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الإقتصادية.

- ✓ لذلك فقد أوجب النظام المحاسبي المالي، بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفق النقدي" القوائم المالية التالية:
- ✓ الميزانية (قائمة المركز المالي)

[1]- طارق عبد العال حماد: **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 108، 109 .

[2]- محمد بوتين: مرجع سابق، ص 60 .

- ✓ حساب النتائج (قائمة الدخل).
- ✓ جدول تدفقات الخزينة (قائمة تدفقات الخزينة).
- ✓ بيان تغيرات الأموال الخاصة قائمة التغير في الحقوق الملكية.
- ✓ الملحق (الذي يشمل السياسات والظروف المحاسبية المستعملة إضافة إلى المعلومات التوضيحية عن الميزانية وحساب النتائج)، فهو بخلاف القوائم المالية الأخرى يوضح معلومات وصفية وكمية تفسيرية لزيادة الإدماج المحاسبي.

أولا: الميزانية: الميزانية هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات (ممتلكات) وحقوق على الغير، وتسمى بالأصول[1].

1-1- إظهار الميزانية ومحتوياتها:

وفي الملحق يجب إظهار الميزانية حسب SCF وما عليها من مطالب (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل المالك أو من قبل الغير ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي .

الميزانية ببساطة عبارة عن صورة فورية للشركة تبين الأصول التي تستخدمها والأموال المستثمرة من تلك الأصول، يتم إعداد الميزانية في نقطة زمنية معينة وبشكل دوري سنويا وذلك للوقوف على التغيرات التي طرأت على الأصول ومصادر الأموال خلال الفترة الفاصلة بين ميزانيتين متعاقبتين .

وتكمن الميزانية من وصف ذمة المؤسسة وتوزيعها وإظهارها بشكل منفصل ومرتب ضمن أبواب، كما هو موضح في الجدول التالي:

يتم إظهار العناصر المرتبطة مباشرة لتقييم وتحديد الوضعية للمؤسسة المتمثلة في الأصول والخصوم بصفة منفصلة في الميزانية، على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه العناصر:

- **في الأصول:** الأصول الثابتة المادية والمعنوية، الإهتلاكات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأصول وأشباه النقدية.
- **في الخصوم:** الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، الكيان موزعة إلى خصوم غير جارية، خصوم الضرائب (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المئونات، الأعباء والخصوم المماثلة، خزينة الخصوم السلبية.

[1]- بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية** الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 425.

وينص SCF على وجوب تقسيم عناصر الأصول إلى:

– أصول الغير الجارية وتتضمن التثبيتات المعنوية، العينية والمالية وهي التي تبقى لمدة تزيد عن إثنى عشر (12) شهرا في أعلى الميزانية، وأصول الجارية التي تتضمن المخزونات والمدينون (العملاء) النقدية ومكافئ النقدية والتي تتحقق في مدة أقل من سنة في أسفل الميزانية .

أما في جانب الخصوم فتقسم إلى:

رؤوس الأموال الخاصة في أعلى الميزانية .

الخصوم الغير الجارية التي تسدد في مدة تزيد عن سنة مالية .

الخصوم الجارية هي التي تسدد في مدة أقل من سنة مالية في أسفل الميزانية .

ثانيا: حساب النتائج (قائمة الدخل):

– يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، ويعتبر حساب النتائج قائمة تلخيصية للأعباء والنواتج المتعلقة بالدورة المحاسبية المنتهية .

– حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، دون اعتبار لتواريخ دفعها أو تحصيلها (تطبيقا لمبدأ الإستحقاقية)، ويسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء كانت ربحا أو خسارة .

إن المعلومات الواجب تقديمها في حساب النتيجة هي:

– إيرادات الأنشطة العادية الإيرادات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول الثابتة المادية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (الأعباء والإيرادات)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ويمكن تحليل الأعباء في حساب النتائج حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها، وهو ما يسمح بوجود نموذجين لعرض حساب النتائج، ويترك الخيار للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها مناسبة [1] .

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية أساسية من القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع " قائمة التدفق النقدي " محتواه وطريقة عرضه، وهو ضروري للعديد من الفئات كالمسيرين والمحللين الماليين والمساهمين لأنه يسمح بإعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذا المعلومات حول استخدام هذه التدفقات النقدية .

[1] – بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص ص 431 -432.

ويقدم جدول تدفقات الخزينة التدفقات النقدية الحاصلة أثناء الدورة المصنفة إلى أنشطة تشغيلية وأنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية [1].

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدورة .

وتتمثل المعلومات الدنيا المطلوبة تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبطة بـ:

* النتيجة الصافية:

- تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يسجل تأثيرها مباشرة ضمن الأموال الخاصة في إطار تصحيح الأخطاء الهامة .
- توزع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة .

[1] - بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص ص 436-437 .

خامسا: الملاحـــق:

هـو قائمـة توضـيحية لا يشـترط أن تكـون في شـكل جـدول، يحتـوي علـى كـل الطـرق المتعلقـة بإعداد القوائم المالية السابقة (الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، طرق التقييم، الإيضاحات التفسيرية الأخرى ...)

كما تعد عناصر المعلومات العددية الواردة في ملحق وفق نفس المبادئ والطرق التي أعدت بها القوائم المالية الأخرى[1].

يمثل الملحق الإفصاح المحاسبي المكمل للإفصاح الأساسي الذي تتضمنه الكشوف المالية (الميزانية، حساب النتائج...).

يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط التالية[2]:

– متى كانت تلك المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لهم لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية الواردة في الكشوف المالية.

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد الكشوف المالية المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها جديرة بالتفسير والتبرير.

– المعلومات المكملة والتي تعتبر ضرورة لحسن فهم الميزانية وحساب النتيجة وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

– المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات.

– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على الصورة الصادقة.

[1]– بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير المحاسبية الدولية** الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 445 .

2 – نظام المحاسبة المالية الجديد، مرجع سابق، ص 54.

المبحث الثاني: قائمة تدفقات الخزينة

إن حاجة المستثمرين لبعض المعلومات الهامة لإتخاذ القرارات الإستثمارية والتشغيلية والتمويلية التي لا تعطيها الميزانية وجدول حسابات النتائج في إظهار نتائج نشاط المؤسسة ومركزها المالي إستنادا إلى مبدأ الاستحقاق، الأمر الذي استدعى إعداد قائمة مالية جديدة وهي قائمة تدفقات الخزينة التي أصبحت جزءًا مهما من القوائم المالية. قبل تعريف القائمة يجب الإشارة إلى نشأتها والهدف منها ثم نتطرق إلى تعريفها .

المطلب الأول: ماهية قائمة تدفقات الخزينة

لكن قبل البدء يجب أن نعرف أن قائمة تدفقات الخزينة هي نفس التسمية مع قائمة تدفقات النقدية ونفسها جدول سيولة الخزينة إلتزاما بما جاء في القانون الجزائري وفقا لنص المادة "يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)"[1]

حيث سنتناول التطور التاريخي للقائمة وبعض المفاهيم المتعلقة بها فيما يلي:

أولا: نشأة قائمة تدفقات الخزينة :

وقد نشأت هذه القائمة منذ سنوات على شكل بسيط أطلق عليه قائمة "من أين تم الحصول على الأموال وأين صرفت" والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في عناصر الميزانية،وثم عدلت إلى "قائمة الأموال". وقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في سنة 1961 بأهمية هذه القائمة وأوصى أن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين، وبأن يشملها تقرير المحاسب القانوني، وفي سنة 1963 قام مجلس المبادئ المحاسبية (APB) بإصدار نشرته رقم (3)، لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال وإستخداماتها[2].

وأوضح عملية إعدادها وعرضها، ولم يكن إعداد هذه القائمة لتنميط عملية الإعداد وعرض قائمة الأموال وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة، ولم يكن إعداد هذه القائمة إلزاميا، إلا أن مجتمع الأعمال رحب بهذه القائمة. ومع تزايد عدد الشركات التي تعد هذه القائمة فقد صدرت في 1971 النشرة رقم (19) التي أوصت بإلزامية إعداد هذه القائمة، التغيرات في المركز المالي بوصفها جزءًا مكملا للقوائم المالية، وإن كان يشملها تقرير المراجع، إذا كانت هذه القائمة تعرض التغيير في رأس المال العامل بإعتباره تقريبا مناسبا للتدفق النقدي. لكن أدى إتجاه المنشآت للإقتراض بشكل ضخم في بداية

[1]– قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها كذا مداومة الحسابات قواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19، في 15 مارس 2009، ص 26.

[2]– آمال نوري محمد: **مدى تناغم التحليل المالي على محتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013 ص332.

الثمانينيات إلى إحداث تغيرات جذرية في بيئة التقرير المال. لذا أوصى معهد المديرين الماليين في عام1981 باستخدام المنهج النقدي بدلا عن منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة[1] .

وفي سنة 1987 صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم (95) والذي بموجبه تم إحلال قائمة التدفق النقدي بقائمة التغيرات في المركز المالي، وقد أوصى هذا البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفق نقدي من النشاط التشغيلي وتدفق نقدي من النشاط الإستثماري وتدفق نقدي من النشاط التمويلي. وفي عام 1992 تم تبني المعيار الدولي رقم (07) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB،والذي ألزم الوحدات الإقتصادية بإعداد التدفقات النقدية دوريا ضمن مجموعة القوائم المالية، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) "عرض البيانات المالية " الصادرة سنة 1997 ,حيث اعتبرت قائمة التدفقات النقدية جزءًا لا يتجزأ من البيانات المالية [2]

وبناءا على ما سبق يمكن التمييز بين ثلاث مراحل لنشوء وتطور هذه القائمة:

1. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها التي أعدت استنادا إلى رأيAICPP عام 1963.
2. قائمة التغيرات في المركز المالي والتي أعدت بناءا على رأي FASB عام 1971.
3. قائمة التدفق النقدي والتي كان بناءا على المعيار 95 والصادر عن FASB عام 1987 والمعيار الدولي رقم (07) الصادر عن IASC عام 1992 والتي تم اعتمادها في السنوات اللاحقة فعليا من طرف الشركات في بعض الدول المتقدمة.

ثانيا: الهدف من المعيار:

ويهدف هذا المعيار أيضا إلزام المؤسسات بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة قائمة التدفق النقدي والتي تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية، فالقرارات الإقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية يتطلب تقييما لقدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها وعلى توقيتها وعلى درجة التأكد في عملية توليدها.

[1]– حسين أحمد دحدوح: **دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 24، 2008، ص 204.

[2]– عباس محمد يحي التميمي، إستقلال جمعة وجر: **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد95، 2013 ص 90.

فيما يلي تعريف بعض المصطلحات المستخدمة في هذا المعيار:

2-1- النقدية: وتتضمن النقدية الجاهزة والودائع تحت الطلب .

2-2- النقدية المعادلة: وهي الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، والتي تكون قابلة للتحول إلى مبالغ معلومة من النقد وهي غير خاضعة لمخاطر تغير في قيمتها[1].

2-3- التدفق النقدي: إذ عرفها "lee" بأنها مصطلح يستعمل للدلالة على نظام التقارير المالية الذي يصف أداء الوحدة الإقتصادية على أساس نقدي، ويستند على المقابلة بين التدفقات النقدية الدورية الداخلة والتدفقات النقدية الدورية الخارجية، بإستبعاد المعاملات النقدية الآجلة ومخصصات المحاسبة التقديرية، ويتضمن التدفقات النقدية الداخلة من العمليات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية والتدفقات النقدية الخارجة تتضمن المدفوعات لإستبدال وتنمية الإستثمارات[2].

2- 4- التدفق النقدي الداخل: هو عملية تقوم بها المؤسسة تؤدي إلى دخول النقد السائل أو شبه سائل

2- 5- التدفق النقدي الخارجي: هو عكس التدفق النقدي، عملية خروج النقد من الصندوق المؤسسة

2- 6- تعريف السيولة: هو مقدرة المؤسسة على تحويل أصل إلى نقدية أو سداد إلتزامات الجارية، ويشار إلى السيولة بأنها "الإقتراب من النقدية " بالنسبة للموارد المؤسسة الإقتصادية وإلتزاماتها .وتكون معلومات السيولة هامة للمستثمرين في تقييم توقيت التدفقات النقدية في المستقبل، كما يكون من الضروري أيضا تقييم الملائمة المالية، والمرونة المالية للمؤسسة.

2- 7- الملائمة المالية: وتشير إلى مقدرة المؤسسة على الحصول على نقدية لعملياتها، وهي تشير على وجه التحديد إلى مقدرة المؤسسة على سداد ديونها في تاريخ الاستحقاق، وتعتبر الملائمة المالية ضرورية للمؤسسة حتى يمكن إعتبارها مؤسسة مستمرة، وقد يعود العسر المالي، عكس الملائمة المالية، إلى تصفية المؤسسة وتحمل كل من أصحاب الملكية والدائنين بخسائر، وبالإضافة إلى ذلك، عندما يلوح شبح تعسر المؤسسة في الأفق قد يؤدي ذلك إلى رد فعل في أسواق المال مما يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال في المستقبل بمعنى أن درجة المخاطرة تزداد.

2- 8- المرونة المالية: هي مقدرة المؤسسة على إستخدام مواردها المالية للتكيف مع الظروف المتغيرة، وهي تشكل مقدرة المؤسسة على الإستفادة من فرص الإستثمار الجديدة، أو يكون رد فعلها سريعا في مواقف الأزمات، تأتي المرونة جزئيا من إمكانية الوصول بسرعة إلى أصول المؤسسة السائلة،

[1]- مرزاقة صالح، بوهرين فتيحة: **المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد 6، قسنطينة، 2010، ص ص 86-87.

[2]- عباس محمد التميمي، إستقلال جمعة وجر: مرجع سابق، ص89 .

كما تنشأ المرونة المالية أيضا من مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها و رأس مالها المدفوع، أو بيع موارد إقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى خلل في عمليات التشغيل المستمرة[1].

2- 9- أساس الإستحقاق والأساس النقدي:

ويطرح باري هيكس تعريفا جيدا لكل منها كالتالي[2]:

- يعني الأساس النقدي للمحاسبة عكس المعاملات التي تتضمن المقبوضات والمصروفات النقدية الفعلية الحادثة في فترة زمنية معينة فقط،دون محاولة تسجيل فواتير أو مبالغ غير مسددة مستحقة للمنشأة أوعليها.

- يعني أساس الإستحقاق للمحاسبة إمساك السجلات بحيث أنه بالإضافة إلى تسجيل المعاملات الناتجة من قبض وصرف النقدية، تسجل المنشأة أيضا المبالغ المدينة بها الآخرين والمستحقة لها.

أساس التدفق النقدي للمحاسبة يعني تسجيل ليس فقط المقبوضات والمصروفات النقدية للفترة (الأساس النقدي للمحاسبة) بل أيضا التدفقات النقدية المستقبلية المستحقة للمؤسسة أوعليها نتيجة بيع ونقل ملكية سلع معينة.

ثالثا: تعريف قائمة تدفقات الخزينة:

1- هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في الوحدة الإقتصادية سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة[3].

2- تعرف قائمة التدفقات النقدية (SCF) بأنها القائمة التي تعرض المتحصلات النقدية(المقبوضات)والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغير في النقدية في ثلاث أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل وأنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل للمؤسسة الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة محددة بصورة تؤدي إلى توفير رصيد النقدية في أول فترة وآخرها.[4]

3- وقد أضاف جاموس بأنها "قائمة سنوية تعد إستنادا إلى الأساس النقدي وخلاصتها إظهار التغيير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول سنة وآخرها[5]"

---

[1]- محمد حجازي: مرجع سابق، ص ص 200-201 .

[2]- طارق عبد العال حماد: **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان (نظرة حالية ومستقبلية)**،2006 الدار الجامعية، ص ص 214 - 215.

[3]- فداء عبد المجيد صبار الأعرجي، ثامر مهدي محمد صبري: **أهمية أعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 29، ص6.

[4]- نادية سامي خضر: **دراسة لإعداد قائمة تدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والإستثمار**، مجلة بحوث المستقبل،العدد، 22، 2008، ص 24.

[5]- عباس محمد يحي التميمي، إستقلال جمعة وجر: مرجع سابق، ص89.

– ومن خلال ما سبق من التعاريف نستنتج مايلي:

هي عبارة عن قائمة من القوائم المالية التي تبين التدفقات النقدية (المقبوضات والمدفوعات) في المؤسسة، مبوبة حسب ثلاث أنشطة وهي تشغيلية والتمويلية والإستثمارية، وتعد إستنادا إلى الأساس النقدي، ولإظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول السنة وآخرها.

المطلب الثاني: أهمية قائمة تدفقات الخزينة ومكوناتها

أولا: أهمية قائمة تدفقات الخزينة:

أما أهمية تدفقات الخزينة فإنها تأتي من خلال المعلومات التي تقدمها، حيث تساعد الإدارة، والمستثمرين، والدائنين وغيرهم من المستخدمين الآخرين لها بالحكم على المعلومات التالية لوضع المؤسسة المالي:[1]

– تفيد في تحديد آلية للتنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد الأموال المستقبلية.

– تساعد الإدارة على التخطيط المالي ورقابة العمليات المالية بطريقة فعالة.

– تعطي مؤشر على العلاقة بين الربحية و القدرة على توليد النقدية والذي يعني الأرباح المتحققة .

– تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة على قدرتها على دفع التوزيعات لمساهميها.

– المحللون الماليون وغيرهم من المستخدمين للقوائم المالية عادة، بشكل رسمي أو غير رسمي يقومون بتطوير نماذج للحكم ومقارنة القيمة الحالية للتدفق النقدي المستقبلي، حيث تتم الإستفادة من قوائم التدفقات النقدية السابقة لهذه النماذج.

– عادة ما تكون خالية من التلاعب وغير خاضعة لتأثيرات الأحكام الشخصية أو السياسات المحاسبية.

– تساعد قائمة التدفقات الخزينة بتحديد النشاطات والأعمال التي تحقق ربحا تولد الأموال أو التي تحقق الخسائر ولكنها تولد الأموال.

– تحدد حجم الأموال المتولدة من النشاطات التشغيلية و التمويل الخارجي لمقابلة رأس المال والضرائب متطلبات التوزيعات.

– تساعد قائمة التدفقات الخزينة بتقييم المخاطرة، والتي تتضمن كل من التنبؤ بالعائد المستقبلي وإحتمالية الإفلاس.

– قائمة تدفقات الخزينة تظهر قدرة المؤسسة على دفع مطلوباتها قصيرة الأجل عندما يطلبها أصحابها

– تساعد قائمة التدفقات الخزينة مع الميزانية بتزويد معلومات عن السيولة والإستمرارية، فعلى الرغم من إستخدام معلومات الميزانية لهذا الغرض إلا أنها غير كاملة وذلك لأنها تعد لتصوير الوضع بنقطة زمنية معينة هو تاريخ إعدادها.

[1]- علاء عبد الحسن الساعدي، إلهام جعفر الشاوي: **أهمية قائمة تدفقات النقدية على القرار الإستثماري**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الإقتصادية، العدد1، المجلد 10، العراق، ص ص 90-91.

– تساعد مستخدمي القوائم المالية في الحكم على المبالغ، وتوقيتها ودرجة التأكد من التدفق النقدي المستقبلي .

– تساعد قائمة التدفقات الخزينة بالمعلومات المفيدة في التأكد من دقة الأحكام السابقة للتدفق النقدي المستقبلي، وفي اختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق وأثر تغيرات الأسعار.

– إن تصنيف قائمة التدفقات الخزينة للأنشطة إلى ثلاث أجزاء للنشاطات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية، يسمح لمستخدم القائمة للحكم على أثر تلك النشاطات على الوضع المالي للمؤسسة ويوضح أيضا تقييم للعلاقة بين تلك النشاطات.

ثانيا: مكونات جدول تدفقات الخزينة:

ويقدم جدول تدفقات الخزينة التدفقات النقدية الحاصلة أثناء الدورة المصنفة إلى أنشطة تشغيلية أنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية:[1]

– التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية (الأنشطة التي تولد الإيرادات ولا تكون مرتبطة بالأنشطة والأنشطة الإستثمارية التمويلية.

– التدفقات التي تولدها الأنشطة الإستثمارية (عمليات صرف الأموال عن حيازة أصول طويلة الأجل أو عملية تحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل) .

– التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية (أنشطة ينتج عنها تغيير في حجم وبنية الأموال الخاصة).

ومنه أصبحت الخزينة تحسب بناءًا على منظور ديناميكي بالإعتماد على حركة التدفقات المالية، ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة، وحسب مصادرها . وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1–3): يبين مكونات جدول تدفقات الخزينة

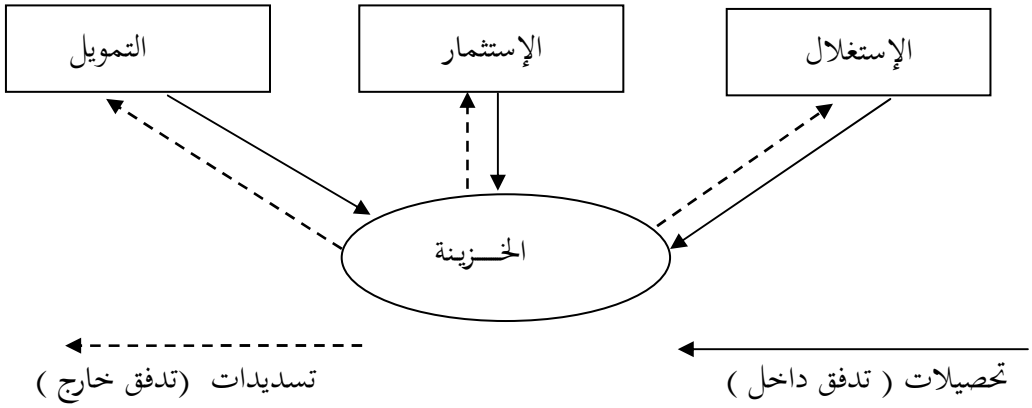

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي،الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،الأردن، 2006، ص123

[1]– بن ربيع حنيفة: الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF و المعايير الدولية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص80.

– تمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة التسديدات مثل نفقات الإستغلال، حيازة الإستثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الإستغلال، التنازل عن الإستثمار، وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع تدفقات النقدية، وتعتبر المعيار
الأكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي ودرجة السيولة النقدية، وتتمثل علاقة تغيرات الخزينة فيما يلي: [1]

تغيرات الخزينة = تدفقات الخزينة المرتبطة بالإستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالإستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل = الخزينة في نهاية السنة – الخزينة في بداية السنة

شكل رقم (1–4): يبين مكونات قائمة التدفقات النقدية

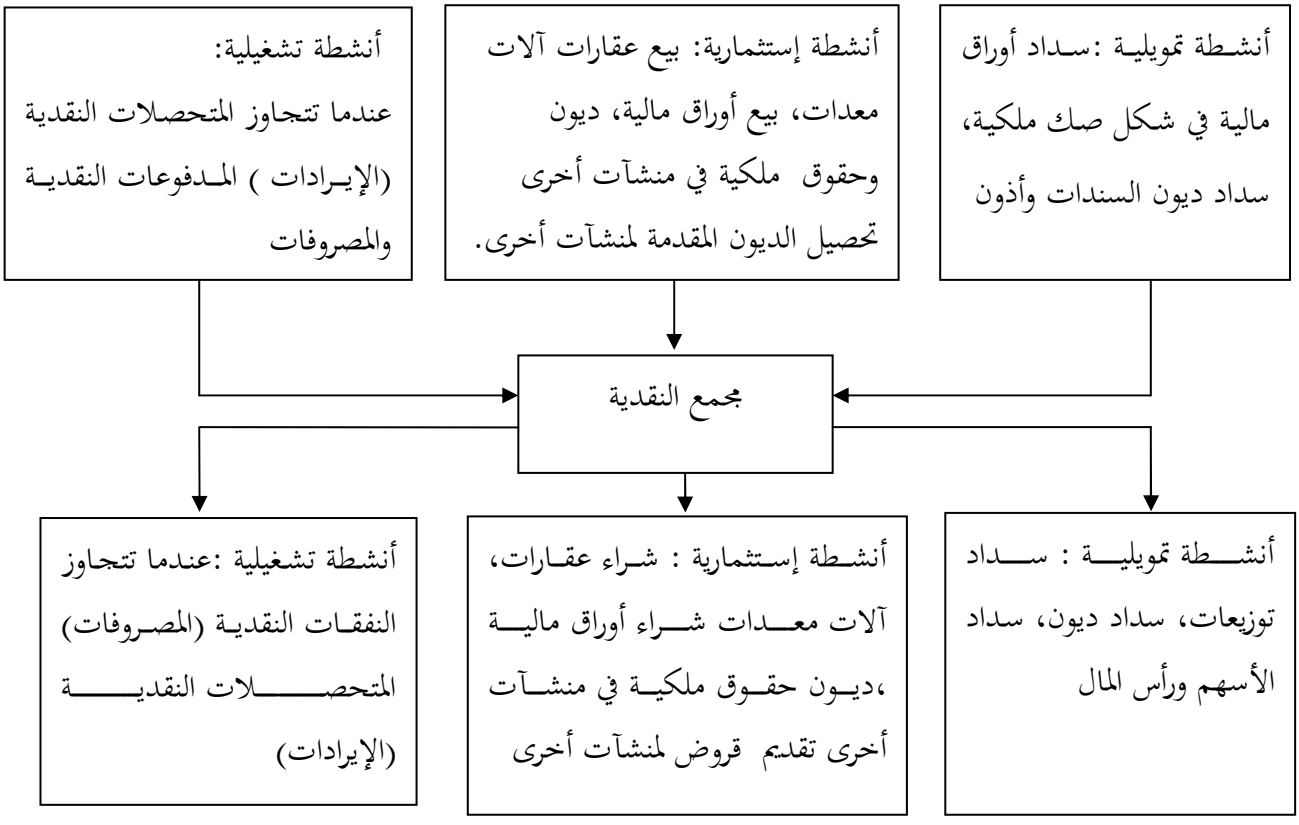

المصدر: دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج،المحاسبة المتوسطة،الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995، ص149.

[1]– محمد بوتين: مرجع سابق، ص80.

ثالثا: أهداف قائمة تدفقات الخزينة:

تتمثل أبرز أهداف القائمة فيما يلي[1]:

1- تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل

حيث تهدف قائمة تدفقات الخزينة إلى توفير المعلومة تساعد على التنبؤ بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية في المستقبل وإدراك عدم التأكد بها، وذلك عن طريق فهم وتحليل العلاقات بين بعض البنود مثل المبيعات وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وصافي الربح وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أيضا.

2- تقييم السيولة واليسر والمرونة المالية

حيث تعتبر تلك القائمة مفيدة في تقييم مدى السيولة أطول الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول إلى نقدية وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الخصوم، ومدى اليسر المالي (قدرة المؤسسة على سداد ديونها ومقابلة مدفوعاتها عند إستحقاقها) بالإضافة إلى تقييم المرونة المالية (مقدرتها على الإستجابة والتكيف مع ظروف المالية غير المواتية و الاحتياجات الفجائية والفرص غير المتوقعة).

3- تقييم مدى قدرة المنشاة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة إلتزاماتها:

توضح القائمة مدى إمكانية المؤسسة على سداد أجور العاملين بها أو تسوية الديون المستحقة عليها، أو إجراء توزيعات الأرباح أو الحصول على المعدات والأصول الرأسمالية.

4- تقييم أسباب الإختلاف فيما بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

رغما عن أهمية رقم صافي الدخل بإعتباره يوفر معلومات هامة عن نجاح أو فشل الشركة من فترة لأخرى، إلا أنه محل تحفظ يتم الحصول عليه وفقا لأساس الإستحقاق وبعد إجراء تقديرات لحسابه، ومن ثم فقد لا يتم الإعتماد الكامل عليه على النقيض من رقم صافي التدفقات من أنشطة التشغيل.

ولذلك من أهمية بإمكان أن تقوم المؤسسة بتحقيق صافي تدفقات نقدية من النشاط التشغيلي وليس مجرد تحقيق صافي الربح من قائمة الدخل، حيث قد تحقق المؤسسة صافي في دخل ومع ذلك يكون لديها تدفقات نقدية سالبة مما يؤدي إلى مواجهة صعوبات مالية تؤثر على إلتزاماتها النقدية، وبالتالي أسعار أسهمها في البورصة (مثلما هو الأمر مع المؤسسات التي تقوم ببيع منتجاتها بالتقسيط)[2]

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 279-280.

[2]- أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص ص 280-281

5- تقييم الآثار على المركز المالي للمنشأة لكل من العمليات الإستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال فترة:

فقد تحقق المؤسسة خسائر رغما عن وجود تدفقات نقدية موجبة مما قد يكون مؤشر على بيع المؤسسة لأصولها الثابتة أو الحصول على قروض مصرفية، وقد تحقق المؤسسة أرباحا رغما عن عجزها عن سداد الإلتزامات النقدية.

6- تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة:

حيث تقدم القائمة معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي، على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي على الأساس النقدي وتطبيقا لذلك فقد تحقق المؤسسة رقم مرتفع، ومن المعروف أن إرتفاع صافي التدفق النقدي من نشاط التشغيل يشير إلى إرتفاع الجودة أو نوعية أرباح المؤسسة والعكس صحيح، فضلا عن أن تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة يجعل بالإمكان إجراء مقارنة سلمية بين وضعها النقدي مع الوضع النقدي لشركة أخرى تختلف عنها في طرق الإهلاك المستخدمة للأصول الثابتة.[1]

المطلب الثالث: عرض قائمة تدفقات الخزينة

بغرض إعداد القائمة تدفقات الخزينة فإن الأمر يتطلب مايلي:

أولا: مصادر المعلومات وخطوات إعداد القائمة

1-1- مصادر المعلومات:

وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:[2]

أ – قائمتين من قوائم المركز المالي ويعود السبب في أخذ قائمتين من قوائم المركز المالي إلى أن الميزانية في السنة الأولى تعبر عن أرصدة الأصول والخصوم في أول السنة، فهي تعرض الميزانية في السنة الثانية أرصدة آخر مدة لتلك الفترات، وهذا يسهل على المحلل المالي معرفة التغيير المصاحب لتلك الفترات.

ب – حساب النتائج للفترة المطلوبة إعداد الكشف عنها فهذا الجدول يمثل نتيجة نشاط المؤسسة من الربح أو الخسارة خلال السنة المدروسة .

ج – بيانات إضافية: ويتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ للحصول على المزيد من البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد تدفقات النقدية.

[1]- أمين السيد أحمد لطفي: مرجع سابق، ص 281.

[2]- اليمين سعادة: **إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2009، ص87.

1-2- خطوات إعداد القائمة:

لإعداد قائمة تدفقات الخزينة يتم إتباع هذه الخطوات التالية:[1]

1- إيجاد التغير في النقدية من خلال رصيد الزيادة أو النقص في رصيد النقدية وما يعادلها.

2- إيجاد التغيرات في بنود الميزانية سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان لإستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي .

3- إحتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي وفق للطريقة المستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

4- إحتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية من خلال مقابلة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة من كل نشاط.

6- إستخراج صافي التدفقات النقدية.

ثانيا: تبويب قائمة تدفقات الخزينة:

- يقصد بالتبويب بشكل عام وضع العناصر في مجموعات بحيث تشترك كل مجموعة في صفة تميزها عن بقية المجموعات الأخرى، وذلك لتحقيق أهداف معينة، ويعد تبويب التدفقات النقدية من الأمور الجوهرية لوظيفة القياس بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة التي تكفل تحقيق أهدافها والتبويب الأفضل هو ذلك التبويب الذي يرتبط بالأنشطة الإقتصادية للمؤسسة .[2]

- حيث تبوب قائمة تدفقات الخزينة المتحصلات والمدفوعات النقدية وفقا لكل من الأنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل، وفيما يلي خصائص العمليات المرتبطة بكل نوع من هذه الأنشطة:

أ- الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التي يقوم بها المشروع من بيع وشراء السلع وكذا العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع .[3]

- ويساعد الإفصاح عن بيانات التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل في تقييم السياسة المالية للمؤسسة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة والقيام بإستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وكذا بيان حجم النقدية المتولدة نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم وإعطاء مؤشر على التوزيعات المستقبلية، كما يعتبر الإفصاح المستقبل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادة في طاقة التشغيل و التدفقات النقدية المطلوبة

[1]- فداء عبد المجيد صبار الأعرجي، ثامر مهدي محمد صبري: مرجع سابق، ص ص 12-13.

[2]- حسين أحمد دحدوح: مرجع سابق، ص56.

[3]-كمال الدين الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، مكتب الجامع الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص56.

للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمو القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا.[1]

ب– الأنشطة الإستثمارية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الإستثمارات في الديون وملكية الأسهم والسندات للشركات الأخرى.[2]

– ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الإستثمار هامة لمستخدمي القوائم المالية، حيث يوفر لهم معلومات:[3]

– عن قيمة ما أنفقته المؤسسة على الإستثمارات طويلة الأجل سواء في شكل أوراق مالية أو إستثمارات في شركات تابعة مما يعطي إحتمالات زيادة الأرباح في المستقبل، قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة أو إستبدال أصول قائمة أو التوسع في طاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر لإحتمالات النمو في قائمة المستقبل.

– الأصول الثابتة التي تم التخلص منها وكذا الإستثمارات طويلة الأجل الأخرى والنقدية المحصلة في مقابل ذلك مما يعطي مؤشر لإحتمالات الإنكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلا.

ج – الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم.[4]

وتنبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بالأمور التالية :[5]

– التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سواء كانت في شكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات وقيمة كل من تلك المصادر بإستخدام القروض قصيرة الأجل، على سبيل المثال فإن تمويل الإستثمارات طويلة الأجل قد يعرض المؤسسة لصعوبات مالية.

– التنبؤ باحتياجات المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية.

– التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض والسندات و توزيعات الأرباح وغيرها .

---

[1]– أمين السيد أحمد لطفي: مرجع سابق، ص ص 282 –283.

[2]– كمال الدين الدهراوي: مرجع سابق، ص56.

[3]– أمين السيد احمد لطفي: مرجع سابق، ص284.

[4]–كمال الدين الدهراوي: مرجع سابق، ص 56.

[5]– أمين السيد احمد لطفي: مرجع سابق، ص 286

ثالثا: إعداد قائمة التدفقات الخزينة طبقا للمعيار الدولي السابع والنظام المحاسبي المالي في الجزائر:

3-1- طبقا للمعيار الدولي السابع:

تستخدم طريقتان لإعداد القسم الأول من قائمة التدفقات النقدية أي أنشطة التشغيل، وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة، بينما لا يوجد إختلاف بين الطريقتين لقياس التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل وفيما يلي مناقشة لكلا الطريقتين:

3-1-1- الطريقة المباشرة: تتطلب تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل الإيرادات والمصروفات وفق الأساس النقدي بدلا من أساس الاستحقاق [1] حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، وتبدأ القائمة بالمتحصلات النقدية من المبيعات ويطرح منها المدفوعات النقدية للمشتريات ومصروفات التشغيل وضرائب الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ومن ثم فإن الطريقة المباشرة تكشف عن معلومات أكثر تفصيلا تفيد في اتخاذ القرارات وإجراء تقديرات متعلقة بالمستقبل بدلا من الطريقة غير المباشرة التي تقتصر على الناتج الحسابي الذي يوضع النتيجة النهائية فقط لصافي التدفقات النقدية.[2]

إلا أن العيب الرئيسي لتلك الطريقة هو وجود تكلفة إضافية لازمة لتوفير البيانات الخاصة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية بصورة مباشرة، حيث من الصعوبة تجميع بيانات تمكن من تحديد بعض المعلومات مثل النقدية المحصلة من العملاء أو النقدية المدفوعة للموردين بصورة مباشرة من النظم المحاسبية المتاحة حاليا.

ويمكن التعبير عند هذه الطريقة في الشكل رقم (1-5) على النحو التالي:

[1]- محمد مطر: **المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل الإعتراف والقياس والإفصاح**، الجزء الأول والثاني، الطبعة 4، دار وائل للنشر، 2007، ص502.

[2]- أمين السيد احمد لطفي: مرجع سابق، ص ص 289- 290.

الشكل (1–5): قائمة تدفقات الخزينة المعدة وفق الطريقة المباشرة.

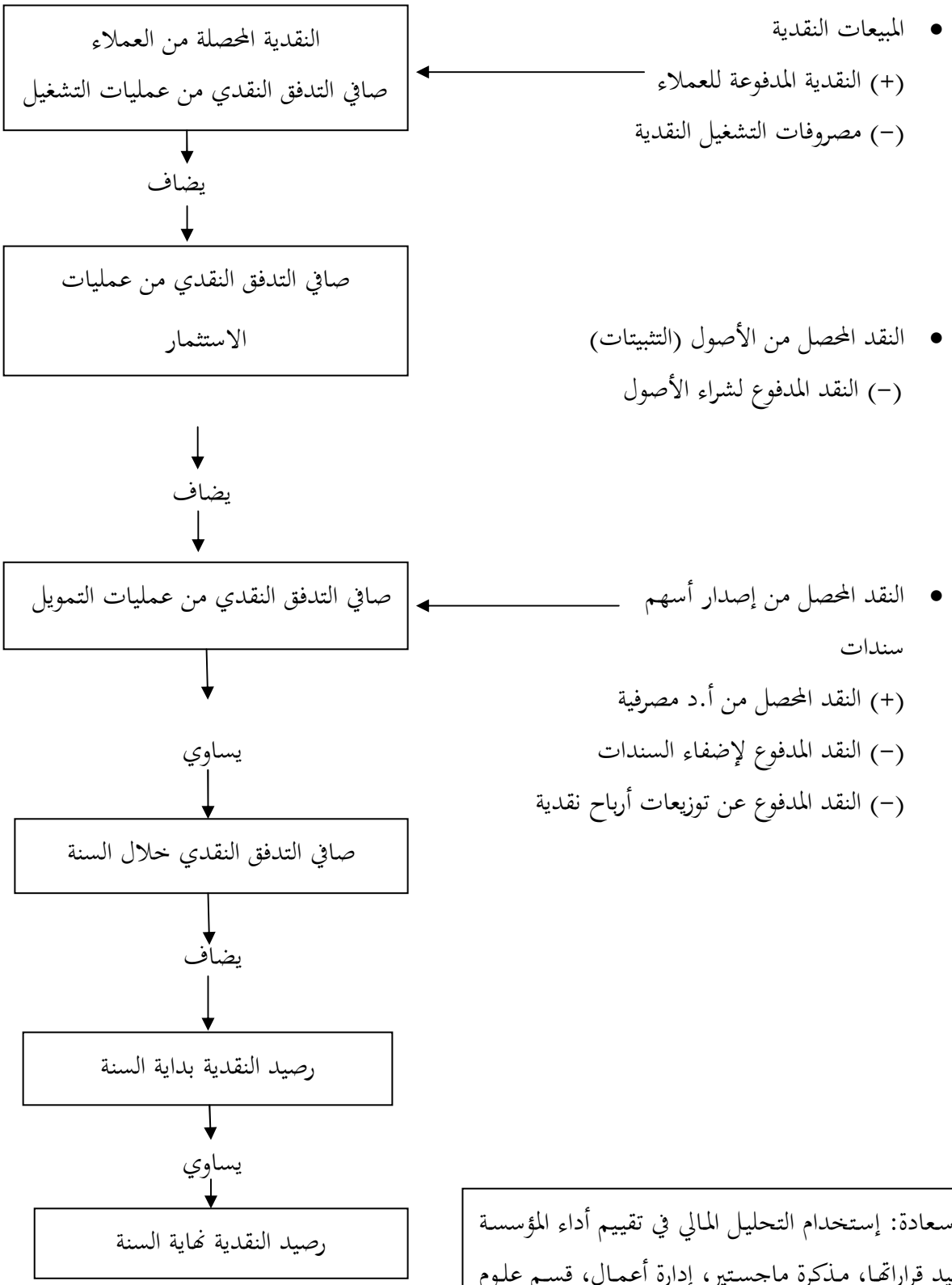

المصدر: اليمين سعادة: إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2009، ص90.

3-1-2- الطريقة غير المباشرة: يشار إليها بطريقة التوفيق أو التسويات حيث تبدأ بصافي الربح من واقع قائمة الدخل وتحويله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل،أي أن الطريقة غير المباشرة تنوي على إجراء تعديلات أو تسويات على صافي الربح بالنسبة للبنود التي أثرت على صافي الربح ولكنها لم تؤثر على النقدية، بعبارة أخرى يتم خصم الأعباء التي خصمت من الإيرادات في قائمة الدخل ولم يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة إلى صافي الربح، واستبعاد البنود الدائنة في قائمة الدخل التي لم يترتب عليها تدفقات نقدية داخلة من صافي الربح لحساب التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل فعند إتباع الطريقة غير المباشرة لا يتم تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل[1]. وإنما يتم إدراج التسويات الضرورية بإضافتها أو استبعادها من صافي الدخل إلى تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل، وتتضمن عملية التعديل:

- التغيرات في الأصول المتداولة (غير نقدية) وكذلك الخصوم المتداولة .
- الفقرات المتضمنة بموجب صافي الدخل التي تؤثر على النقدية مثل: الإهتلاكات المطبقة على تثبيتات القابلة للإهتلاك لتلك السنة، مخصصات المؤونات والضرائب المؤجلة، أرباح وخسائر العمولات الأجنبية الغير متحققة .

ويمكن التعبير عن ذلك في الشكل رقم (1-6) على النحو التالي:

[1]- أمين السيد احمد لطفي: مرجع سابق، ص 292.

الشكل (1– 6) قائمة تدفقات الخزينة المعدة وفق الطريقة غير المباشرة.

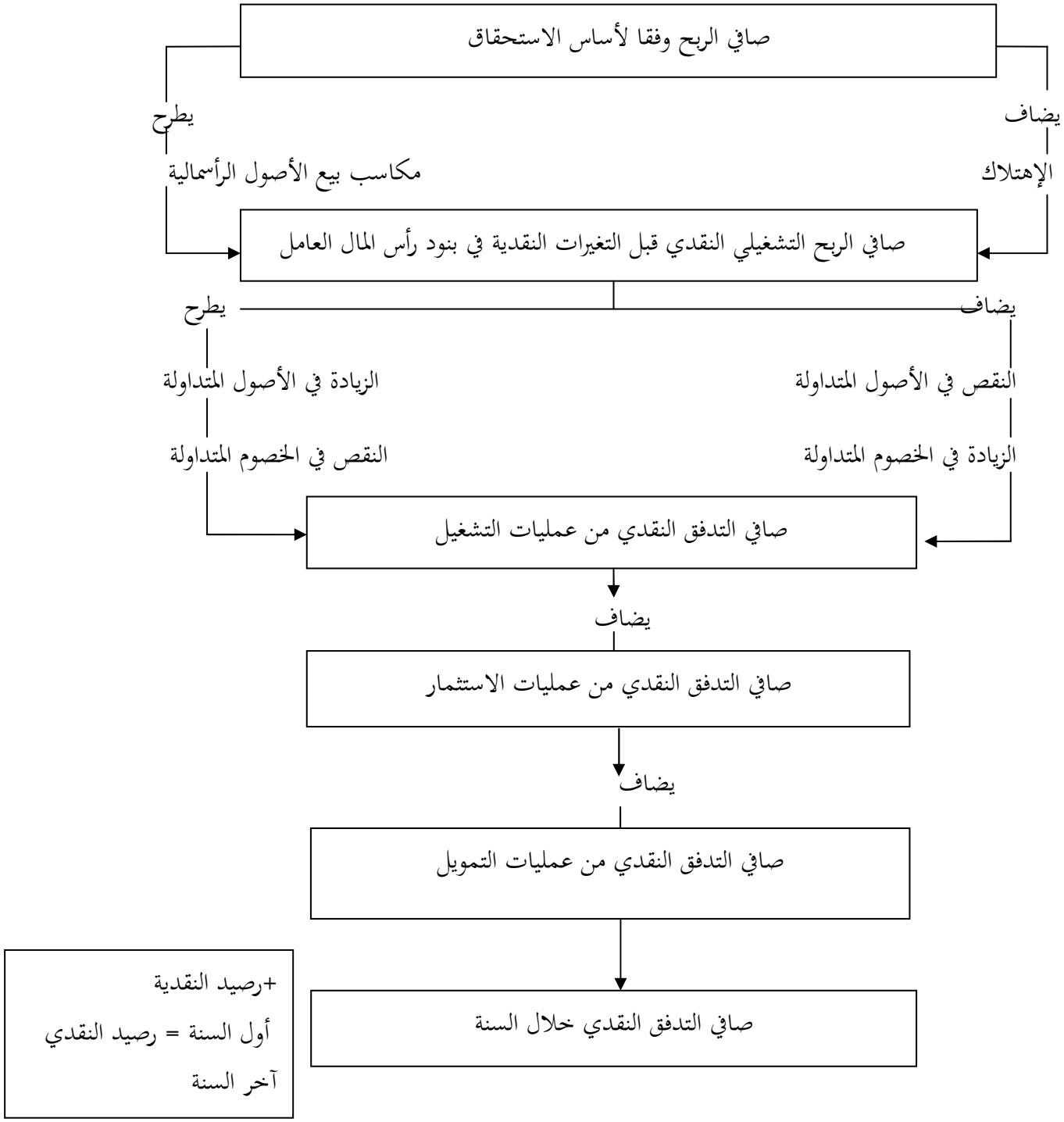

المصدر: اليمين سعادة: إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2009، ص91.

يتضح من العرض السابق للطريقتين المباشرة وغير المباشرة أوجه الإختلاف التالية:

جدول رقم (1-2): يبين أوجه الاختلاف بين الطرية المباشرة والغير مباشرة .

أوجه الإختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير مباشرة
المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:	يتم التقرير عن الإقسام الرئيسية للتدفقات النقدية.	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الإستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي(التدفقات النقدية من التشغيل).
الهدف	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه الإستخدامات الأساسية	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل.
معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به.	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الإستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

المصدر: طارق عبد العال حماد: التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 301.

3-2- عرض جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

يتم إعداد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقتين المباشرة والغير المباشرة، فالطريقة المباشرة منصوص على تطبيقها قانونيا وبالتالي فان المؤسسة تكون مجبرة على إعداد هذا الجدول وفق هاته الصيغ، بينما الطريقة الثانية لا تتم إلا بعد انقضاء السنة المالية والهدف منها إضافة إلى سهولة إعدادها يتمثل في استخراج عديد المؤشرات التي تستخرج في التحليل المالي في المؤسسة.

- يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات[1]:

[1]- شعيب شنوف: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سابق، ص ص 172- 174 .

- وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية
- وظيفة الاستثمار من خلال الأنشطة الاستثمارية.
- وظيفة التمويل من خلال الأنشطة التمويلية.

يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة أما الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة كما يلي:

أ- وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية: وتشمل العناصر التالية:

- التحصيل المقبوض من الزبائن وتشمل ما يلي:

حساب 70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة، والمنتوجات الملحقة ما عدا حساب 709 التخفيضات التجارية الممنوحة ويجب استثناء وطرح (-) التغير في رصيد حساب 411 الزبائن والحسابات الملحقة، وذلك من خلال الفرق بين رصيد آخر مدة ورصيد أول مدة.

- التحصيلات الأخرى التي تضم حساب 74 إعانات الاستغلال، وحساب 757 الإيرادات الاستثنائية من عمليات التسيير، وحساب الاستغلال 758 الإيرادات الأخرى للتسيير التجاري، والتغيير في حساب 487 الإيرادات المسجلة مسبقا.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين وتضم ما يلي:

- حساب 60 المشتريات المستهلكة ما عدا حساب 609 التخفيضات الجارية المتحصل عليها من المشتريات، حساب 61 الخدمات الخارجية حساب 62 الخدمات الخارجية الأخرى، حساب 63 أعباء المستخدمين، ويستثنى منها (-): التغير في رصيد حساب 401 المورد والمخزونات والخدمات، التغير في حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة، التغير في حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

وكذلك المبالغ المدفوعة لمتعاملين آخرين وتشمل:

- حساب 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، حساب 65 الأعباء الوظيفية الأخرى، ويستثنى التغير في رصيد حساب 445 الرسم على القيمة المضافة، التغير في رصيد حساب 486 الأعباء المسجلة مسبقا.

- فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوع وتحسب كما يلي: حساب 695 الضرائب على الأرباح من نتائج الأنشطة العادية ويطرح منها (-) التغير في رصيد حساب 444 الدولة والضرائب على النتائج.

- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية وتمثل الفرق بين حساب 77 الإيرادات غير العادية، وحساب 67 الأعباء غير العادية

ب- وظيفة الاستثمار من خلال الأنشطة الاستثمارية: وتشمل عمليات تسديد أموال من خلال اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل وتحدد كما يلي[1]:

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية:

التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال: الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتتمثل في حساب 76 الإيرادات المالية.

(+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

(-) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتمثل التغير في القيم الثابتة المالية، بالإضافة إلى القيم المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

ج- **طريقة التمويل من خلال الأنشطة التمويلية:** وهي أنشطة تكون عن حركة حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، وتشمل ما يلي:

- التحصيل الناتج من إصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب 101 رأس المال بالإضافة إلى التغير في حساب 103 العلاوات المرتبطة برأس مال المؤسسة.

- الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها وتتمثل في حساب 12 نتيجة السنة المالية السابقة، غير المسجلة في الاحتياطات.

- التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغيير في حساب 16 القروض والديون المماثلة.

- أما تغيرات سعر الصرف على النقديات وما يعادلها فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير بمعنى التوظيفات قصيرة المدى سهلة التحويل إلى سيولة.

3-2-1- الطريقة المباشرة:

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي[2]، حيث يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

[1]- شعيب شنوف: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سابق، ص ص 174- 176.

[2]- قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها كذا مداومة الحسابات قواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19، في 15 مارس 2009، ص 26.

من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة[1].

3-2-2- الطريقة غير المباشرة: يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.

ومن التعديلات والتسويات التي يجب إجرائها على صافي الربح لتحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية مايلي:

- إضافة الأعباء غير النقدية إلى صافي الربح ومنها:

- امتلاك الأصول الثابتة.
- إطفاء الأصول المعنوية غير الملموسة.
- الديون المشكوك في تحصيلها.

- **تعديل التغيرات التالية في رأس مال العامل:**

- طرح الزيادة في الأصول المتداولة.
- إضافة النقص في الأصول في الأموال المتداولة.
- إضافة الزيادة في الالتزامات المتداولة.
- طرح النقص في الالتزامات المتداولة.

- **تعديل العناصر غير التشغيلية التالية:**

- طرح أرباح بيع الأصول الثابتة.
- إضافة خسائر بيع الأصول الثابتة

تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في عرض جدول التدفقات النقدية هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك من خلال وظيفة الاستغلال، أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما.

ومن أهم الاختلافات الأساسية بين الطريقتين، أن الطريقة المباشرة تقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في المؤسسة، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة، ومن ناحية أخرى يؤخذ على الطريقة

[1]- شعيب شنوف: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي** مرجع سابق، ص 177.

المباشرة أنها تضيف أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية، فهو مصمم لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي[1].

وتتميز الطريقة غير المباشرة بأنه تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفقا لأساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجة وفقا للأساس النقدي.

المطلب الرابع: تحليل قائمة تدفقات الخزينة

يكتسب تحليل التدفقات النقدية أهمية كبيرة في عالم الأعمال وذلك لدورها الهام في اتخاذ القرارات المالية، إذ توصف قائمة التدفقات الخزينة كونها أداة تحليلية إلى جانب أدوات التحليل المالي، إذ تعتبر من أهم القوائم المالي التي تساعد مستخدميها في التعرف على الأوضاع المالية للوحدة الإقتصادية. فتعد هذه القائمة حلقة وصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية.

أولا: أهمية تحليل قائمة تدفقات الخزينة :

من خلال هذه القائمة يمكن التوصل إلى مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات الوحدة الإقتصادية في مجال الإستثمار والتمويل و التوسع المستقبلي، ويمكن عن طريق تحليل النسب المالية لقائمة التدفق النقدي تقييم الأوجه المختلفة لنشاط الوحدة وإختيار مدى كفاءة توظيف الموارد المالية المتاحة،ولقد بنيت دراسة حقيقة على أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية إذ يمكن تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

ثانيا– مؤشرات قائمة تدفقات الخزينة:

تتكون مقاييس قائمة التدفقات النقدية من مجموعة من المؤشرات والتي يمكن الإسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط وترشيد القرارات .

2-1- مؤشرات جودة السيولة:

ترتبط قوة أو ضعف سيولة الوحدة الإقتصادية بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فضلا عن أن عرض مصادر إستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد في إختيار مدى كفاءة سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة، ومن أهم المؤشرات المستخدمة يمكن إجمالها بالآتي[2]:

[1]- شعيب شنوف: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي** مرجع سابق، ص 177.

[2]- آمال نوري محمد: مرجع سابق، ص 348 .

أ– مؤشر تغطية النقدية =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلي

– تمثل التدفقات النقدية الخارجة:

* الديون والقروض المستحقة الدفع.

* الدفعات الإيجارية (عقود الإيجار الرأسمالية).

* المبالغ المدفوعة في شراء الموجودات الثابتة.

* توزيعات الأرباح.

– ويعكس هذا المؤشر مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمواجهة إلتزاماتها الإستثمارية و التمويلية عن طريق الإقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كليهما.

ب –مؤشر التدفقات النقدية الضرورية =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون مستحقة الأداء و مدفوعات التأجير

– ويوضح هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة إحتياجات التمويلية الضرورية .

ج – مؤشر الفوائد المدفوعة =

فوائد الديون المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

– يعكس هذا المؤشر مدى إستيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، إن إرتفاع هذا المقياس يؤشر حقيقة إحتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة[1].

2–2– مؤشر جودة الربحية:

إذ يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن الأول يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق بينما الثاني يتم بموجب أساس النقدي، وكلما إرتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما إرتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة وبالعكس . ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي[2]:

أ–مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية =

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الإحتياجات النقدية الأساسية

[1]– آمال نوري محمد: مرجع سابق ، ص 349 .

[2]– مرجع نفسه، ص ص 349– 350 .

– حيث يقصد بالإحتياجات الأساسية:

* التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية .

* مدفوعات أعباء الديون.

* الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

* سداد الديون المستحقة خلال العام.

– ويوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الإلتزامات القصيرة الأجل.

ب – مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

– يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.

ج – مؤشر التدفق التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

– يوضح مدى كفاءة سياسة الإئتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها

د–مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الموجودات

– توضع مدى مقدرة الموجودات الوحدة الإقتصادية على توليد تدفق نقدي تشغيلي .

2–3– مؤشرات تقييم سياسات التمويل: من أهم النسب المستخدمة في هذا المجال مايلي[1]:

أ – نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

– توفر هذه النسبة معلومات عن السياسات التي تتبعها المؤسسة في مجال التوزيع "الأرباح ومدى إستمرار وإستقرار هذه السياسة" .

ب – نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة =

المقبوضات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

– وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لفوائد الإستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية .

ج– نسبة الإنفاق الرأسمالي= الإنفاق الرأسمالي الحقيقي (الزيادة في أصول ثابتة) / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية، وتخدم هذه النسبة كل من المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات كيفية إستخدام

[1]– شعيب شنوف: **التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سابق ص 191 .

أموالهم كما تعكس مدى نجاح الإدارة في إتباع سياسة موائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل .

خلاصة:

إن فكرة إعداد القائمة ليس بالموضوع الحديث بل يعود إلى الخمسينيات، إذ تعتبر كقائمة مكملة لباقي القوائم المالية الأخرى، حيث تهدف إلى توفير معلومات عن المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وهذا لكونها تسمح بتوضيح مقدرتها على توليد النقدية، ومدى مرونتها ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع. لذلك تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي رقم" 7"لهذه القائمة، وبدوره ألزم المشرع المؤسسات في الجزائر بإعدادها كما هو منصوص عليه في النظام المحاسبي المالي.

إن تحليل قائمة تدفقات الخزينة يعد من بين المواضيع الحيوية والمهمة، والتي تساهم بشكل كبير في تحديد أنشطة المؤسسة التي تكون سببا في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وذلك عن طريق دراسة قدرة المؤسسة في خلق التدفقات المستقبلية من خلال المعلومات التي تفيد بإمكانية التنبؤ بمقدار هذه التدفقات وأوقاتها، وذلك عن طريق استخدام النسب والمؤشرات في تحليل القائمة.

إن قوة أداء المؤسسة ونجاحها مرتبط بالقرارات التي تتخذها الإدارة والتي بدورها تكون مستندة إلى نتائج تحليل هذه القائمة.

الفصل الثاني

القرارات الاستثمارية

تمهيد:

تعد عملية إتخاذ القرارات مسألة أساسية في كل مؤسسة، وفي مختلف مستوياتها الإدارية، ويعد القرار عنصر حتمي في كافة صور ومراحل نشاط المؤسسة،كما يعتبر عملية إتخاذ القرار الإستثماري من أهم القرارات لأنها تتطلب الموازنة في اتخاذ القرار واستقراء الأحداث المستقبلية ولاسيما أنها تنطوي على مخاطر كبيرة لما يترتب على تلك القرارات أثار على بقاءها وإستمرارها وترتبط عملية إتخاذه إرتباطا وثيقا بالإدارة العليا، التي تواجه صعوبات كبيرة لإتخاذ القرارات، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ،تناول المبحث الأول عملية إتخاذ القرار وإحتوى الثاني على مفهوم القرار الإستثماري.

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات

تتأثر المؤسسة الاقتصادية بالمتغيرات المتسارعة للبيئة التنافسية مما يؤثر على نموها واستمرارها، وهو ما يؤدي إلى تغير المعلومات الاقتصادية والمالية. وهذا ما يجعل ما كان بالأمس قد لا يكون في الحاضر ومستقبلا قد لا يكون في الحاضر ومستقبلا ملائما. وبالتالي يجعل عملية إتخاذ القرارات تغلغل في كل الوظائف الإدارية.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار

أولا: تعريف القرار

- **جاء في اللغة:** " قر بمعنى سكن وإطمأن، وقرر الأمر رضا عنه وأمضاه، وتقرر الأمر بمعنى ثبت وإستقر، والقرار هو ما انتهى إليه الأمر "[1].

- كما توجد العديد من التعاريف، والتي سوف نعرض أهمها فيما يلي:

- القرار في ماهيته هو "الاختيار من بدائل مختلفة، وكذلك عدم إتخاذ قرار إزاء حالة ما يعتبر قرارا بحد ذاته والقرار الإداري في المؤسسات الاقتصادية هو الرأي النهائي الذي تتوصل إليه إدارة المؤسسة وتعتمده وتتخذه من بين آراء بديلة مختلفة" [2].

- ويعرفه مينتزبرغ (mintez berg) بأنه: " إلتزام محدد نحو نشاط أو عمل ما " ويختلف مفهوم الإلتزام بعمل شيء ما عن الكلام عنه فقط [3] .

- القرار هو سلوك، تصرف واعي من بين عدة بدائل، إنه اختيار واعي من بين بديلين أو أكثر ثم تحليلها، يتبعه فعل أو إجراء لتنفيذ هذا الاختيار [4].

- أما Harrison، فيعرف القرار بأنه: "خطة أو مرحلة من عملية مستمرة تتضمن تصميم عدة بدائل ترتبط بهدف أو أهداف، تدفع توقعات إنسان ما في هذه الخطة إلى تحديد طرق لحل معين، وإلتزام يوجهه إلى بذل قواه العقلية وجهوده لتحقيق الهدف أو الأهداف".

- ويعرفه الهمشري: بأنه الحل أو التصرف أو البديل الأفضل الذي يتم اختياره من بين عدة حلول أو تصرفات أو بدائل متاحة أمام متخذ القرار لحل مشكلة معينة [5].

---

[1]- موسى بودهان: **النظام القانوني للوظيفة العمومية في الجزائر**، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011، ص15.

[2]- نعيم إبراهيم الظاهر: **أساسيات الإدارة، المبادئ والتطبيقات الحديثة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر ، عمان،الأردن، 2009، ص 94 .

[3]- بن حمود سكينة: **مدخل للتسيير والعمليات الإدارية**، شركة دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 179 .

[4]- حسين حريم: **مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات والعمليات الإدارية، وظائف المنظمة)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 87 .

[5]- ربحي مصطفى عليان: **أسس الإدارة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر ، عمان، الأردن، 2007، ص 69 .

ثانيا: تعريف عملية إتخاذ القرار: هناك العديد من التعاريف وفيما يلي سوف نورد أهمها:

– " تعني الطريقة المنظمة لمواجهة المشكلات والمواقف أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الدقيقة والجيدة، وإيجاد البدائل المناسبة واختيار البديل الأفضل من بينها في سبيل تحقيق الهدف أو الأهداف المرغوبة حسب الموقف وظروفه، وبمعنى مختصر هو الأسلوب العلمي لحل المشكلات الإدارية "[1].

– هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل: إكتساب حصة أكبر من السوق تتحقق باتخاذ قرار بتخفيف التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات تكون هذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ وفي ذهن القائم بالعملية بعض هذه المعايير، ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة [2].

– هي عملية تتضمن سلسلة من الخطوات المترابطة المؤدية إلى قرار، وتنفيذ هذا القرار ومتابعته [3].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية إتخاذ القرار هي: سلسلة خطوات متتابعة تبدأ بتشخيص المشكلة وتنتهي بتقييم فاعلية البديل الذي تم اختياره .

الشكل (2 – 1): عملية إتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية

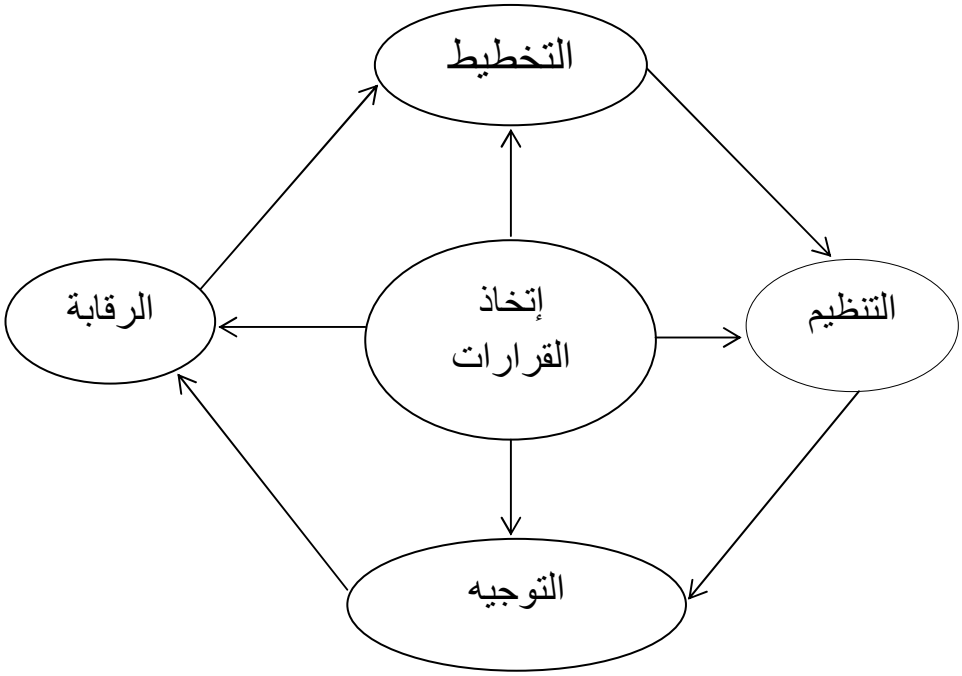

المصدر: ربحي مصطفى عليان، أسس الإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 68 .

[1]– ناصر محمد العذيلي: **إدارة السلوك التنظيمي**، الطبعة الأولى، مرامر للطباعة الإلكترونية، الرياض ، 1993، ص 439 .

[2]– بشير العلاق: **مبادئ الإدارة**، الطبعة العربية، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 73 .

[3]– حسين حريم: مرجع سابق، ص 87 .

2-1 الفرق بين القرار ووضع القرار

يتمثل في أن القرار:[1]

- يقوم به شخص واحد مخول لهذه المسؤولية .

- هو المهلة النهائية في عملية صنع القرار أو النتيجة النهائية لصنع القرار.

أما صنع القرار:

- هو عملية يقوم بها عدة أشخاص ذات صلة بالموضوع، فصنع القرار إذا هي أشبه بغرفة العمليات التي تسبق القرار .

2- 2- خصائص القرار:

يتسم القرار في المؤسسة بجملة من الخصائص:[2]

أ- التعقيد: أي أن هناك عدة عوامل متداخلة فيه، وبالتالي يحتاج إتخاذ القرار إلى عمق في التحليل والقدرة على الربط بين مختلف المتغيرات الداخلة في العملية .

ب- التكلفة والجهد: ذلك أن إتخاذ القار يحتاج مسبقا إلى تخصيص موارد لجمع المعلومات ومعالجتها، وتخصيص موارد لتنفيذ مختلف الأعمال المرتبطة بإتخاذ القرار.

ج- عدم التأكد: كحالة غالبة، وهو ما يجعل النتائج احتمالية ومحفوفة بالمخاطر .

2- 3- عناصر اتخاذ القرار:

تتكون عملية اتخاذ القرار من عناصر أساسية هي على النحو التالي:

أ- متخذ القرار: يكون شخص واحد أو فوج من الأشخاص، أي قرار فردي أو قرار مشترك[3] .

ب- موضوع القرار: وهو المشكلة التي تتطلب من متخذ القرار البحث عن حل أو اتخاذ قرار ما بشأنها[4].

ج- الهدف والمعيار: الهدف هو دليل التوجه أو التحرك، أي ماذا نريد من وراء اتخاذ قرار ؟ وكثيرا ما يخرج الهدف في صورة دالة تسمى دالة الهدف، ونبحث عن تعظيم أو تدنية لها. أما المعيار فهو المرجع في قياس الأفضلية أي على أساسه يتم اختيار ما بين البدائل[5].

د- البيانات والمعلومات:

لإتخاذ أي قرار، لابد من جمع بيانات ومعلومات كافية عن طبيعة المشكلة وأبعادها وأسبابها وأطرافها وتأثيراتها، وذلك بغرض تكوين صورة واضحة عنها، وقد تكون البيانات أو المعلومات عن الماضي أو الحاضر أو المستقبل،

---

[1]- نعيم إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ص95 – 96 .

[2]- رحيم حسين: **أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية**، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر، 2011، ص 15 .

[3]- رحيم حسين: مرجع سابق ، ص 16 .

[4]- ربحي مصطفى: مرجع سابق ، ص 71 .

[5]- رحيم حسين: مرجع سابق ، ص 16 .

وتعد عملية توفير البيانات والمعلومات بالكمية الكافية والنوعية المطلوبة، وبالوقت المناسب عن المشكلة قيد البحث مسألة حيوية لنجاح القرار .

هـ- التنبؤ:

المعروف أن كثيرا من القرارات تتعامل مع متغيرات مستقبلية مجهولة يجب التنبؤ بها وتقديرها وتحديد إنعكاساتها وتأثيرها، فالتنبؤ يساعد متّخذ القرار في أن يستطلع ما يحدث في المستقبل، فهو ركن أساسي من أركان عملية إتخاذ القرار .

و- البدائل: يمثل البديل أو الحل مضمون القرار الذي سوف يتخذ لعمل مشكلة ما، ومن النادر أن يكون هناك حل واحد للمشكلة، وعلى الأغلب أن يكون هناك أكثر من حل للمشكلة .

ز- المناخ الذي يتم فيه اتخاذ القرار:

ويعني المناخ هنا الجو العام الذي يتم فيه اتخاذ القرار، وما يتضمنه هذا المناخ من اعتبارات خاصة عن متخذ القرار. وأن الظروف الداخلية والخارجية تضع أمام متخذ القرار معوقات أو قيود عند اتخاذه للقرار، لذلك يجب عليه أن يحسن التعامل مع هذه المعوقات أو القيود، وأن يخفف من آثارها السلبية قدر الإمكان. ومن أمثلة هذه المعوقات والقيود: ضعف الإمكانيات المالية أو ضعف مستوى كفاءة العاملين، والقيود السياسية والقانونية وغيرها[1].

2- 4- العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات:

يتأثر القرار بكثير من العوامل والمتغيرات:

أ- العوامل البيئية الخارجية للمؤسسة:

تتمثل هذه العوامل في الضغوطات الخارجية القادمة من المحيط الخارجي للمؤسسة، والتي تخضع لسيطرتها ولا تستطيع التحكم فيها وهي:

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع، منها التطورات والتكنولوجيا والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية .
- الظروف الإنتاجية القطاعية، مثل المنافسين والموردين والمستهلكين .
- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية.
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق: عددهم وطبيعتهم .

ب- العوامل البيئية الداخلية للمؤسسة:

وتتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة وهي عوامل كثيرة نذكر أهمها:

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد .
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام .

[1]- ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص ص72 – 73 .

– درجة المركزية وحجم المؤسسة .

– مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة .

– القرارات التي تصدر عن المستويات الإدارية الأخرى [1] .

ج– العوامل الشخصية: وتتعلق بشخصية متخذ القرار، مثل (تحصيله الدراسي، ذكاءه، خبراته، إتجاهاته، فلسفته... إلخ)

د– عوامل تتعلق بالكوادر البشرية المتوفرة للتنفيذ و المتابعة، (واضحة محددة، واقعية... إلخ)

هـ– عوامل تتعلق بدرجة توافر المعلومات المطلوبة، والموارد اللازمة للتنفيذ (ميزانية، أفراد، أجهزة، تكنولوجيا ... إلخ)

و– نوع القرار وأهميته وطبيعة الموضوع الذي يتناوله .

ز– الفترة الزمنية المتاحة لاتخاذ القرار .

ح– درجة تكرار القرارات ودرجة تأثيرها[2]

المطلب الثاني: خطوات عملية اتخاذ القرار:

إن عملية اتخاذ القرار في مختلف المؤسسات تأتي وفقا للمشاكل التي تعترض سير عملها أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجهها، ولذلك يتم التعامل معها في سبيل اتخاذها كل من منظور معين وبناءا على المعطيات والبيئة المحيطة .

ويرى سيمون 'Simon' أن خطوات اتخاذ القرار تمر بالمراحل التالية:[3]

– مرحلة البحث والاستطلاع:

وهي مرحلة البحث والإستخبار عن مواقف مناسبة لإتخاذ القرارات التي تفترض ضرورة إتخاذ القرار بخصوصها .

– مرحلة التقسيم:

مرحلة البحث عن بدائل مختلفة لمواجهة تلك المواقف .

– مرحلة الاختيار:

يتم من خلالها اختيار أحد البدائل من بين البدائل المتاحة. ويمر القرار عادة بست خطوات أساسية هي:

1. تحديد المشكلة .
2. تحليل المشكلة .
3. تحليل البدائل .

[1]– بن خروف جليلة: **دور المعلومات المالية في تقسيم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستير، مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009 ص ص 106 – 107 .

[2]– ربحي مصطفى عليان: مرجع سابق، ص ص 70 – 71 .

[3]– علي خلف حجا حجه: **اتخاذ القرارات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2010، ص 43 .

4. تقسيم كل بديل .
5. اختيار أفضل حل .
6. تحويل القرار إلى عمل فعال .

وفي ما يلي تفصيل لكل خطوة:[1]

1. تحديد المشكلة:

وهي الخطوة الأولى والمهمة لاتخاذ القرار. وفيها يشعر المدير أو متخذ القرار بالمشكلة من خلال عدد من المؤشرات أو المتغيرات، وبعد الشعور بالمشكلة يجب تحديد جوانبها وأبعادها المختلفة بشكل دقيق وواضح، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح العديد من الأسئلة التي تساهم في تحديد المشكلة وفهمها ويجب أن يتم صياغة المشكلة بعبارات واضحة ومفهومة لجميع الأطراف ذات العلاقة.

والمشكلة عبارة عن حدث يقع أو يتوقع أن يحدث مما يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف، ويتطلب تفكيرا او مهارة تستندان إلى المعرفة للوصول إلى إنتاج مناسب كي يتم صياغة قرار أو اتخاذ قرار بكيفية مواجهة وحل المشكلة كليا أو جزئيا خلال فترة زمنية محددة .

2. جمع المعلومات حول المشكلة وتحليلها وتفسيرها:

تعد عملية توفير المعلومات المناسبة من حيث الكم والكيف والوقت المناسب قضية أساسية في تحديد المشكلة وبالتالي في اتخاذ القرار السليم والمناسب، ويمكن لمتخذ القرار أن يجمع ما يحتاجه من بيانات أو معلومات بالطرق العديدة المتوافرة مثل: المقابلات، الملاحظات الشخصية، الملفات، التقارير ومراكز المعلومات المختلفة وشبكات المعلومات، كالإنترنت وغيرها من الأساليب. وبعد أن تتم عملية الجمع لابد من عمليات أخرى مهمة مثل: ترتيب وتصنيف هذه المعلومات في جداول يتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتفسيرها .

3. إيجاد البدائل المناسبة لحل المشكلة:

في هذه المرحلة يتم تطوير اكبر قدر ممكن من البدائل لحل المشكلة، ويتطلب اتخاذ القرار الناجح والفعال بدائل عدة لاختيار البديل من بينها، وإن وجود عدة خيارات أو بدائل يعد شرطا أساسيا للقرار الناجح، وفي بعض الأحيان تكون أمام متخذ القرار بدائل عديدة جيدة، كما هو الحال عند الإعلان عن الحاجة إلى آلة أو جهاز معين، حيث تنهال العروض من كل جانب، وفي أحيان أخرى تكون البدائل محدودة جدا وتصبح عملية الاختيار صعبة، وبشكل عام تحتاج عملية اختيار البديل الجيد إلى قدر من التفكير والإبداع والمناقشة مع الأطراف ذوي العلاقة، مما يقلل من فرصة الفشل في اختيار البديل المناسب.

4. تقييم البدائل المطروحة، واختيار البديل الأفضل:

ويتم في هذه الخطوة توضيح الايجابيات والسلبيات لكل بديل من البدائل المطروحة، ومدى قدرته على حل المشكلة وتحقيق الهدف من اتخاذ القرار، والتعرف على كافة العوامل المؤثرة في كل بديل، وتعتمد عملية تقييم

[1]- ربحي مصطفى عليان: مرجع سابق، ص ص73- 74.

البدائل المطروحة على معايير مختلفة مثل: التكلفة المالية، والكادر البشري المطلوب، والوقت المطلوب للتنفيذ، والمعدات والأجهزة والتكنولوجيا المطلوبة، ودرجة المغامرة أو المخاطرة المحتملة للبديل .

وبناءا على ايجابيات وسلبيات كل بديل مطروح، ومدى كفائته في حل المشكلة وتحقيق الهدف، يتم اختيار أفضل البدائل، والتخلي عن جميع البدائل الأخرى .

وهناك أربعة معايير لعملية الاختيار هي:

- المخاطرة: حيث على متخذ القرار أن يقوم مخاطر كل تصرف في مقابل المكاسب المتوقعة .
- الاقتصاد في الجهد (البديل الذي يعطي أفضل نتائج بأقل الجهود)
- التوقيت المناسب لاتخاذ القرار (سرعة اتخاذ القرار)
- قيود الموارد التي ستنفذ القرار (الموارد البشرية)

5. تنفيذ القرار:

بعد الانتهاء من خطوة اختيار البديل الأفضل، يجب أن تبدأ خطوة تنفيذ القرار، إذا كانت مسألة الوقت على درجة من الأهمية .

وفي هذه المرحلة (التنفيذ) يقوم متخذ القرار أو المدير بتحديد الجهات والأطراف، من دوائر وأقسام وأفراد المسؤولة عن عملية التنفيذ، وتحديد مسؤوليات كل جهة بدقة. ووسائل الاتصال اللازمة، وتعني هذه الخطوة وضع القرار موضع التنفيذ، أي تحويله إلى عمل فعلي على أرض الواقع .

6. متابعة تنفيذ القرار وتقييمه:

يجب على متخذ القرار أو الإدارة ذات العلاقة القيام بمتابعة عمليات تنفيذ القرار بغرض التعرف على مستوى الانجاز والمشكلات التي تواجه المنفذين ومحاولة حلها. إن المتابعة لكل مرحلة من مراحل القرار تسهم في معالجة كل المعوقات والظروف التي قد تؤثر على عملية التنفيذ في أي مرحلة من مراحلها، وهذا يسهم في التقييم المستمر للقرار ولمراحل تنفيذه المختلفة في الوقت المناسب، وبهدف التعرف على المدى الذي وصلت اليه عملية تنفيذ القرار في تحقيق الهدف من اتخاذه.[1]

[1]- ربحي مصطفى عليان: مرجع سابق ، ص ص 75 – 77 .

المطلب الثالث: أنواع القرارات

تصنف القرارات من خلال عدة معايير، والشكل (2 – 2) يوضح أنواع القرارات حسب تصنيفاتها المختلفة .

أ– حسب درجة توفر المعلومات[1]: تصنف إلى عدة أنواع هي:

1. القرارات في حالة التأكد: هي التي تتخذ في ظروف التأكد التام من طبيعة المتغيرات والعوامل المؤثرة في عملية صنع القرارات، وبالتالي آثار القرار ونتائجه تكون معروفة بصورة مسبقة .

2. القرارات في حالة المخاطرة: هي التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فان على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل وكذلك درجة احتمال حدوثها

3. القرارات في حالة عدم التأكد: هي التي غالبا ما تقوم بها الإدارة العليا عند تحديد أهداف المشروع العام وسياسته، ويصعب على الإدارة تحديد الظروف المتوقع وجودها أو حدوثها. بسبب عدم توفر معلومات كافية، وبالتالي صعوبة التنبؤ بها .

ب– حسب التصنيف القانوني للقرارات[2]: تصنف إلى أربعة أنواع، وهي:

1. مدى عمومية القرار: هناك قرارات عامة ملزمة تطبق على عدد غير محدود من الأفراد، مثل: إصدار اللوائح، وأخرى قرارات فردية كالقرارات المتعلقة بالتعيينات الوظيفية والترقيات والفصل .

2. تكوين القرار: هناك قرارات بسيطة ذات كيان مستقل، وأثر قانوني سريع، كتعيين موظف واحد، وأخرى قرارات مركبة تدخل في تركيبها نواحي قانونية، وتتم على مراحل كإجراء مناقصة .

3. أثر القرار على الأفراد: هناك قرارات ملزمة واجبة، وهناك قرارات لا تحتل صفة الإلزام، مثل النشرات والتعليمات، حيث تعد بمثابة نصائح لا تلتزم التقيد بها .

4. قابلية القرار للإلغاء أو التعويض: فمن القرارات ما يمكن معارضته، أو المطالبة بإلغائه، أو التعويض عما يسببه من آثار، كقرارات تعيين العاملين أو فصلهم، ومنها ما لا يخضع للمعارضة والإلغاء، كالأعمال التنظيمية التي يصدرها مجلس الإدارة .

ج– بحسب وظائف المشروع: أي حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة:[3]

1. هناك قرارات تتعلق بالإنتاج: كحجم الإنتاج، حجم المصنع، موقع المصنع، التصميم الداخلي للمصنع، طرق الإنتاج، الإجراءات المتعلقة بالشراء، كمية المخزون، طرق دفع الأجور، مدى البحث الفني... إلخ

---

[1]–صبري فايق عبد الجواد أبو سبت: **تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، قسم إدارة الأعمال: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص ص 54 – 55 .

[2]– صبري فايق عبد الجواد أبو سبت: مرجع سابق، ص ص 55 – 56 .

[3]– بشير العلاق: **مبادئ الإدارة**، الطبعة العربية، دار اليزاوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2008،ص ص74-75.

2. قرارات تتعلق بالمبيعات: تحديد الأسواق، موقع مكاتب البيع، تغليف المنتجات، العلامة التجارية المستخدمة، منافذ التسويق المستخدمة، السعر، مدى ونوع الإعلانات، طرق مكافأة رجال البيع، جهود ترويج المبيعات، بحوث التسويق المستخدمة ومداها .

3. قرارات تتعلق بالتمويل: كشروط الإئتمان، مقدار رأس المال العامل، طرق الحصول على الأموال الجديدة، توزيع الأرباح، خطط إعادة التمويل، تحديد تكاليف العمليات، الإجراءات المحاسبية، الإندماج، التصفية .

4. قرارات تتعلق بالأفراد (الموارد البشرية): كمصادر الحصول على القوى العاملة، أساليب الاختيار، مدى التدريب ونوعه، تحديد العمل وتقييمه، استخدام نظام الاقتراحات، معالجة التأخير والغياب، أسس دفع الأجور والمرتبات، طرق الترقية،الترويج لوسائل الأمان وعلاقة الشركة بالجماعات الخارجية .

د- حسب قابليتها للبرمجة:[1]

1. القرارات المبرمجة:

نشير إلى القرارات المخططة سلفا والتي تتعامل مع حل المشكلات المتكررة والروتينية (حيث يتم تحديد أساليب وطرق وإجراءات حل أو التعامل مع أي مشكلة سلفا)

2. القرارات الغير مبرمجة:

فهي تلك القرارات غير المتكررة الحدوث والتي تعالج مشاكل جديدة أو تتعامل مع المواقف غير المحددة أو غير المألوفة .

وتجدر الإشارة أن معظم القرارات التي يتم اتخاذها في المستويات التشغيلية الدنيا هي قرارات مبرمجة، أم القرارات غير المبرمجة فهي تمثل الصفة السائدة للقرارات التي يتم إتخاذها في المستويات الإدارية العليا.

هـ- حسب التصنيف الشكلي للقرارات[2]: تصنف إلى ثلاث أنواع، وهي:

1. القرارات الأساسية والروتينية: هناك القرارات الأساسية التي تعني بمعالجة المشاكل المعقدة، وتتطلب إهتماما خاصا، ولا تتكرر باستمرار، ويغلب عليها الصفة الدائمة والإلتزام بتنفيذها لفترة طويلة من الزمن. وهناك القرارات الروتينية التي تتكرر باستمرار وتظهر عادة في الأعمال الكتابية وغير الفنية، ولا تحتاج إلى دراسة وتحليل وجهد ذهني لاتخاذها .

2. القرارات التنظيمية والفردية: فالقرارات التنظيمية تتعلق مباشرة بعمل المؤسسة ونشاطها، وتتخذ من قبل المدير من خلال سلطته، كمسؤول إداري في تلك المؤسسة، وليس بصفته الشخصية، أما القرارات الفردية فهي تلك القرارات التي تعبر عن المدير كفرد وليس كمسؤول في المؤسسة .

3. القرارات المخططة وغير المخططة: فالأولى تقوم بإتباع برنامج محدد، ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة، يمكن تقريرها بشكل فوري وتلقائي، واتخاذها لا يحتاج إلى جهد وإبداع فكري، ويفضل أن تقوم بتنفيذها

[1]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: **أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 143 .

[2]- صبري فايق عبد الجواد أبو سبت: مرجع سابق، ص ص 56 – 57 .

المستويات الإدارية الدنيا، وعدم تركيزها بين المستويات الإدارية العليا، لضمان السرعة في العمل. أما القرارات غير المخططة فتتميز بأنها ذات طبيعة هامة معقدة وتعالج حالات جديدة ذات آثار بعيدة على المؤسسة، وتتطلب جهدا فكريا ووقتا كافيا لجمع المعلومات والسرعة في صنع القرار.

و- حسب بعدها الزمني[1]:

1. قرارات قصيرة الأجل: هي التي تغطي فترة زمنية قصيرة نسبيا .

2. قرارات طويلة الأجل: هي التي تمتد إلى فترة طويلة نسبيا في حياة المؤسسة .

ز- حسب المستوى الإداري[2]: حيث نميز بين ثلاثة أنواع من القرارات، وهي:

1. القرارات الإستراتيجية: وهي تلك القرارات التي تخص علاقة المؤسسة مع محيطها، فالقرارات الإستراتيجية تعني بتحديد برنامج العمل المستقبلي للمؤسسة، إعداد الخطط المستقبلية والسياسات، كقرارات تحديد مجال النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي تمارسه المؤسسة. هذا النوع من القرارات يؤخذ عند قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا في المؤسسات، وهي عادة تغطي مدة زمنية أطول من النوعين الآخرين .

2. قرارات تكتيكية (إدارية): هذا النوع من القرارات ينصب على تسيير الموارد: تنظيم وتطوير الموارد المادية ، البشرية، المالية والتكنولوجية، لأن التنظيم الإداري الجيد هو الذي يضمن تدفق الموارد الإنتاجية لتنفيذ العمليات الإنتاجية المختلفة. تؤخذ هذه القرارات عند مستوى إداري (الإدارة الوسطى) أقل مما تؤخذ فيه القرارات الإستراتيجية.

3. قرارات تنفيذية (تشغيلية): هي تلك القرارات اللازمة للتعامل مع المشاكل المتصلة بتنفيذ خطط المؤسسة، فهي قرارات روتينية بسيطة تعني بسير الأعمال اليومية التشغيلية والأنشطة الروتينية، وتتعلق هذه القرارات بتحديد وسائل الاستخدام العقلاني لعناصر الإنتاج ،وتحديد أفضل أساليب الإنتاج التي تعمل على زيادة الأرباح أو تخفيض التكاليف أو ضبط توقيت الموظفين، وجدولة إجازاتهم، وتصنع هذه القرارات في المستويات التنظيمية الدنيا .

[1] – صبري فايق عبد الجواد أبو سبت: مرجع سابق، ص 57 .

[2] – برحومة عبد الحميد، زغبة طلال: **مداخلة ماهية اتخاذ القرار والطرق الكمية المساعدة في صنعه بالمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14 و15 آفريل 2009، ص 357 .

الشكل (2. 2): أنواع القرارات حسب تصنيفاتها المختلفة

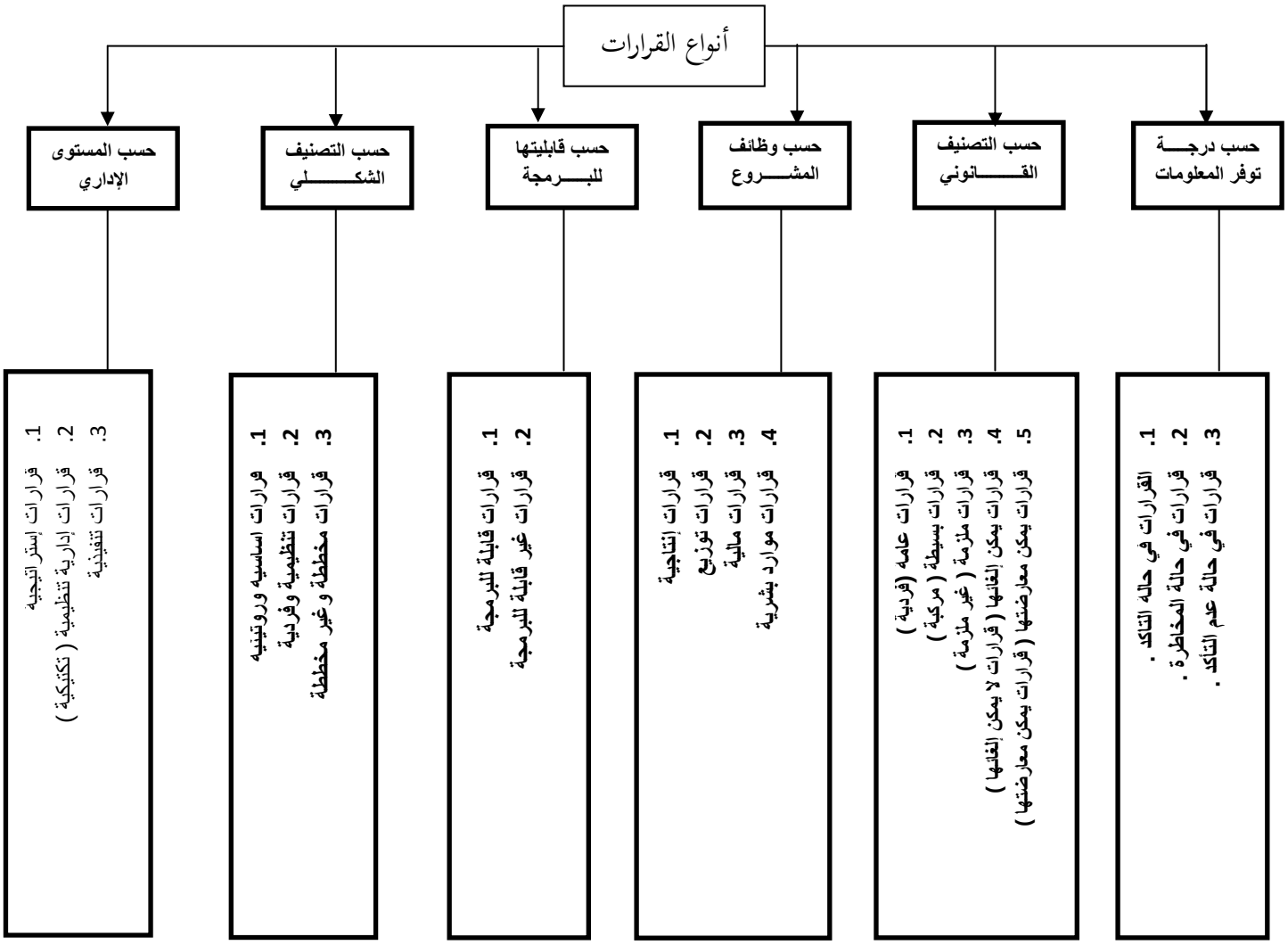

المصدر: صبري فايق عبد الجواد أبو سبت، تقييم دور تنظيم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 55 .

المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية:

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها المؤسسة وأكثرها تأثيرا على بقائها واستمرارها لكونها تتعلق بنشاطها المستقبلي، وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى مختلف مفاهيم الاستثمار وتصنيفاته، وكذا أهم خصائصه وثم نبين مفهوم القرار الاستثماري وكذا خصائصه ومختلف الأسس والمبادئ لإتخاذه والمراحل والعوامل المؤثرة عليه .

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار

إن إعطاء مفهوم محدد للإستثمار يختلف على الزاوية التي ينظر من خلالها له.

ويمكن تعريف الاستثمار من خلال ثلاث زوايا مختلفة تجتمع معا لتعطي لمفهوم الاستثمار الأبعاد المختلفة له[1].

- **التعريف الاقتصادي:**

الاستثمار هو عبارة عن تخصيص موارد آنية ومتاحة بغية تحقيق في المستقبل إيرادات موزعة أو مقسمة على فترات أو سنوات عمر المشروع، بحيث تكون القيمة الإجمالية للإيرادات الصافية أكثر من الإنفاق المبدئي، وقد تكون هذه الموارد موارد ذاتية في شكل مدخرات أو قد تكون موارد خارجية عن المشروع في شكل قروض إما عن طريق البنوك والمؤسسات المالية أو قروض السندات .

إن مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية يأخذ في اعتباره مجموعة من الأسس في اعتماد المشاريع الإستثمارية هي:

أ- زمن أو مدة حياة المشروع .

ب- مردودية وفعالية العملية الإستثمارية أو المشروع (المردودية المالية) أي الربحية السنوية للمشروع .

ج- المخاطر المرتبطة بمستقبل المشروع، وذلك من خلال دراسة كل الأخطاء التي تعرقل إنجاز وتسيير المشروع. مع العلم أن تحليل المشروع ودراسته لا يمكن بأي حال أن يلغي الخطر المتعلق بالمشروع، وإنما هي أداة لتحديد الأخطار وتقليصها والتحكم فيها قدر الإمكان .

- **التعريف المالي:**

يتمثل الاستثمار من وجهة النظر المالية في مجموعة النفقات التي ستؤتي عبر الزمن مداخيل تمكن من تغطية النفقة الإبتدائية التي إستلزمها المشروع الاستثماري.

إن الاستثمار من خلال المفهوم المالي يرتبط برصيد التدفقات المالية الناتجة عن المشروع، حيث أن هناك تدفقات مالية خارجة في شكل نفقات، وهناك تدفقات مالية داخلة في شكل إيرادات والفرق بينهما يعبر لنا على صافي التدفقات المالية.

[1] – بهناس العباس، بيرش أحمد: **مداخلة الأسس والمناهج العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14و15 آفريل 2009، ص 130 .

- **التعريف المحاسبي:**

يتمثل الاستثمار في كل منتوج مادي أو غير مادي قامت المؤسسة بشرائه أو إنجازه ويبقى مستخدما لمدة تزيد عن السنة حسب مدة منفعته. وفي هذا الإطار فإن المفهوم المحاسبي يحصر الاستثمارات ضمن الصنف الثاني: التثبيتات في النظام المحاسبي المالي (SCF)[1].

1- خصائص الاستثمار:

إن الخاصية الأساسية لأي استثمار هي المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المتوقع بالإيرادات والعوائد المستقبلية المنتظرة. وطالما أن مجموع التدفقات النقدية الداخلة أكبر من مجموع التدفقات النقدية الخارجة فإن الاستثمار في هذه الحالة يتولد عنه عائد مالي، وفي أغلب الأحوال قد لا يكون هذا الشرط كافيا لقبول الاستثمار، حيث يشترط أن تكون الربحية مقبولة ويعبر عن هذه الخاصية كما يلي[2]:

مجموع التدفقات النقدية الداخلة > مجموع التدفقات النقدية الخارجة

2- كما يوجد هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المشروع الاستثماري وهي[3]:

- إيرادات المشروع الاستثماري: يعود الإيراد الصافي عن تدفق النقدي مطروحا منه النفقات الناتجة عن عملية إستثمارية معينة، ونجد في التدفق النقدي نوعين:

- تدفق نقدي صافي، فهو مستخلص من العملية طرح الضرائب والفوائد المستحقة ويحسب كما يلي

التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي للاستغلال × (1- معدل الضريبة) + قسط الاستهلاك

حيث يحسب التدفق النقدي للاستغلال كما يلي:

التدفق النقدي الصافي = رقم الأعمال – تكاليف الاستغلال

- للتنبؤ بإيرادات المشروع الاستثماري نركز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ وتقدير حجم المبيعات

[1]- بهناس العباس، بيرش أحمد: مرجع سابق، ص 130 .

[2]- عبد الغفار حنفي: **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 252 .

[3]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص14– 15 .

المتوقعة، وكذا التعرف على تفضيلات المستهلكين، بالإضافة إلى أفضل شبكة توزيع وأقلها تكلفة، وبالتالي نحصل على سلامة القرار الاستثماري والمتضمن رفض أو قبول المشروع .

✓ نفقات الاستثمار: إن تكلفة الاستثمار تشمل عدة عناصر نذكرها في مجموعتين:

- التكاليف الإبتدائية .
- تكاليف تشغيل المشروع .

أ- التكاليف الابتدائية: وهي تلك النفقات الأولية اللازمة لإقامة مشروع ما. أي هي تلك التكاليف التي تنفق لحظة ظهور فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى إتمام انجازه وإجراء تجارب تشغيلية. وتنحصر هذه التكاليف في:

- الدراسة الهندسية للمشروع .
- خريطة تسلسل العمليات الإنتاجية في المشروع .
- الظروف الاقتصادية .

ب- تكاليف تشغيل المشروع: وهي عبارة عن النفقات اللازمة لتشغيله والاستفادة من استغلال الطاقة التي جناها أو أنشأها، والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة تكمن في المواد اللازمة للتشغيل، الأجور، والمصاريف الأخرى، وكذا تكاليف تكوين العمال .

3- مدة الحياة:

إن الفترة التي تحقق فيها المشروع إيرادات صافية تمثل مدة حياة المشروع الاستثماري، وفي مدة الحياة نميز بين العمر الاقتصادي الذي نقصد به الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا، أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد، والعمر الإنتاجي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون خلالها المشروع الاستثماري صالحا للإنتاج.

3-1- العمر الفيزيائي للاستثمار:

نذكر على سبيل المثال: حساب عدد ساعات التشغيل، لكن في الحقيقة الهدف هو تحديد المدة المثلى للاستغلال مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الصيانة .

3-2- العمر التكنولوجي:

يستعمل كثيرا في الصناعات التي تتميز بالتطور التكنولوجي السريع . والعمر التكنولوجي هو الفرق بين المدة التي بدأت الآلة في العمل والمدة التي ظهرت فيها الآلة ذات كفاءة أكبر وأداء أدق، وهذا قبل تعطل الآلة أو عطبها .[1]

فإذا كان العمر التكنولوجي أصغر من العمر الفيزيائي وجب على المؤسسة أن تتبنى تكنولوجيا جديدة حتى تتمكن من البقاء في سوق المنافسة.

[1]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: مرجع سابق، ص ص 15 – 16 .

3-3- عمر المشروع أو مدة حياته:

تمثل هذه المدة تلك الفترة التي تعيش فيها المنتج في السوق، وكما سبق يتضح أن على المؤسسة في حاجة ماسة إلى تحديد الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا ويحقق عائدا .

4- القيمة الباقية:

تعتبر القيمة الباقية للاستثمار عن تلك القيمة التي تتوقعها المؤسسة بعد نهاية الاستعمال العادي للاستغلال وفي حالة مدة الحياة الطويلة تكون صعبة التوقع، كما يمكن لها أن تكون ' القيمة) معدومة وكذلك تسمح لنا القيمة بتحديد العمر الاقتصادي الأفضل .[1]

المطلب الثاني: تصنيف الاستثمارات:

يمكن تصنيف الاستثمارات وفقا لعديد من المعايير منها معيار المدة، معيار طبيعة الأثر، معيار الهدف أو العرض ومعيار درجة الارتباط.[2]

أولا: تصنيف الاستثمارات حسب معيار المدة:

يمكن التفرقة في هذه الحالة بين أنواع الاستثمارات التالية

أ- استثمارات طويلة الأجل

هي الاستثمارات التي تزيد مدة حياتها الإنتاجية عن سبع سنوات .

ب- استثمارات متوسطة الأجل:

هي الاستثمارات التي تتراوح مدة حياتها الإنتاجية بين سنتين وسبع سنوات .

ج- استثمارات قصيرة الأجل:

تضم الاستثمارات التي مدة حياتها الإنتاجية تقل عن السنتين .

ثانيا: تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة أثرها:

وتنقسم إلى توعين هما:

أ- استثمارات غير إنتاجية:

هي ذات الطبيعة غير المادية، والتي تنقسم بدورها إلى نوعين هما:

- ✓ استثمارات مالية:

هي استثمارات التي يكون الغرض منها الحصول على موارد مالية دون أن يقابلها إنتاج مثل: الأسهم والسندات .

- ✓ استثمارات معنوية:

الاستثمارات التي تكون في شكل قيم معنوية مثل: براءات الاختراع، مصاريف الأبحاث والتطوير .

[1]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: مرجع سابق، ص 16 .

[2]- نفس المرجع، ص 10 .

ثالثا: تصنيف الاستثمارات حسب معيار الهدف أو الغرض:

حس هذا المعيار فإن أهم أنواع الاستثمارات مايلي:

أ- الاستثمارات الإحلالية:

تنشأ من أجل المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو من أجل زيادة رقم أعمالها، فهي استثمارات متعلقة بعملية تبديل تجهيزات قديمة، وهذا النوع من القرارات تقوم المؤسسة به باستمرار مدركة بذلك التكاليف التي تنتج عند هذه العملية، ولكنها لا تهمل زيادة نفقات الصيانة والترميم في حالة عدم قيامها بعملية الإحلال وهي الأكثر شيوعا من حيث الحجم[1].

ب- استثمارات التحديث أو التطوير:

الهدف من هذا النوع هو تدنية التكلفة بتكثيف الآلية، أي تطوير جهاز الإنتاج الحالي وتحديثه للتقليل من العمالة الإضافية[2]، وتصبو كذلك هذه الاستثمارات إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة[3].

ج- **الاستثمارات التوسعية:**

الغرض من هذا النوع هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للشركة وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية، وبذلك يتضح وجود مبرر لهذا النوع من الاستثمارات ويستخدم في هذا الصدد العديد من الأساليب الفنية لدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من الاستثمارات .

د- **الاستثمارات الإستراتيجية:**

تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء واستمرار المشروع، ويصعب تقييم هذا النوع من الاستثمارات خاصة بالنسبة للبحوث في مجال الأدوية، وعمليات التكامل الأفقي والرأسي أو التعديل سياسة الشركة[4].

هـ- **الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو بواسطة الدولة:**

فهذه الاستثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول، غير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للشركة (كافيتيريا، مساكن للعاملين)

ويدخل تحت هذا أيضا الاستثمارات التي لا تتم بطريقة اختيارية كتدبير أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث[5].

---

[1]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: مرجع سابق، ص 11 .

[2]- عبد الغفار حنفي: مرجع سابق، ص 251 .

[3]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: مرجع سابق، ص11-12.

[4]- عبد الغفار حنفي: مرجع سابق، ص 250 – 251 .

[5]- نفس المرجع، ص 251 .

و- الاستثمارات المالية:

وهي الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة لما يكون لديها فائض مالي لتستثمره في الأوراق المالية، حيث تكون بدائل تساعد المؤسسة في طاقتها المالية أو تولد مرونة مالية مستقبلية (تحقيق هدف الربحية والسيولة)[1].

رابعا: تصنيف الاستثمارات حسب درجة الارتباط الاقتصادي:

تختلف الاستثمارات كاختلاف قوة الترابط فيما بينها، ولكن أن نذكر خمسة أواع منها، وهي[2]:

أ- المشاريع المستقلة:

إذا ما توفرت الإمكانيات التقنية لاختيار المشروع الأول عن الآخر أو اختيارها معا وعدم تأثر التدفقات النقدية للمشروع الأول باختيار أو رفض الثاني، فيمكننا اعتبار أن المشروعين مستقلان .

مثال ذلك: شراء آلة وتشييد مبنى في المؤسسة .

ب- مشاريع مكملة:

إذا أدى أحد المشروعين إلى تحسين الآخر من حيث الارتفاع في الإيرادات أو التخفيض في التكاليف نستطيع القول أنهما مشروعان مكملان .

مثال ذلك: مقهى أو إنشاء مطعم بداخله مقهى .

ج- مشاريع معوضة:

وهو اختيار مشروع واحد من بين عدة مشاريع معروضة بحيث لا يؤدي هذا الاختيار إلى أي تأثير على المشاريع الأخرى، كما لا يمكن تحقيقها معا.

مثال ذلك: إنشاء نفق أو جسر .

د- مشاريع متلازمة أو متكاملة:

وجوب تحقيق المشروع الأول لتحقيق المشروع الثاني، ومعنى ذلك يستلزم اختيار أحدهما اختيار الثاني وإن رفض أحدهما بعدم التدفقات النقدية للثاني، وهذا ما يدفع لاعتبارهما كمشروع واحد، أي إدماج التدفقات النقدية لكليهما .

مثال ذلك: إنشاء نفق وإنشاء جهاز التهوية به، إنشاء مصنع للسيارات وإنجاز محطة بنزين .

[1]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري: مرجع سابق، ص 12 .

[2]- نفس المرجع، ص ص 13 – 14 .

المطلب الثالث: مفهوم القرار الاستثماري

أولا: مفهوم القرار الاستثماري

يستند مفهوم القرار الاستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساسا، حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري أن يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل إلى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار أخذا في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحى بها .

ومن هنا يمكن القول أن القرار الاستثماري الرشيد هو: ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.

ويلاحظ أن القرار الاستثماري الرشيد يتم التوصل إليه باستخدام دراسة الجدوى الاقتصادية كقاعدة له على عدة مراحل، وبالتالي يقوم على دراسات مستفيضة مبنية على أسس علمية تأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات المؤثرة على هذا القرار وتخضع للتحليل العلمي الدقيق للوصول إلى أدق التقديرات الممكنة للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المتوقعة[1].

وأي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص لعل من أهمها:[2]

1. أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة .
2. أن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل .
3. أن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها .
4. يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد وتغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها .
5. يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 37 – 38 .

[2]- نفس المرجع، ص 39

ثانيا: المقومات الأساسية لمقومات الاستثمار:

يقوم الاستثمار الناجح على مقومات أساسية هي:

2-1- تبني إستراتيجية ملائمة للاستثمار:

حيث تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وفقا لاختلاف أولوياتهم الاستثمارية بم يعرف بمنحنى تفضيل المستثمر والذي يختلف من مستثمر لآخر وفقا للعناصر الأساسية الثلاث وهي: الرحية، السيولة، الأمان[1].

فالربحية تتأثر من خلال معدل العائد المتوقع من الاستثمار بينما السيولة والأمان فيعبر عنهما بالمخاطرة التي يكون المستثمر مستعدا لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار[2].

2-2- الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري:

حيث يفترض لأخذ القرار مراعاة أمرين هما[3]:

أ- ضرورة اعتماد المدخل العلمي: وذلك يستند إلى خطوات محددة مثل:

- تحديد الغاية (الهدف الاستراتيجي للاستثمار): ويتمثل بتعظيم الأرباح وتحقيق النمو وتحسين النوعية .
- جمع المعلومات والبيانات وتحليلها: وذلك زيادة قدرة متخذ القرار على اعتماد قرارات صحيحة وزيادة هامش التأكد .
- تحديد العوامل الحرجة (الحاسمة) والتي تتحكم في عملية اتخاذ القرار بدرجة كبيرة .
- تقويم العوائد والكلف المتوقع للبدائل الاستثمارية المتاحة أمام متخذ القرار .

وعلى ضوء ذلك يتم اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف التي تم تحديدها سلفا .

ب- أما ما يتعلق بمجموعة المبادئ والمعايير التي تتعلق بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية فيمكن إجمالها بالآتي:

- **مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية):** حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة كبيرة وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب .
- **مبدأ الخبرة والتأهيل:** وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المتخصصين في هذا المجال .
- **مبدأ الملائمة:** بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الأداة الاستثمارية في ذلك المجال بما ينسجم

---

[1]- سفيان خليل المناصير: **القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام إستراتيجية النمو**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر، الأردن، 2010، ص 29 .

[2]- طلال كداوي: **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 17 .

[3]- سفيان خليل المناصير: مرجع سابق، ص 30 .

وظروف المستثمر، سواء كان فردا أو مؤسسة .

4- **مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية**: أي اختيار عددا من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية[1].

2-3- دراسة وتحليل العلاقة بين العائد والمخاطر:

حيث يجب على كل مستثمر إجراء موازنة بين كل من العائد المتحقق من الفرصة الاستثمارية وإجمالية المخاطر الناجمة عن القرار، لذلك يجب دراسة وتحليل طبيعة الاتجاه العائد والمخاطر[2].

[1]- طلال كداوي: مرجع سابق، ص ص 30 – 31 .

[2]- سفيان خليل المناصير: مرجع سابق، ص 31 .

شكل رقم (2. 3): مراحل دراسات الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري

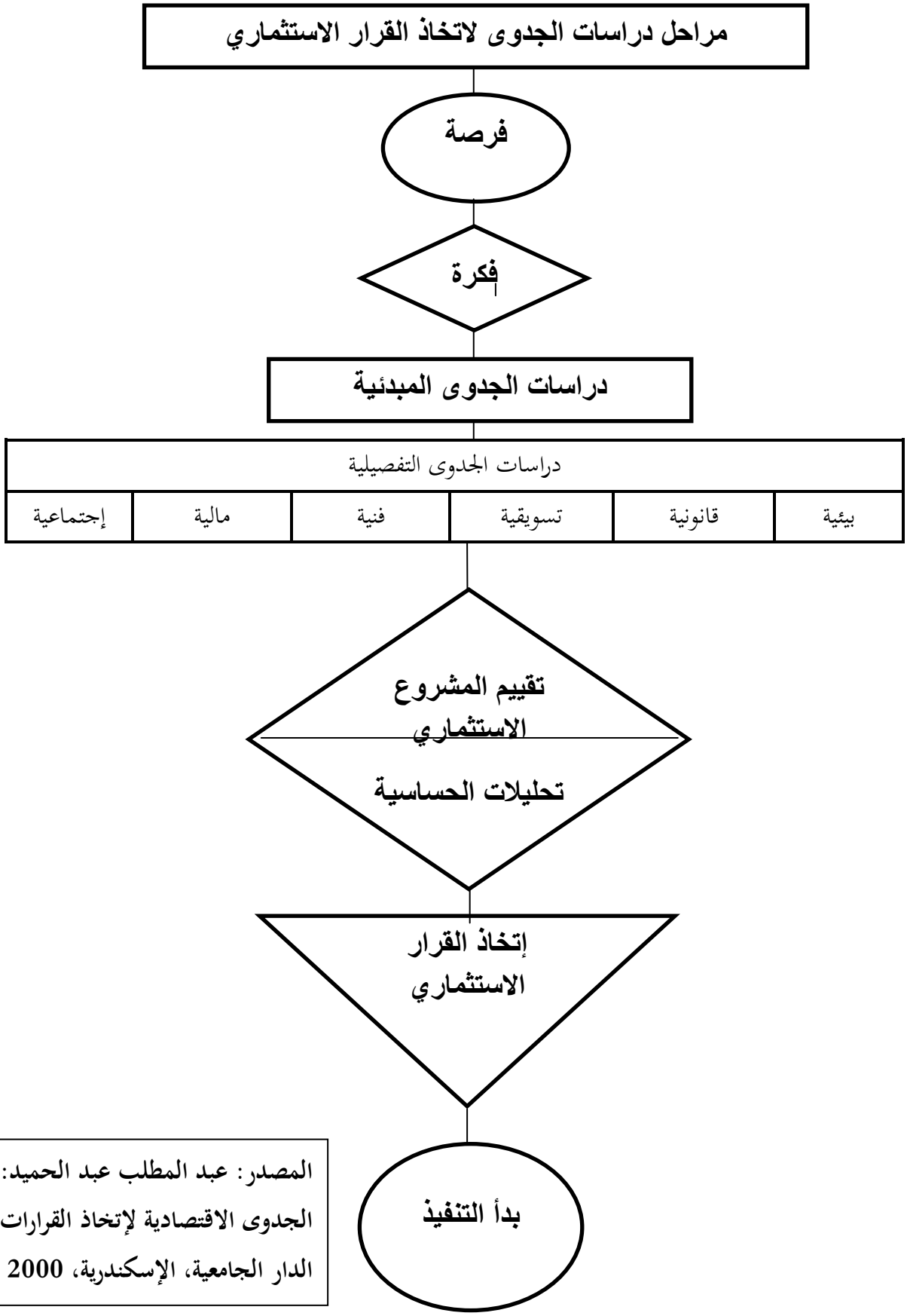

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص 40 .

ثالثا: مراحل دراسات الجدوى وتقييم المشروعات لاتخاذ القرار الاستثماري:

يلاحظ من شكل رقم (2-3) أن المرحلة الأولى تبدأ بوجود فرصة استثمارية تلوح للمستثمر في مجال استثمار معين في أحد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يضمها النشاط الاقتصادي، ويكمن التقاط هذه الفرصة الاستثمارية من مصادر خارجية أو مصادر داخلية .

وعندما يجد المستثمر أن هناك جدوى من الفرصة فإنه يتحول للمرحلة الثانية حيث يخضع هذه الفرصة للتفكير فتتحول إلى فكرة جديرة بالبحث والدراسة، ومن خلال تحليل المعلومات التي تم تجميعها من المصادر الخارجية والداخلية، يحدث نوع من الاقتناع بجدوى تلك الفكرة الاستثمارية، وفي هذه المرحلة يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة، ويتحول المستثمر إلى المرحلة الثالثة ليبدأ في إجراء دراسة الجدوى المبدئية للمشروع والتي يمكن أن تطلق عليها بمرحلة جس الأوضاع وكان المستثمر بدأ يشرع في الدخول إلى حقل ألغام فتكون دراسة الجدوى التفصيلية أم لا، فإذا كانت النتيجة أنه لا توجد مشاكل أو عقبات أو موانع فإنه يتحول إلى المرحلة الرابعة، وهي الدخول في إجراء دراسات الجدوى التفصيلية التي تنقسم إلى دراسات جدوى بيئية، ودراسات قانونية... إلخ .

وفي هذه المرحلة لا ينتقل الذي يقوم بدراسات الجدوى إلى النوع التالي من الدراسات التفصيلية إلا إذا ثبتت جدوى النوع الذي قبله، فيتم الانتقال إلى المرحلة الخامسة التي تنطوي على تطبيق مجموعة من المعايير للحكم على مدى ربحية وجدوى المشروع، ويطلق عليها معايير تقييم المشروعات، علما بأن هذه المرحلة تنطوي أيضا على ما يسمى بتحليلات الحساسية [1]، التي تجري الاختبار قدرة المشروع على استيعاب التغيرات التي تحدث لبعض المتغيرات المؤثرة في اقتصاديات هذا المشروع مثل سعر البيع، أو سعر العرف، أو أسعار الطاقة أو أسعار عناصر الإنتاج وغيرها، وذلك خلال العمر الإفتراضي للمشروع بالإضافة إلى إعطاء تقديرات عن الفرص المتاحة الإيجابية لتدعيم إقتصاديات المشروع، ومع انتهاء تحليلات الحساسية بصورة إيجابية يمكن الوصول إلى المرحلة السادسة وهي إتخاذ القرار الاستثماري بإقامة المشروع ثم تبدأ المرحلة السابعة وهي البدء في التنفيذ، وتوفير جانب من رأس المال العامل يكفي للبدأ في التشغيل[2]

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص 41 - 42 .

[2]- نفس المرجع، ص ص 42 - 43 .

المطلب الرابع: أنواع القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة عليها

أولا: أنواع القرارات الاستثمارية [1]

1-1- قرارات تحديد أولويات الاستثمارية:

يتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار وفقا أو طبقا للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل .

1-2- قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة إتخاذ قرار بعد وضع الأولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ .

1-3- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا :

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة الاختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي، وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإن عندما أختار بديل في نشاط معين أضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر .

1-4- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطر أو تقترب من الصفر من ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وببساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر .

ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100 % وكلما تعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية وهنا تلعب دراسة الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ القرار الاستثماري .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص 43 - 44.

وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة إلى 100% وهي القرارات قلما تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية ودقة كبيرة في إجراء دراسة الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري .

1-5- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوضعي والتحليل الكمي:

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوضعي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العملي[1] يغلب على القرارات الاستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا .

ثانيا: العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار:

يتأثر الاستثمار بمجموعة العوامل والمتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إتخاذنا للقرارات الاستثمارية ويمكن إجمال أهم هذه العوامل في العناصر التالية[2]:

1-2- الظروف الاقتصادية:

من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الرواج وفترات من الكساد في إطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية، وتتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة إيجابا وسلبا .

ففي فترات الرواج الاقتصادي تزايد دخول الأفراد وكذلك رغبتهم في الإنفاق على شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي وهو ما لا يشجع المستثمرين الجدد والمنتجين على الإقبال على استثمار المزيد من الأموال، وإذا ما استمرت ظروف الانكماش لفترة طويلة فقد تؤدي إلى خروج بعض المستثمرين من السوق لعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم وارتفاع التكاليف في مؤسساتهم ويتبع ذلك مواجهة مشاكل عدم القدرة على سداد الإلتزامات .

نتيجة لهذا يجب على المستثمر تتبع ودراسة الظروف الاقتصادية في البيئة محل الاستثمار دراسة دقيقة ومحكمة حتى يضمن نجاح استثماره واستمراره .

2-2- الظروف السياسية:

تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار الذي يميز بيئة ما، ومن الأهمية أن تولى دراسة وتحليل للظروف السياسية العناية الكافية قبل اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك نظرا لأن المشروعات الاستثمارية المقترح تنفيذها بصفة عامة تمتد أعمارها الاقتصادية لفترات طويلة ومن المخاطرة أن يتم الاستثمار في مناخ وبيئة لا يتميز بالاستقرار السياسي أو تغلب عليه بعض القوانين التي لا تكفل حماية حقوق وملكية المستثمر، كما أن حركة السلع ورؤوس الأموال والأشخاص لا تتحقق إلا في ظل الاستقرار وتوافر الأمن .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص 44 - 45 .

[2]- بهناس العباس، بيرش أحمد: مرجع سابق، ص 131 .

2-3- الإمكانيات والموارد المتاحة:

يعتمد الاستثمار على تضافر مجموعة من العوامل المادي وغير المادية لتحقيق الهدف منهن وكلما توافرت الإمكانات والموارد المادية من مواد أولية وآلات وتجهيزات والوسائل المساعدة في الإنتاج والموارد البشرية والأسواق اللازمة لتصريف المنتجات كلما كان ذلك مشجعا على القيام بالاستثمارات إن المستثمر موجود أمام حتمية التعرف على مدى توافر الحد الأدنى من الإمكانيات اللازمة لنجاح فكرة الاستثمار، وفي الحالات التي يبدو من الواضح فيها وجود ندرة في هذه الموارد محليا يتجه نحو إمكانية الحصول عليها من دول أخرى مما يترتب عليه ضرورة دراسة القوانين واللوائح المنظمة لعمليات الاستيراد مع مراعاة مدى توافر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عمليات الاستيراد والقوانين المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي... إلخ .

كما يجب على المستثمر أيضا التعرف على المصادر المختلفة التي يمكنه الحصول منها على القروض اللازمة لتمويل استثماراته وشروط الاقتراض وأسعار الفائدة السائدة في السوق حتى يمكنه المفاضلة بينها واختيار أسسها .

2-4- أسعار الفائدة:

كثيرا ما يرتبط الإنفاق الاستثماري بالاقتراض كأحد مصادر التمويل الأساسية، ويشكل سعر الفائدة الثمن المدفوع لقاء عملية الاقتراض أي أن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين تعتبر على نفقة إقتراض النقود، ويتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار حيث أن الطلب على القروض لأغراض استثمارية يتناسب عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق[1] .

2-5- التوقعات:

إن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر لان هو تصرف يتم عن الثقة في المستقبل ومن هذا المنطلق فإن المستثمر إذا أخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض لمسائل كبيرة وعليه يجب توخي الدقة والحذر في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المدى المتصور ومعرفة مجالات النشاط الأكثر ربحية للإستثمار فيها وبذلك فإن التوقعات تلعب دورا كبيرا في إتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات صحتها أو خطئها .

على العموم فإن التوقعات تبقى قابلة للتأكد أو النفي فقد يحدث عرض أن تسود بين المستثمرين حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل مما ينتج عنه نقص عام في الإنفاق الاستثماري، كما يحدث عرض أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين المستثمرين وأن يتبلور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الإنفاق الاستثماري تنبأ عن توقعات تكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة .

2-6- الأرباح:

يمكن أن يتأثر قرار الاستثمار بالأرباح من خلال زاويتين أساسيتين حيث أن المستثمر يسعى دائما إلى الاستثمار في المشاريع الأكثر ربحية من بين مجموعة فرص الاستثمار الممكنة والمتاحة من جهة، ومن جهة أخرى

[1]- بهناس العباس، بيرش أحمد: مرجع سابق، ص 131 .

قد تكون المؤسسة غير قادر على إقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري أو قد تكون غير راغبة في ذلك فتتجه إلى استغلال أموالها الخاصة في نشاطها الاستثماري أو قد تكون غير راغبة في ذلك فتتجه إلى استغلال أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية. والتي تشكل الأرباح المحتجزة جزءا منها، وهذا يعني أن المصدر لأموال الاستثمار يتطلب بطبيعة الحال أن تحقق المؤسسة أرباحا مقبولة ليحتجز جزءا منها يكون مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار وهو ما يجعل الاستثمار دالة للأرباح كلما زادت هذه الأخيرة كلما كان ذلك أمرا مشجعا على زيادة الاستثمار لضمان نمو المؤسسة [1]

2-7- الإدارة:

تمثل الإدارة أحد أهم العوامل المؤثرة على نجاح العديد من الفرص الاستثمارية، فتوافر الإمكانيات المادية لا يكفل بمفرده نجاح المشروعات الاستثمارية بل يرجع ذلك بصفة أساسية إلى وعي الإدارة والتزامها بالأسلوب العلمي في التسيير والرقابة وحسن إدارة الموارد .

إن الإدارة الرشيدة تعمل بشكل مستمر على دراسة الظروف المحيطة بالنشاط (ظروف سياسية، إقتصادية، وإجتماعية... إلخ) مع مراعاة أن يكون تخطيط عملياتها الجارية والاستثمارية على ضوء دراستها لهذه الظروف، ولا تكتفي بمتابعة الأداء بعد انتهاء فترة التنفيذ، لأن ظهور الإنحرافات بين الأداء الفعلي وما كان مخططا له لا يمنع من وقوع الانحرافات في نفس الفترة، بل يجب إجراء متابعة للأداء الفعلي بصفة مستمرة ومحاولة تصحيح الانحرافات السالبة وفي نفس الوقت الاهتمام بالانحرافات الموجبة مع محاولة تدعيمها والاحتفاظ بها لأطول فترة ممكنة .

إن أهمية الإدارة في نجاح المشاريع الاستثمارية توجب على المستثمر مراعاة هذا العنصر عند اختيار إدارة تتولى مسؤولية تسيير استثماراته .

2-8- التشريعات الضريبية:

إن التشريعات الضريبية والقوانين المتعلقة بالاستثمار تعمل على توجيه الاستثمارات في مسارات محددة بما يتماشى والسياسة العامة للدولة، فقد تلجأ بعض الدول إلى مساعدة بعض المشروعات من خلال إعفائها من الضرائب على أرباحها لمدة مهنية تسمى فترة الإعفاء الضريبي على أن تفرض الضريبة بعد انقضاء هذه المدة. وترتبط مدة الإعفاء بنوع النشاط الذي يزاوله المشروع، كما تتجه الدول إلى منح إعفاءات ضريبية لمدة معينة للمشروعات التي تقام في مناطق نائية تشجيعا لامتداد العمران إليها والعمل على تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الدولة .

نشير أيضا إلى أن للتعريفة الجمركية دورا متزايدا في توجيه عمليات الاستثمار لأنها تؤثر على حجم الاستثمارات ونوعية النشاط الاستثماري ولهذا فعلى المستثمر ضرورة التعرف على المجالات التي تحظى بالإعفاءات

[1] - بهناس العباس، بيرش أحمد: مرجع سابق، ص 132 .

أو التخفيضات الجمركية وفي نفس الوقت معرفة التشريعات الضريبية التي تحكم أرباح المشروعات حتى يستغل المزايا و التحفيزات في زيادة فرص نمو وإزدهار مشروعاته وترشيد قراراته الاستثمارية.[1]

[1]- بهناس العباس، بيرش أحمد: مرجع سابق، ص 132 .

خلاصة:

إن بقاء واستمرار المؤسسة يرتبط بمجموعة من القرارات ، ومن أهمها قرارات الإستثمارية والتي تمتد آثارها على المدى الطويل .فالقرار الإستثماري يعني توافر الفرص البديلة أو بدائل إستثمارية يستدعي المفاضلة بينها،إذ يتميز القرار بأنه لا يمكن التراجع فيه بسهولة فهو يستنزف أموال ضخمة ،ويصعب تجنب الخسائر في هذه الحالة.كما يمثل هذا القرار التعامل مع المستقبل والذي تحيط به درجات عالية من عدم التأكد وإرتفاع المخاطر وبالتالي صعوبة التنبؤ.

الفصل الثالث

دراسة حالة مطاحن الحضنة

تمهيد

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين، تمت محاولة إعداد دراسة حالة لعرض القوائم المالية و الوقوف على كيفية استعمال قائمة تدفقات الخزينة حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي في إحدى المؤسسات الجزائرية التابعة للقطاع العام وهي مطاحن الحضنة، والتي سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل حسب ما توفر من معلومات، وذلك لتحديد أثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية.

كما سيتم تحليل قائمة تدفقات الخزينة إعتمادا على المعلومات المأخوذة من القوائم المالية للسنة الجارية المحصل عليها من خلال إدارة المحاسبة و المالية بالمؤسسة، ومحاولة المقارنة بينها وبين السنة السابقة مع الأخذ بالاعتبار الوثائق الخاصة بالمؤسسة، وكذا ما تم تجميعه من معلومات انطلاقا من مختلف المقابلات التي تم إجراؤها مع مسئولي بعض المصالح بها.

وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى التعريف بميدان الدراسة وفي المبحث الثاني عرض لقائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة وتحليلها.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة

سيتم في هذا المبحث التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ويرجع سبب إختيارنا لهذه المؤسسة لأنها مؤسسة إنتاجية وجميع معاملاتها (بيع والشراء) تتم نقدا .

المطلب الأول : نشأة المؤسسة الأم:[1]

بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية وزير الصناعات و الطاقة سنة 1963 أسست الشركة الوطنية للدقيق و القمح حيث شملت جميع القطاعات الخاصة بالمطاحن، وأختصت في صناعة العجائن الغذائية و الكسكسى.

وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد و المطاحن والعجائن الغذائية والكسكسى سمباك انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسية موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها و هذه المؤسسات هي:

- **مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.**
- **مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.**
- **مؤسسة الرياض بتيارت**
- **مؤسسة الرياض بقسنطينة**
- **مؤسسة الرياض بسطيف**

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/ 367 بتاريخ 1982/11/27. نشأت المؤسسة الصناعية للحبوب و مشتقاتها بسطيف الرياض ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02.

واتخذت شكل شركة مساهمة برأسمال 5.000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

- **80%: الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية**
- **11% : المؤسسات المالية و البنوك و شركات التأمين.**
- **09%: أشخاص طبيعيين.**

- ويكمن النشاط الأساسي لمجمع الرياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب و اللين)، و إنتاج و تسويق المواد المشتقة كالسميد و الدقيق و العجائن الغذائية و الكسكسى.

ويشتغل هذا النشاط باستغلال 16 مسمدة و مطحنة و 5 وحدات للعجائن الغذائية و الكسكسى.

[1] – مديرية الإدارة والمالية .

يتشكل مجمع الرياض بسطيف من 10 شركات تابعة، 7 منها مختصة في تحويل القمح الصلب و اللين موزعة عبر 6 ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة).

موفرة بذلك للسوق:

- **30 طن/يوم من السميد من القمح الصلب.**
- **1130 طن/يوم من الدقيق من القمح اللين.**
- **60 طن/يوم من العجائن الغذائية.**
- **12 طن/يوم من الكسكسي.**
- **6 طن/ يوم من العجائن بدون غلوتين موجهة لمرضى الأمعاء.**
- **6 طن/يوم من الدقيق اللبني للأطفال.**

وما يهمنا هنا هي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة التي هي محل الدراسة.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة التابعة لشركة مطاحن رياض سطيف.

أولا: تاريخ المؤسسة:[1]

تم تشغيل مطاحن الحضنة بالمسيلة أول مرة في سنة 1981، وفي أكتوبر 1997 حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل مساهمة مطاحن الحضنة (مستخلص محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 97/09/27) و مبلغ المساهمة 60.000.000 دج وقد بلغ رأسمالها 479.000.000 دج.

وتنقسم الشركة إلى قسمين قديم وأخر جديد، أما القسم القديم فيتكون من مسمدة و مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية **بوهلير** و تم تشغيلها سنة 1981، أما قدرات الإنتاج فقد كانت 100 طن/يوم لكل من المسمدة و المطحنة، أما القسم الجديد فيتكون من مسمدة جديدة تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية **غولفيتو** بقدرة إنتاجية بلغت 400 طن/يوم.

المواد المنتجة سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق الخبازة، مخلفات الطحن (النخالة).

ثانيا: مراحل العملية الإنتاجية:

إن العملية الإنتاجية بهذه المؤسسة ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب و القمح اللين للحصول على منتجات تامة الصنع كالسميد والفرينة بمختلف أنواعها، و كذلك الحصول على بقايا الطحن المتمثلة في النخالة، و يتم هذا على مستوى عدة مراحل و هي:

[1] – مصلحة الإدارة والمالية

– مرحلة التموين الداخلي:

وهي مرحلة انتقال المادة الأولية من صوامع التخزين التابعة لمصلحة تسيير المخزونات إلى مخازن الورشات، و تكون هذه العملية مستمرة و لا تتوقف إلا في بعض الحالات مثل (تعطل آلات الطحن، أو التخفيض من الإنتاج، أو نقص في عملية التموين)، و يتم انتقال المواد الأولية عن طريق ناقل ألي بين صوامع التخزين و الوحدات الإنتاجية.

– مرحلة التنظيف الأولى:

بعد تموين مخازن الورشات تلي ذلك عملية التنظيف الأولى، حيث تمر كميات القمح داخل الآلات الخاصة بالتنظيف الأولي التي تقوم بتنقية القمح من الزوائد و الشوائب الكبيرة، حيث توجد آلات خاصة لتنقية القمح من مادة الحديد، و أخرى تقوم بتصفية الحجارة و الحصى، و من خلال هذه المرحلة يكون القمح قد زالت منه معظم الشوائب و الأوساخ.

– مرحلة التنظيف النهائي:

في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية إلى نوع ثاني من أجهزة التنظيف، حيث تتميز هذه الأجهزة بأنها تقوم بحركات اهتزازية لحبيبات القمح و لها ميل محدد للسطح الذي فوقه كميات القمح، حيث يتم تدحرج حبيبات القمح إلى الأسفل، و تجمع في مجاري التخزين، أما باقي الشوائب المتبقية من عملية التنظيف الأولى فإنها ترسل إلى الأعلى إلى سلة الأوساخ.

– مرحلة إضافة المياه:

تكون لكميات القمح الصافية المخزنة درجات رطوبة مختلفة، و هنا يقوم مسؤول الإنتاج بإضافة كميات من الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين 15 و 15.8%، حيث هذه الدرجة محددة وفقا لمعايير تقنية، و ذلك من أجل تسهيل عملية الطحن فيما بعد، و كذلك لمساعدة فصل الغلاف الخارجي الذي تنتج عنه بقايا الطحن، و هناك أجهزة خاصة تقوم بتحديد كميات الماء المضافة و أخرى لمراقبة درجات الرطوبة.

– فترة الانتظار التقني:

من أجل امتصاص القمح لكميات الماء المضافة فانه يتطلب وقتا للقيام بذلك، بالإضافة إلى رفع درجات الرطوبة إلى المستوى المرغوب،و تختلف فترة الانتظار حسب نوعية القمح، حيث نجد أن متوسط الانتظار للقمح الصلب هو 4 ساعات، بينما القمح اللين يصل حتى 8 ساعات، وكذلك حسب درجة الرطوبة الأولية في المادة التي تتراوح بين 7 إلى 10%.

– عملية الطحن:

في هذه المرحلة تقوم آلات الطحن بكسر حبيبات القمح وفقا لمتطلبات التقنية الموضوعة من طرف مصلحة الإنتاج، وذلك من أجل الحفاظ على خصوصية حبة القمح، و كذلك لفصل الغلاف الخارجي عن اللب.

– عملية الغربلة:

تلي كل عملية طحن مباشرة عملية غربلة، حيث تمر جزيئات القمح المكسورة على غربال مصنف تقنيا حسب درجات انفتاح و انغلاق المسامات، وتنتج عن هذه العملية إما جزيئات خشنة ترجع لعملية الطحن مجددا، وإما مادة جاهزة قابلة للتصنيف، وتشكل عمليتي الطحن و الغربلة حلقة مغلقة أي لا تتوقف عملية الطحن حتى يتم تصنيف الجزيئات إلى مادة جاهزة.

– مرحلة تجميع الأصناف و تخزينها:

ينتج عن عملية الغربلة تصنيف الجزيئات حيث يعبر كل صنف على نوع من المنتوج، و يسلك كل صنف مجرى معين ينتهي به المطاف إلى صوامع التخزين للمواد الجاهزة.

– مرحلة التوضيب و التخزين:

بعد عملية التخزين في صوامع الورشات للمادة الجاهزة تأتي عملية التوضيب، حيث يقوم العامل بتحضير الأكياس، و بمجرد وضع الكيس على فتحة قنوات التفريغ و الضغط على الزر تتم عملية التفريغ تلقائيا مع الوزن المحدد، ومن ثم مرور الأكياس على آلة الخياطة بعد وضع بطاقة البيانات الخاصة للمنتج (مثل تاريخ الإنتاج، و مدة الإستهلاك...).

وبعد ذلك يتم إخراج المنتوج من الورشات إلى مساحات التخزين بناقلات خاصة، و منها يصبح المنتوج جاهزا للتسويق.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة:

ويتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عدة مديريات، ومصالح،وحدات إنتاج، وفيما يلي توضيح لها:

3-1- المديرية العامة: يشرف على تسيرها مدير وحدة له عدة مهام أهمها:

– التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

– التنسيق بين الوحدة و مثيلاتها من نفس القطاع.

– التنسيق بين الوحدة و المؤسسة الأم.

وتستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

3-1-1- الأمانة العامة: تابعة للمدير العام وتقوم بتسجيل البريد الصادر و الوارد، وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

3-1-2- مكتب مساعد الأمن و الرقابة: ومهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة، و حركة مختلف وسائل النقل في الوحدة و حمايتها من مختلف الأخطار.

3-1-3- المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة و ذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، و هو محامي الشركة و المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها سواء كانت بين الشركة و مورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

3-1-4- المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في مراجعة الحسابات.

3-1-5- مساعد مكلف بالنوعية: مكلف بمراقبة نوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير تخص الكمية، التغليف أو الجودة.

وتشرف المديرية العامة على كل من مديرية الاستغلال و مديرية الإدارة و المالية:

أ-مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمة مدير الاستغلال تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال، و تنقسم هذه الدائرة إلى خمسة مصالح:

- **مصلحة التموين:** وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد و اللوازم الخاصة بعملية الاستغلال و نتقسم إلى فرعين هما:

  - **فرع التعيير و شراء الحبوب:** و مهمته شراء الحبوب و تعيير النوعية.
  - **فرع المشتريات:** وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

- **مصلحة الصيانة:** مهمتها إصلاح التعطلات الخاصة بالات الإنتاج، و تشغيل هذه الأجهزة 24 ساعة/24 ساعة، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- **فرع الإلكتروميكانيك والكهرباء:** و مهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.
- **فرع الميكانيك العام:** وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة و الشاحنات.

- **مصلحة الإنتاج:** مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة، أي من بدء دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية، و تهتم برسم و تنظيم مخطط الإنتاج و عمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج، و العمل على إحترام كل مراحل الإنتاج و طرق تنفيذها، و تنقسم المصلحة إلى مصنعين هما:

- **مصنع التحويل رقم(01):** يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

– مصنع التحويل رقم(02): يضم آلات تحويل القمح الصلب و اللين إلى سميد وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاثة فروع:

فرع محاسبة المواد، فرع الطحن و الإنتاج، فرع الشحن و التوضيب.

- **مصلحة تسيير المخزونات**: تتكفل بتخزين المواد الأولية و المنتجات و دورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون و القيام بعمليات الجرد الشهرية و السنوية، و تتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في: فرع استقبال و تخزين الحبوب، فرع تسيير مخزونات الأكياس، فرع تسيير قطع الغيار و التجهيزات.
- **مصلحة التسويق**: بعد خروج المنتوج من الدورة الإنتاجية تقوم هذه المصلحة ببيع و تصريف المنتوج وتنقسم هذه المصلحة إلى فرعين هما:

فرع التوزيع: ويقوم ببيع المنتجات حسب الزبائن الموقعين على دفاتر التوريد.

فرع المبيعات: وهو فرع مكلف بتسجيل كل عمليات البيع التى قام بها فرع التوزيع.

ب– مديرية الإدارة و المالية:

و مهمتها إدارة المصالح المالية و التنسيق بينها، و تتمثل في:

- **مصلحة المحاسبة و المالية**: تعتبر من أهم المصالح حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى و يقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات، و تتفرع هذه المصلحة إلى : فرع المالية و الصندوق، فرع المحاسبة العامة، فرع المحاسبة و المبيعات.
- **مصلحة الموارد البشرية**: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال، و تتفرع هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع وهي:
  - فرع تسيير المستخدمين.
  - فرع الأجور.
  - فرع الخدمات الاجتماعية.
- **مصلحة الوسائل العامة**: وهي التي تشرف على جميع التجهيزات و الوسائل العامة داخل المؤسسة.

و يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للمؤسسة في المخطط الأتي:

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة- المسيلة-

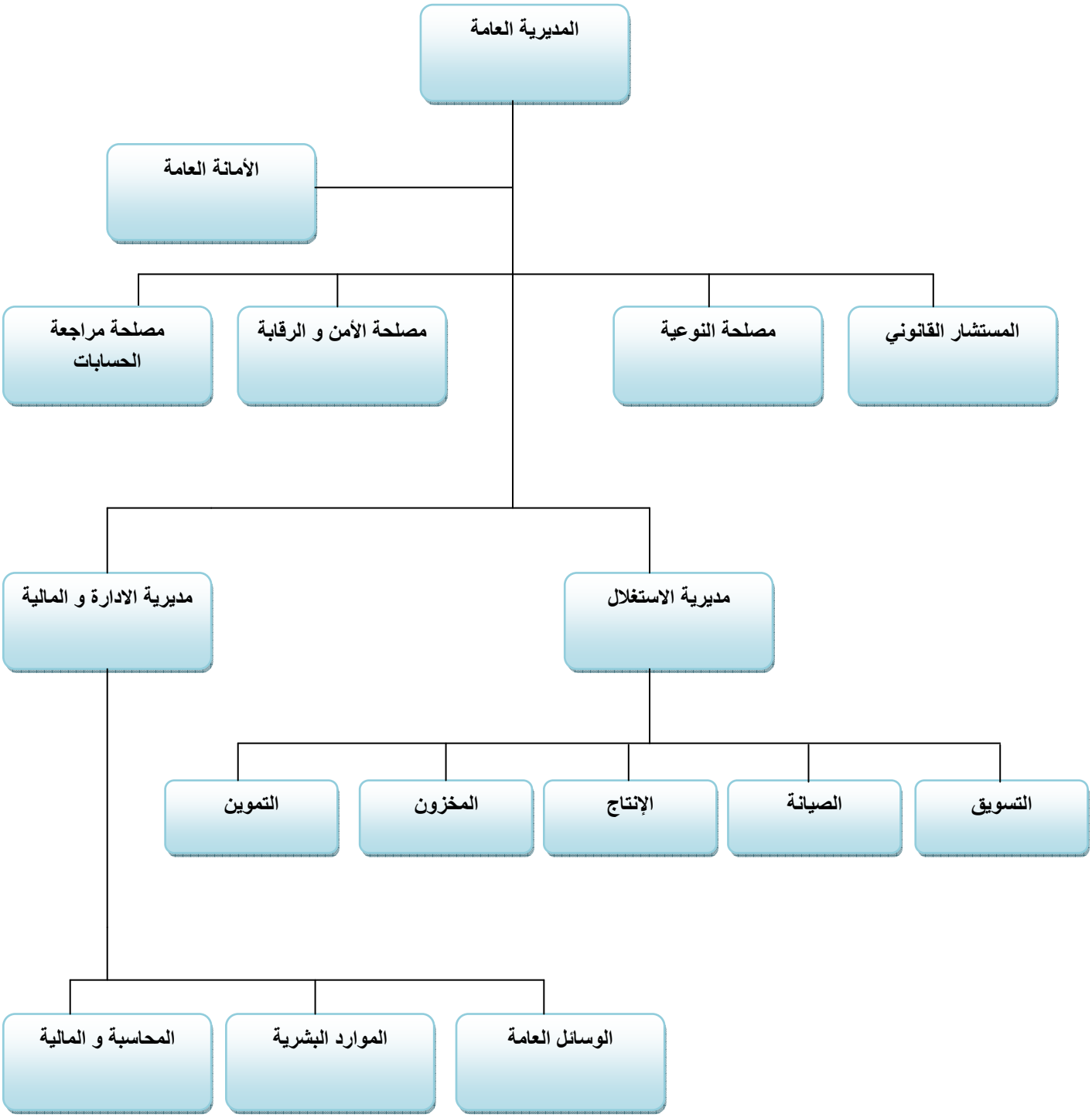

المصدر: مديرية الإدارة والمالية.

ثالثا: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية:

- تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية و شديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية و لهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف و آفاق مستقبلية أهمها :
- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع و التكلفة النهائية .
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج و تحسين نوعيته .
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية .
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة .
- تموين السوق المحلية بالمنتجات الوطنية .
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة .
- المساهمة في بناء و تطوير الاقتصاد الوطني .
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة .
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج و تسويقه عن طريق زيادة حصتها السوقية.
- محاولة كسب رضا الزبائن و الحصول على ولائهم بأقل تكلفة و بجودة عالية .
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا : مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال ...
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية و خارجها.

رابعا: الموقع:

4-1- موقع الوحدة: تقع رياض الحضنة على الطريق الوطني المؤدي من ولاية المسيلة إلى ولاية برج بوعريريج على أطراف المدينة، يحدها غربا هذا الأخير أي الطريق الوطني، و شرقا تحدها مساحات زراعية و هي مستعملة لإنتاج ثمار المشمش بالإضافة إلى مادة القمح ضمن البساتين و خارجها، و بالتحديد يحدها وادي ولاية المسيلة، شمالا هي بمحاذاة مجمع سكني حيث يسكنه الكثير من عمال المؤسسة، أما جنوبا فتحدها مساحة خالية، و ما يمكن الإشارة إليه أن الوحدة تبعد حوالي ثلاثة كلم عن مصدر التوريد المتمثل في الديوان الجهوي للحبوب و مشتقاتها بالمسيلة المتموقع في المنطقة الصناعية جنوب الولاية المتمثل في الممول الرئيسي و الوحيد للمؤسسة.

4-2- موقع قنوات التوزيع: قنوات التوزيع المستغلة من طرف الوحدة التابعة مطاحن الحضنة في مجملها هي عبارة عن بنايات مستأجرة، ماعدا واحدة و هي نقطة البيع رقم 32 المتموقعة في وسط الولاية و التي مساحتها تقدر بـ:40 متر مربع، و ما يمكن الإشارة له أن جميع نقاط البيع الخاصة بالوحدة تتموقع في وسط المدن كما يلي:

- **نقطة بيع المعاضيد**: مساحتها 40 متر مربع، مستأجرة بموجب العقد رقم: 2006/12 بتاريخ 2006/01/03 الصادر عن مكتب التوثيق موسى موسعي بمبلغ:5500 دج شهريا.
- **نقطة البيع الديس**: مساحتها 40 متر مربع، مستأجرة بموجب العقد رقم: 2005/1568 بتاريخ 2005/09/24 الصادر عن مكتب التوثيق عمر زيتوني بمبلغ: 4800دج شهريا.
- **نقطة بيع اشبيليا**: مساحتها 58 متر مربع،مستأجرة بموجب العقد رقم: 2005/3710 بتاريخ 2005/09/22 الصادر عن مكتب التوثيق عبد القادر بوخلط بمبلغ: 4100 دج شهريا.
- **نقطة البيع أولاد عدي**: مساحتها 32 متر مربع، مستأجرة بموجب العقد رقم:2005/1738 بتاريخ 2005/10/29 الصادر عن مكتب التوثيق عمر زيتوني بمبلغ: 5000 دج شهريا.
- **نقطة البيع عين الخضراء**: مساحتها 54 متر مريع، مستأجرة بموجب العقد رقم: 2005/1840 بتاريخ 2005/10/16 الصادر عن مكتب التوثيق موسى موسعي بمبلغ:5500 دج شهريا.
- **نقطة البيع برهوم**: مساحتها 40 متر مربع، مستأجرة بموجب عقد بلدي بمبلغ: 4500 دج شهريا.

نقطة البيع 32: مساحتها 40 متر مربع، و هي ملك للوحدة.

المبحث الثاني:عرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة مطاحن الحضنة

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بدراسة تحليلية لجدول سيولة الخزينة تدعيما لما تناولناه في الجانب النظري من خلال الزيارات الميدانية التي تمت إلى المؤسسة محل الدراسة، تم إجراء عدة مقابلات مع مسؤول مصلحة المحاسبة و المالية، وذلك بهدف تحصيل أكبر كم من المعلومات التي تخدم موضوع البحث. والتي يفترض أن تكون هي المنبع الرئيس الذي يتوفر على كافة المعطيات المتعلقة بعناصر القوائم المالية، وتضمنت المقابلات الشخصية التي تم طرح فيها مجموعة من الأسئلة ما يؤكدها أو ينفيها من أسئلة شفهية، وذلك للتأكد من مطابقة ما تمت الإجابة عليه من قبل المسؤول مع ما يجيب به المتعاملون معها من مستخدمي التقارير المالية.كما تم الإعتماد على مجموعة من الأدوات المحاسبية هي:

- **الميزانية المالية**
- **جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)**
- **جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)**
- **جدول التغيرات أموال الخاصة**

المطلب الأول :تحليل جدول تدفقات الخزينة

- إن الهدف الأساسي لقائمة تدفقات الخزينة هو تزويد مستخدمو المعلومات المالية من مستثمرين ومقرضين وغيرهم بأساس ملائم لتقييم قدرة المؤسسة في الحصول على النقدية، كما يعتبر النشاط التشغيلي أساسا لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية. و توجد العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن إستخراجها من الجدول بغرض التحليل. و من خلال هذه المؤسسة وجدنا صافي التدفقات المولدة من نشاط التشغيل هو كما يلي:

يبين الجدول رقم (3–1): صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي

البيان	المبالغ	النسبة %
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية	280532178.70	103.24
صافي النقدية من الأنشطة الإستثمارية	-8818018.03	-3.24
صافي النقدية من الأنشطة التمويلية	0	0
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الثلاثة	271714160.67	100
النقدية عند إفتتاح السنة	69482539.18	
النقدية عند نهاية السنة	581370842.60	

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن النشاط التشغيلي يمثل 103.24%، والأنشطة الإستثمارية تمثل:

-3.2 %، والأنشطة التمويلية = 0، وهذا يرجع إلى أهمية النشاط التشغيلي للمؤسسة بإعتبارها تعتمد على التمويل الذاتي،أي تغطي أنشطتها الإستثمارية من خلال أنشطتها التشغيلية.

وننتقل إلى تحليل قائمة تدفقات الخزينة بإستخدام النسب المالية التالية:

– نسبة النشاط التشغيلي:وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة

يبين الجدول رقم (3–2): نسبة النشاط التشغيلي لسنتي 2012–2013:

السنة	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية	الربح من الأنشطة قبل الفوائد والضريبة	نسبة النشاط التشغيل
2012	550574017.31	90515390.83	6.08
2013	280532178.70	133087311.67	2.10

نلاحظ إنخفاض في نسبة النشاط التشغيلي،حيث توضح هذه النسب مدى مقدرة المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات النقدية التشغيلية،كما تعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس النقدي لأن المؤسسة محل الدراسة تكون مختلف عملياتها نقدا أي أنها لا تتعامل على الحساب ،وإن إرتفاع هذه النسبة يدل على جودة أرباحها،كما توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح تشغيلية ،وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أنشطتها التشغيلية من خلال إيراداتها من وظيفة الإستغلال وهذا ما يدعوا المؤسسة إلى اتخاذ القرارات استثمارية (وتتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية) ،قرارات تشغيلية (الزيادة في عدد العمال).

المطلب الثاني:مؤشرات تقييم جودة الأرباح

تستعمل هذه النسب لتقييم ربحية المؤسسة ومن أهمها مايلي:

1**– نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي**: وتحسب بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي / الإحتياجات النقدية الأساسية

يبين هذا الجدول رقم (3– 3): نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة:

السنة	التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي	الإحتياجات النقدية الأساسية	النسبة
2012	2038352443.62	1501580957.21	1.35
2013	3583783593.87	1488452366.47	2.4

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع النسبة من 1.35 إلى2.40 في سنة2013 وتعكس هذه النسبة مقدرة المؤسسة على توليد النقدية من أنشطتها التشغيلية لتغطية إحتياجاتها النقدية الأساسية، وهنا نجد أنها تغطي أكثر من مرتين الإحتياجات النقدية

2**– نسبة النقدية من النشاط التشغيلي**: وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح بعد الفوائد والضرائب

يبين هذا الجدول رقم (3–4) نسبة النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الربح بعد الفوائد والضرائب:

السنة	صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب	النسبة
2012	550574017.31	77329412.63	7.11
2013	280532178.70	114026511.20	2.46

- من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ إنخفاض في النسبة بثلاث مرات تقريبا مقارنة بالسنة الماضية أي من 7.11 لتصل إلى2.46 مع ذلك حققت المؤسسة نسبة جيدة وهذا يشير إلى الأداء الجيد للمؤسسة وقدر الوفير المتحقق للسنتين الماليتين على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي .

3- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

يبين هذا الجدول رقم (3-5): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

السنة	صافي التدفق النقدي التشغيلي	مجموع الأصول	النسبة
2012	550574017.31	2680658809.46	0.20
2013	280532178.70	2393283952.38	0.11

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي أي أن مساهمة الأصول في توليد النقدية تساوي0.11 مع تراجع هذه النسبة مقارنة بالسنة الماضية .وتبقى هذه النسبة ضعيفة جدا.

4-نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات: وتحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي / صافي المبيعات

يبين هذا الجدول رقم (3- 6): التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:

السنة	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة النشاط التشغيلي	صافي المبيعات	النسبة
2012	2038352443.62	1568732126.15	1.29
2013	3583783593.87	1566238417.88	2.28

- نلاحظ إرتفاع في النسبة من 1.29 إلى 2.28 وهذا يدل على مدى كفاءة سياسة الإئتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقد من زبائنها على إعتبار أن صافي المبيعات تؤخذ من جدول حسابات النتائج أي على أساس الإستحقاق.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم السيولة:

ومن أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من جد ول تدفقات الخزينة وإستعمالها لتقييم سيولة المؤسسة مايلي: -نسبة **1- التدفق النقدي من النشاط التشغيلي**: وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الإلتزامات المتداولة

يبين هذا الجدول رقم (3-7): نسبة كفاية التدفق النقدي

السنة	صافي تدفقات النشاط التشغيلي	الإلتزامات المتداولة	نسبة كفاية التدفق النقدي
2012	550574017.31	1166228465.60	0.47
2013	280532178.70	773780461.25	0.36

- من الجدول نلاحظ إنخفاظ نسب كفاية التدفق النقدي للسنة 2013 عن 2012 بسبب إنخفاض النشاط التشغيلي للسنة 2013، كما تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية وسداد إلتزاماتها قصيرة الأجل المتمثلة بالدائنين والموردين وغيرهم إذ حققت نسبة جيدة سنة 2012 ونسبة متوسطة لسنة 2013.

2- **نسبة تغطية النقدية** : وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية

يبين الجدول رقم (3-8): نسبة تغطية النقدية

السنة	صافي التدفق من النشاط التشغيلي	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية	نسبة تغطية النقدية
2012	550574017.31	0	0
2013	280532178.70	8818018.03	31.81

من الجدول تبين أن التدفقات النشاط التشغيلي وفرت نسبة31.81النقدية الخارجة لأنشطة الإستثما ر والتمويل وهي نسبة عالية تشير إلى السيولة العالية لتغطية الإنفاق الإستثماري ولإنعدام النشاط التمويلي.

مؤشرات تقييم سياسات التمويل: لا يمكن حساب هذه المؤشرات بسب عدم إعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية.

خلاصة:

من خلال التحليل المالي والدراسة التي قمنا بها والتي تجيب على الأسئلة الثلاثة الآتية من أين أتت النقدية، وفيما أنفقت، وما هو الرصيد النقدي في نهاية السنة المتولدة من النشاط التشغيلي، حيث تبين أن الدراسة النسبة الأكبر للتدفقات النقدية متأتية من النشاط التشغيل، حيث تظهر قيمة التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية للمؤسسة بمبلغ 280532178.70 وهو قيمة موجبة وهذا الناتج هو علامة جيدة لأن التشغيل هو المصدر الأساسي للنقدية للمؤسسة كما يظهر صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية بأنه 8818018.03- وقيمته سالبة وهو يدل على شراء أصول ثابتة ومنه نستنتج أن المؤسسة تقوم بالاستثمار وهذا شيء أساسي في عملية التشغيل المستقبلية والأنشطة التمويلية كانت مساوية للصفر وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل أساسي على النشاط التشغيلي، وهو مؤشر طبيعي كون المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي.

من خلال قائمة تدفقات الخزينة يمكن معرفة استخدامات النقدية من دخول وخروج ،كما تساعد في تقدير قدرة المؤسسة في توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكذلك اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة ومدى كفاءتها لتوظيف الموارد المالية، تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد تطورت المحاسبة كأداة تسيير أساسية مع تطور الإقتصاد حتى تساعد مستخدمي معلوماتها الناتجة عن النظام المحاسبي من إتخاد القرارات الملائمة .وازدادت أهميتها مع ظهور شركات المساهمة في أوروبا التي تتميز بالملكية الغائبة ،فانتقلت وظيفتها من وظيفة الإثبات والتسجيل إلى وظيفة التقرير والإيصال. ومع ظهور الشركات الدولية وفروعها في القارات الخمس أصبحت المحاسبة قاصرة على توضيح المراكز المالية لتلك الشركات المتعددة الجنسيات، لهذا ظهرت المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبية الدولية التي تبين إرشادات ونماذج للممارسات والتطبيقات المحاسبية هدفها توحيد المحاسبة على المستوى الدولي، وبذلك تمكن المستثمرين من مقارنة قوائمها المالية المعدة وفق لها أو وفق أنظمة محاسبية مستمدة من المرجع المحاسبي الدولي.

والجزائر بدورها كان لزاما عليها القيام بإصلاحات في المجال المالي والمحاسبي، وهو ما تم فعلا تجسيده باعتماد النظام المحاسبي المالي الذي تم إقراره بالقانون11-07 الصادر في 2007/11/25 والذي أصبح واجب التطبيق إبتداءا من 2010، وقد كان هذا مطلبا داخليا و خارجيا وهو ما أدى إلى تغير محتوى وشكل وعدد القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف إدارة المؤسسات التي تنشط في الجزائر،فبالإضافة للميزانية وحساب النتائج أضيفت قائمة تدفقات الخزينة، بيان حركة الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية، مثلها في ذلك كباقي الشركات في دول عديدة، وهو ما سوف يساعد مستعملي القوائم المالية من توضيح الرؤية لهم وتقليل حالة عدم التأكد وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى في الفصل الأول.

ولما تعقدت الحياة الاقتصادية وازدياد مخاطر الاستثمار، باعتبار هدا الأخير من أهم وأخطر القرارات الإدارية التي تتخذها الإدارة في المؤسسة وهو ما جعل قائمة تدفقات الخزينة الحل الأمثل لتساؤلات المستثمرين حول توقيت مبلغ التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وباعتبار النشاط التشغيلي النشاط الرئيسي الذي يعطي صورة واضحة عند التدفقات النقدية التي يمكن التنبؤ بها من طرف المستثمرين وإدارة المؤسسة مستقبلا وهو ثبت صحة الفرضية الثانية في الفصل الثاني.

فتحليل قائمة تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية الخاصة بها تسمح بإعطاء خلفية جيدة عن التدفقات النقدية التشغيلية الموجبة التي تقاس بها قدرة المؤسسة على توليد النقدية التي تستعمل في تغطية احتياجات تمويل الاستثمار للتوسع وتسمح بتوزيعها أرباح على الملاك والمساهمين، وتقوم المؤسسة قيد الدراسة بإعداد قائمة تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة فقط، لكنها لا تقوم بتحليلها وهو ما سببت عدم صحة الفرضية الثالثة في الفصل الثالث.

نتائج الدراسة:

من النتائج التي تم التوصل لها ما يلي:

– إن إعداد قائمة تدفقات الخزينة تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية الفعالة .لتعديل توقيت ومبالغ التدفقات النقدية حتى يمكن أن تستجيب للحاجات والظروف غير المتوقعة.

– يساهم جدول تدفقات الخزينة في تحديد الأنشطة المؤسسة ومعرفة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

– تساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات الاستثمارية عن طريق زيادة الإنتاج بل إن فائدتها تمتد إلى الخارج عن طريق خدمة الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة كالموردين

– تفيد نتائج المتحصل عليها من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة الخاص بالمؤسسة في الوصول إلى معلومات مفيدة وملائمة والتي يمكن استخدامها، بطريقة فعالة في اتخاذ القرارات، والتي لها دورا في تحقيق الأهداف المسطرة .

– يساهم جدول تدفقات الخزينة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد مختلف الأطراف ذات العلاقة سواء الداخلية أو الخارجية في ترشيد قراراتهم.

– لا تقوم المؤسسة محل الدراسة بعملية التحليل لقائمة تدفقات الخزينة على الرغم من أهمية هذا التحليل لما يوفره من مؤشرات كمية يمكن إستخدامها لتقييم سياسات المؤسسة في مجالات الإستثمار والتمويل وعمليات التوسع والتطور المستقبلي للمؤسسة، وأيضا لقياس مدى كفاءة المؤسسة في توظيف مواردها المالية على الأنشطة التي من شأنها تحقيق الأهداف.

الاقتراحات:

– إلزام معظم المؤسسات الاقتصادية بإعداد جدول تدفقات الخزينة إلى جانب القوائم المالية الأخرى لأن ذلك سيزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية سواء الخارجيين أو الداخليين ويعزز من درجة مصداقيتها.

– ضرورة استخدام النسب المالية في تحليل جدول سيولة الخزينة لأنها توفر درجة عالية من الثقة في القرارات التي تتخذها الإدارة والمستخدمين.

– ضرورة الإفصاح عن قائمة التدفقات الخزينة، سواء كان ذلك للمستخدم الداخلي أو الخارجي وذلك استنادا إلى ما ورد في النظام المحاسبي المالي وبشكل واضح.

آفاق الدراسة:

بعد الدراسة لهذا الموضوع، تبين لنا أنه يمكن إجراء البحوث مستقبلية ودلك بالتطرق إلى المواضيع التالية:

– أهمية قائمة التدفقات الخزينة في زيادة الإفصاح المحاسبي.

– أثر قائمة تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات الإقتراض في الشركات الخاصة.

– دور المعلومات قائمة تدفقات الخزينة في تحديد القيمة السوقية للسهم.

المراجع

– قائمة المراجع :

1– قائمة الكتب باللغة العربية:

1- بلعجوز حسين، الجودي صاطوري: **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

2- بن ساسي إلياس، قريشي يوسف: **التسيير المالي،الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،الأردن، 2006.

3- بوتين محمد: **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دروس وتطبيقات**، دار متيجة، الجزائر، 2010.

4- بودهان موسى: **النظام القانوني للوظيفة العمومية في الجزائر**، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011.

5- حجازي محمد عباس: **نظرية المحاسبة**، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2000.

6- حجه علي خلف حجا: **اتخاذ القرارات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

7- حريم حسين: **مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات والعمليات الإدارية، وظائف المنظمة)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2006.

8- حماد طارق عبد العال: **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

9- حماد طارق عبد العال: **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان (نظرة حالية ومستقبلية)**، الدار الجامعية.

10- حنفي عبد الغفار: **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002 .

11- حنيفة بن ربيع: **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية**، الجزء الثاني، منشورات كليك، 2013.

12- حنيفة بن ربيع: **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، الجزء الأول، ، .2010

13- الدهراوي كمال الدين: **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، الدار الجامعية، 2004.

14- الدهراوي كمال الدين: **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، مكتب الجامع الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

15- رضوان حنان، الحارس أسامة، أبو جاموس فوز الدين: **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2003.

16- سكينة بن حمود: **مدخل للتسيير والعمليات الإدارية**، شركة دار الأمة، الجزائر، .2012

17- شنوف شعيب: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2012.

18- شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

19- صلاح حواس: **المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي، دروس ومواضيع ومسائل محلولة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2012.

20- طويل مصطفى: **النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد ج SCF**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2010.

21- الظاهر نعيم إبراهيم: **أساسيات الإدارة، المبادئ والتطبيقات الحديثة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

22- عبد الحميد عبد المطلب: **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

23- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: **أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

24- العلاق بشير: **مبادئ الإدارة**، الطبعة العربية، دار اليزاوي العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2008.

25- علاوي لخضر: **نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها** Les Pages Bleues Internationales، الجزائر، 2011.

26- عليان ربحي مصطفى: **أسس الإدارة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2007.

27- كداوي طلال: **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الاردن، 2008.

28- كيسو دونالد ، ويجانت جيري: تعريب أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995.

29- لطفي أمين السيد أحمد: **التحليل المالي لأغراض تقييم والمراجعة الأداء والإستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

30- مطر محمد: **المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل الإعتراف والقياس والإفصاح**، الجزء الأول والثاني، الطبعة 4، دار وائل للنشر، 2007.

31- **معايير المحاسبة الدولية**، Lespage bleues internationales، الجزائر، 2008.

32- المناصير سفيان خليل: **القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام إستراتيجية النمو**

33- المناصير سفيان خليل: **القرارات واثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام استراتيجية النمو**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر، الأردن، 2010.

34- **النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2009.

2- قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

1- Baudrier Maillet, le Manh: lesnormes comptables internationales IAS/IFRS, Berti editions, Alger ,2007.

3- قائمة مذكرات ماجستير:

1- أبو سبت صبري فايق عبد الجواد: **تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

2- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقسيم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

3- الدينوري سالمي محمد: **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، قسم التسيير، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2009.

4- سعادة اليمين: **إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2009.

5- عاشور عادل: **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**، مذكرة ماجستير، محاسبة ومالية، علوم التسيير، جامعة محمد تليجي، الأغواط، 2006.

6- العبسي بلال حسن: **أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الإقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي** (23) مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

7- نبيل قليل: **أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة ماجستير، محاسبة ومالية، قسم علوم التجارية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، **2012**.

8- وادي مدحت فوزي عليان: **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتحويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

4- قائمة الملتقيات والمجلات:

1- الأعرجي فداء عبد المجيد صبار ، صبري ثامر مهدي محمد: **أهمية أعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 29.

2- التميمي عباس محمد يحي: إستقلال جمعة وجر، **دور المؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد95، 2013 .

3- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**: قرارا يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، مؤرخ في 26 يوليو، العدد 19 الصادرة في 15 مارس 2009.

4- حسين بن طاهر، محمد بوطلاعة: **مداخلة دراسة حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، كلية علوم الإقتصاد وتجارية والتسيير، بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012.

5- خضر نادية سامي: **دراسة لإعداد قائمة تدفقات النقدية في المصاريف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والإستثمار**، مجلة بحوث المستقبل، العدد، 2008.

6- دحدوح حسين أحمد: **دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد24، 2008.

7- الساعدي علاء عبد الحسن، الشاوي إلهام جعفر: **أهمية قائمة تدفقات النقدية على قرار الإستثماري**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الإقتصادية، العدد1، المجلد 10، العراق.

8- صالح مرزاقة ، فتيحة بوهرين: **المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد 6، قسنطينة، 2010.

9- العباس بهناس، أحمد بيرش: **الأسس والمناهج العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية علوم التسيير والإقتصاد والتسيير،جامعة محمد بوضياف، جامعة المسيلة، يومي14و15 آفريل 2009.

10- عبد الحميد برحومة ، طلال زغبة: **ماهية اتخاذ القرار والطرق الكمية المساعدة في صنعه بالمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، يومي14 و15 أفريل 2009.

11- محمد آمال نوري: **مدى تناغم التحليل المالي على محتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013 .

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net 2012	Net (N-1) 2011
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**46 261,40**	**69 392,09**	**92 522,79**
Immobilisations corporelles	01	**2 921 006 053,87**	**1 689 995 882,28**	**1 231 010 171,59**	**1 255 198 097,17**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 462 857,84*	*498 887 290,10*	*952 575 567,74*	*971 089 365,44*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 098 152 328,69	1 080 194 522,41	17 957 806,28	17 656 969,29
Autres immobilisations corporelles		*115 492 713,98*	*110 914 069,77*	*4 578 644,21*	*10 553 609,08*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**2 521 572,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	02	*18 800,00*		*18 800,00*	*2 521 572,00*
Impôts différés actif	03	*10 497 385,17*		*10 497 385,17*	*9 234 569,57*
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 931 637 892,53	1 690 042 143,68	**1 241 595 748,85**	1 267 046 761,53
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	180 759 105,31	2 244 714,09	178 514 391,22	198 421 082,17
Matiére premiéres et fournitures		129 041 497,63		129 041 497,63	143 316 621,86
Autres approvisionnements		46 843 831,92	2 244 714,09	44 599 117,83	47 943 595,29
Stocks de produits		**4 873 775,76**		**4 873 775,76**	**7 160 865,02**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		777 499 095,45	336 202 424,01	441 296 671,44	452 159 910,49
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe		394 694 700,39		394 694 700,39	394 694 700,39
Clients	05	*351 182 355,87*	*336 202 424,01*	*14 979 931,86*	*31 951 241,80*
Autres débiteurs		*6 420 344,53*		*6 420 344,53*	*7 065 426,42*
Impôts et assimilés	06	*25 201 694,66*		*25 201 694,66*	*18 448 541,88*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**819 251 997,95**		**819 251 997,95**	**688 400 898,80**
Placements et autres actifs financiers courants	07				*422 000 000,00*
Trésorerie	08	*819 251 997,95*		*819 251 997,95*	*266 400 898,80*
TOTAL ACTIF COURANT		1 777 510 198,71	338 447 138,10	**1 439 063 060,61**	1 338 981 891,46
TOTAL GENERAL ACTIF		4 709 148 091,24	2 028 489 281,78	**2 680 658 809,46**	2 606 028 652,99

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Réserves consolidées		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Autres primes et réserves			
Ecart de réévaluation		190 237 647,23	190 237 647,23
Résultat net			
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs	09	77 329 412,63	113 731 954,42
Autres capitaux propres		-30 096 507,06	-30 096 507,06
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	10	-224 165 015,16	-337 896 969,58
		1 462 765 537,64	**1 385 436 125,01**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Obligations tresor			
Autre emprunts et dettes assimlés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires			
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux	11	50 343 058,92	43 527 747,75
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	12	1 321 747,30	1 798 016,50
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**51 664 806,22**	**45 325 764,25**
PASSIFS COURANTS			
Obligations tresor			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe			
Interets echus des obligations et des titres participatifs		1 064 920 078,07	1 064 920 078,07
Fournisseurs matiéres premiers			
Autres fournisseurs et comptes rattachés		1 293 426,84	1 021 238,45
Impôts	13	49 536 948,95	37 531 590,17
Autres dettes passifs courants		21 956 925,00	32 091 270,11
Trésorerie du passif	14	28 521 086,74	39 702 586,93
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 166 228 465,60**	**1 175 266 763,73**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 680 658 809,46**	**2 606 028 652,99**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net 2013	Net (N-1) 2012
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**69 392,10**	**46 261,39**	**69 392,09**
Immobilisations corporelles	01	**2 926 920 910,56**	**1 714 894 652,66**	**1 212 026 257,90**	**1 231 010 171,59**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 478 762,95*	*517 401 087,80*	*934 077 675,15*	*952 575 567,74*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 099 136 199,70	1 084 168 103,10	14 968 096,60	17 957 806,28
Autres immobilisations corporelles		*120 407 794,55*	*113 325 461,76*	*7 082 332,79*	*4 578 644,21*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	02	*10 741 976,43*		*10 741 976,43*	*10 497 385,17*
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 937 797 340,48	1 714 964 044,76	**1 222 833 295,72**	1 241 595 748,85
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	03	83 802 737,56	3 608 089,76	80 194 647,80	178 514 391,22
Matiére premiéres et fournitures		21 276 827,23		21 276 827,23	129 041 497,63
Autres approvisionnements		46 127 219,52	3 608 089,76	42 519 129,76	44 599 117,83
Stocks de produits		**16 398 690,81**		**16 398 690,81**	**4 873 775,76**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		375 398 834,00	329 560 824,01	45 838 009,99	441 296 671,44
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe	04				394 694 700,39
Clients	05	*338 789 281,64*	*329 560 824,01*	*9 228 457,63*	*14 979 931,86*
Autres débiteurs		*18 015 840,14*		*18 015 840,14*	*6 420 344,53*
Impôts et assimilés	06	*18 593 712,22*		*18 593 712,22*	*25 201 694,66*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**1 044 417 998,87**		**1 044 417 998,87**	**819 251 997,95**
Placements et autres actifs financiers courants	07	*443 000 000,00*		*443 000 000,00*	
Trésorerie	08	*601 417 998,87*		*601 417 998,87*	*819 251 997,95*
TOTAL ACTIF COURANT		1 503 619 570,43	333 168 913,77	**1 170 450 656,66**	1 439 063 060,61
TOTAL GENERAL ACTIF		4 441 416 910,91	2 048 132 958,53	**2 393 283 952,38**	2 680 658 809,46

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves		190 237 647,23	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	09	114 026 511,20	77 329 412,63
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs		-30 096 507,06	-30 096 507,06
Autres capitaux propres	10	-146 835 602,53	-224 165 015,16
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 576 792 048,84**	**1 462 765 537,64**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Obligations tresor			
Autre emprunts et dettes assimlés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	11	41 167 491,10	50 343 058,92
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	12	1 543 951,19	1 321 747,30
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**42 711 442,29**	**51 664 806,22**
PASSIFS COURANTS			
Obligations tresor			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe	13	670 810 961,25	1 064 920 078,07
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		3 793 340,81	1 293 426,84
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	47 265 117,47	49 536 948,95
Impôts		31 317 610,00	21 956 925,00
Autres dettes passifs courants	15	20 593 431,72	28 521 086,74
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**773 780 461,25**	**1 166 228 465,60**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 393 283 952,38**	**2 680 658 809,46**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	16	1 566 238 417,88	1 568 732 126,15
Ventes de marchandises		1 236 697,10	934 500,00
Ventes de produits finis		1 559 772 678,85	1 560 696 082,40
Ventes autres produits		395 327,34	352 570,66
Autres Prestations		4 833 714,59	6 748 973,09
Variation stocks produits finis et en cours		11 528 743,87	-2 278 390,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		853 407,71	1 116 976,18
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 578 620 569,46**	**1 567 570 711,46**
Achats consommés		-1 295 054 886,21	-1 271 898 532,81
Services extérieurs et autres consommations	17	-28 825 312,67	-17 837 495,90
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 323 880 198,88**	**-1 289 736 028,71**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**254 740 370,58**	**277 834 682,75**
Charges de personnel	18	-133 087 981,54	-160 594 431,65
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 544 148,06	-4 873 040,65
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**19**	**116 108 240,98**	**112 367 210,45**
Autres produits opérationnels		28 465 316,53	30 400 186,84
Autres charges opérationnelles		-1 018 136,91	-17 148 391,98
Dotations aux amortissements et aux provisions		-24 921 901,08	-29 229 064,22
Dotations aux provisions et pertes de valeur	20	-333 168 913,77	-347 000 364,75
Reprise sur pertes de valeur et provisions		347 622 705,92	341 125 814,49
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**133 087 311,67**	**90 515 390,83**
Produits financiers	21	9 143 494,16	4 810 800,00
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		**9 143 494,16**	**4 810 800,00**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**142 230 805,83**	**95 326 190,83**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-28 226 682,00	-19 735 863,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		22 387,37	1 739 084,80
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 963 852 086,07	1 943 907 512,79
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 849 825 574,87	-1 866 578 100,16
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**114 026 511,20**	**77 329 412,63**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**22**	**114 026 511,20**	**77 329 412,63**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients et autres		1 610 053 193,87	1 609 516 043,62
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-2 764 695 677,34	-1 431 138 004,92
Intérêts et autres frais financiers payés		-1 275 886,33	-80 740,89
Impôts sur les résultats payés		-94 279 851,50	-56 559 680,50
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Virement de fonds		1 544 894 000,00	
Souscription DAT		-443 000 000,00	
Restitution DAT		428 836 400,00	428 836 400,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		280 532 178,70	550 574 017,31
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-8 818 018,03	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-8 818 018,03	
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**271 714 160,67**	**550 574 017,31**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		69 482 539,18	265 282 681,53
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	23	581 370 842,60	817 982 768,62
Variation de trésorerie de la période		**511 888 303,42**	**552 700 087,09**
Rapprochement avec le résultat comptable		**625 914 814,62**	**630 029 499,72**

Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2		**1 449 460 000,00**				**-64 023 874,99**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						77 329 412,63
Solde au 31 décembre N-1		**1 449 460 000,00**				**13 305 537,64**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						114 026 511,20
Solde au 31 décembre N	**24**	**1 449 460 000,00**				**127 332 048,84**

Grand Livre

De Janvier A Clôture < Etat Provisoire >

Compte : 4041300 FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES PRIVÉES

Solde de Réouverture : -2 729 728,60 Solde Cumulé : 2 568 175,15

Solde Mois : 0,00 Solde Global : -161 553,45

Mois	Jour	Pièce	Lig	Référence	Tiers	Banque	Projet	VTR	Libellé	Débit	Crédit	Ptn
01	1	000001	003	FN°01			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		164 385,00	0
02	1	000001	003	FCT 03/201			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		23 400,00	0
02	1	000002	003	FCT04/2013			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		38 610,00	0
02	7	000038	001	CH 0059813			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	164 385,00		0
02	7	000042	001	OV N°08/20			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	2 617 075,15		0
02	7	000067	001	CH 0059839			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	38 610,00		0
03	1	000001	003	FCT0126/20				D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		870 620,40	4
03	7	000058	001	CH 0059868			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	870 620,40		4
04	7	000010	001	CH 0059898			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	23 400,00		0
05	1	000001	003	FCT29/2013			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		192 933,00	0
06	1	000001	003	FACT 33/20			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		28 665,00	0
06	1	000002	003	FCT79/2013					FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		5 428,80	0
06	1	000004	002	FN°24			51A	D1	MATÉRIEL ET ÉQUIPEMENT INFORMATIQUE		245 000,00	0
07	1	000001	003	FN°83			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		19 305,00	0
07	1	000002	003	FN°46			51A	D1	ACAHT ECRANT TFT SAMSUNG X		17 550,00	0
07	1	000003	003	FN°42			51A	D1	ACHAT 20 M RAYONAGE METALIQUE LUX		351 000,00	0
07	12	000015	002				51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		23 400,00	0
07	7	000033	001	CH 0876295			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	192 933,00		0
07	7	000063	001	CH 0876319			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	28 665,00		0
07	7	000064	001	CH 0876320			51A		AUTRES FOURNISSEURS LOCAUX	5 428,80		0
08	1	000001	003	FN°711			51A	D1	ACHAT09 CLIMATISEUR GEANT		388 000,00	0
08	7	000017	001	CH 0876337			51A		AUTRES FOURNISSEURS LOCAUX	19 305,00		0
08	7	000022	001	CH 0876344			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	351 000,00		0
08	7	000023	001	CH 0876344			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	17 550,00		0
08	7	000026	001	CH 0876347			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	245 000,00		0
									Total Page	4 573 972,35	2 368 297,20	

Grand Livre

De Janvier A Clôture < Etat Provisoire >

(Suite)

Compte : 4041300 FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES PRIVÉES

Mois	Jour	Pièce	Lig	Référence	Tiers	Banque	Projet	VTR	Libellé	Debit	Crédit	Ptn
08	7	000041	001	CH 0876358			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	388 000,00		0
08	7	000042	001	CH 0876328			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	1 439 000,00		0
09	1	000001	003	FN°000046/			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		114 939,88	0
09	1	000002	004	FN°50983			51A	D1	ACHAT VEHICULE LEGERSCOROLLA 5PLACES1600 C		2 100 000,00	0
09	1	000003	004	FN°0239170			51A	D1	ACHATVEHICULE LEGERS CITROEN EURL SAIDA		1 439 000,00	0
09	7	000035	001	CH 0876364			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	2 100 000,00		0
10	1	000001	003	FN°63			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		35 100,00	0
10	1	000002	002	FN°50			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		25 500,00	0
10	1	000003	003	FN°64			51A	D1	ACHAT BUREAU ET CHAISE MONY		23 517,00	0
10	1	000004	003	FN°65			51A	D1	ACHAT DICHECTEUSE GM		18 720,00	0
11	1	000001	003	FN°06			51A	D1	FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES		70 714,80	0
11	1	000002	003	FN°05			51A	D1	ACHAT 22 M STORE CALIFOURNIA		54 054,00	0
11	7	000015	001	CH 0876438			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	35 100,00		0
11	7	000017	001	CH 0876439			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	18 720,00		0
11	7	000018	001	CH 0876439			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	23 517,00		0
11	7	000024	001	CH 0876442			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	114 939,88		0
11	7	000054	001	CH 0876472			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	54 054,00		0
11	7	000055	001	CH 0876472			51A		FOURNISSEURS D'IMMOBILISATIONS ENTREPRISES	70 714,80		0
									Total Compte	8 818 018,03	6 249 842,88	
									Total Général	8 818 018,03	6 249 842,88	

Total Page	4 244 045,68	3 881 545,68

الميزانية

الأصول	الخصوم
* **الأصول غير الجارية:** ▪ التثبيتات المعنوية ▪ التثبيتات العينية ▪ الإهتلاكات ▪ المساهمات ▪ الأصول المالية * **الأصول الجارية:** ▪ المخزون والإنتاج الجاري إنجازه ▪ أصول الضرائب (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ▪ الزبائن المدنيين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة ▪ الخزينة الموجبة وما شابهها	* **الأموال الخاصة:** ▪ رأس المال ▪ الاحتياطات * **الخصوم الغير الجارية:** ▪ المؤونات ▪ القروض والديون المالية * **الخصوم الجارية:** ▪ الموردون الدائنون الآخرون ▪ خصوم الضرائب (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ▪ مؤونات الأعباء و الخصوم المماثلة (إيرادات مثبتة مسبقا) ▪ الخزينة السالبة وما شابهها

حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	السنة ن	السنة ن–1
▪ رقم الأعمال ▪ تغير مخزون المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها ▪ الإنتاج المثبت ▪ إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة الاستغلال (1 – 2)			
▪ أعباء المستخدمين ▪ الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
▪ الإيرادات العملياتية الأخرى ▪ الأعباء العملياتية الأخرى ▪ المخصصات الإهتلاكات والمئونات ▪ استرجاع تدني القيمة والمئونات			
5 – النتيجة العملياتبة			
▪ الإيرادات المالية ▪ الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضريبة (5 + 6)			
▪ الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية ▪ الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			
▪ مجموع إيرادات الأنشطة العادية ▪ مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
▪ العناصر الغير العادية ▪ الإيرادات (يطلب بيانها) ▪ العناصر الغير العادية ▪ الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة الغير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			

حساب النتيجة حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	ن	ن – 1
▪ رقم الأعمال ▪ كلفة المبيعات			
▪ هامش الربح الإجمالي			
▪ إيرادات أخرى عملياتية ▪ التكاليف التجارية ▪ الأعباء الإدارية ▪ أعباء أخرى عملياتية ▪ تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع			
▪ النتيجة العملياتية			
▪ مصاريف العاملين المخصصات ▪ مخصصات الإهتلاكات والمؤونات و خ ق ▪ إيرادات مالية ▪ الأعباء المالية			
▪ النتيجة العادية قبل الضريبة			
▪ الضرائب الواجبة على النتائج ▪ العادية (التغيرات)			
▪ النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
▪ الأعباء غير العادية ▪ الإيرادات الغير العادية			
▪ النتيجة الصافية للسنة المالية			

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن–1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوظة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة.			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلم			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة.			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول سيولة الخزينة(الطريقة غير مباشرة) الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الإهتلاك والأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين والديون الأخرى			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي(المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة			
لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.			

جدول تغيرات الأموال الخاصة

	الملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقسيم	فرق إعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي النتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						
صافي النتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر						

تم بحمد الله